ديسمبر

حرية.. سلام .. وعدالة

السنة الأولى

العدد «47»

الخميس
26 مارس 2026م

https://decembernews.com

مصدر دبلوماسي يؤكد لـ(ديسمبر) تقديم البرهان مقترحاً بمحاكمة البشير أمام «الجنائية» في الدوحة

انتقادات متبادلة بين مناصرين للجيش بمنصات التواصل الاجتماعي بعد تجميد السعودية لصفقة الأسلحة الباكستانية

إدانة متزايدة للهجوم على مستشفى (الضعين).. وأساتذة الجامعات يعلنون الإضراب الشامل

تقارير 04 — انتقادات لمنشور (المركزي) بشأن ديون المصارف

تقارير 06 — امتحانات الشهادة بين الانقسام وضياع جيل كامل
إيمان فضل السيد

قضايا 07 — التوثيق للحرب والخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي
شيماء تاج السر

الرأي 08 — حين تُقصف الطفولة: السياسة في أدنى درجاتها
بقلم: صفاء الزين

الرأي 08 — السودان.. الأمل المفقود أم الصفقة المنتظرة؟
نهلة فاروق أبو عيسى

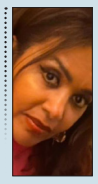

الرأي 09 — دمج الحركات والمليشيات في الجيش
محمد الأمين عبد النبي

كتابات 10 — العالم الخفي في الجريمة الرقمية العابرة للحدود
د.عصام الدين عباس

الأخيرة 13 — حول امتحانات الشهادة
فيصل محمد صالح

الغموض يحيط بمستقبل ملفَي هارون وحسين في مقترحات قائد الجيش للجنائية الدولية

لاهاي: خاص (ديسمبر)

أكدت مصادر دبلوماسية صحة المعلومات المتداولة بشأن المقترح المقدم من قائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح البرهان للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن تسليم الرئيس المعزول عمر البشير على أن تتم محاكمته بالعاصمة القطرية الدوحة، في وقت لا تزال الترتيبات الخاصة بملفي كل من رئيس حزب المؤتمر الوطني المحلول أحمد هارون ووزير الداخلية والدفاع السابق الفريق أول مهندس عبدالرحيم محمد حسين في هذا العرض يعتريها الغموض.

وقال مصدر دبلوماسي غربي لـ(ديسمبر) تعليقاً على الخبر الذي نشرته الصحيفة في عددها السابق، على ذمة عضوة تجمع المهنيين السودانيين وسكرتارية قوى الحرية والتغيير المهندسة سلمى نور بصفحتها بـ(فيسبوك)، حول تقديم البرهان وعبر مستشاره السياسي أمجد فريد مقترحاً للمحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة البشير في العاصمة القطرية الدوحة، بأن تلك المعلومات صحيحة «وأن هذا العرض تم تقديمه بشكل فعلي من قائد الجيش»، مبيناً أن هذا الإجراء ممكن بالنظر لكون الدوحة تمثل أحد المراكز المعتمدة لدى المحكمة الجنائية الدولية.

وأشار الدبلوماسي الغربي إلى وجود سوابق قانونية دولية بهذا الشأن، أبرزها محاكمة رئيس ليبيريا السابق،

الرئيس المعزول البشير وقائد الجيش البرهان- صورة ارشيفية

شارلس تايلور، أمام المحكمة الدولية الخاصة في سيراليون والمدعومة من الأمم المتحدة، وتمت إدانته في العام 2012 بالمساعدة على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ونقل بعدها لقضاء عقوبة السجن في بريطانيا.

وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر قبض في مواجهة ثلاثي النظام المباد؛ البشير وهارون وحسين، عبر سنوات مختلفة بعد اتهامهم بتهم تتعلق بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت خلال حرب دارفور ما بين عامي 2002 و2007، في ما أدانت المحكمة الجنائية الدولية في أكتوبر الماضي المطلوب الرابع علي كوشيب في (27) تهمة، لارتكابه جرائم القتل والاغتصاب والاضطهاد والتعذيب والاعتداء على المدنيين في بلدات كتم، بندسي، مكجر، ودليج وحكمت عليه في ديسمبر الماضي بالسجن لمدة عشرين عاماً.

وامتنع المصدر عن الرد على سؤال (ديسمبر) حول ما إذا كانت الاتصالات تشمل أيضاً المتهمين الآخرَين؛ هارون وحسين، لكنه استدرك قائلاً: «جعل الصفقة شاملة هو الأمر المنطقي لكونه يترتب عليه الإغلاق الكامل لهذا الملف، وفي نفس يجعل الموقف السوداني المطالب بمحاكمة قادة الدعم السريع أمام القضاء الدولي أمراً متسقاً وواقعياً».

واعتبر مراقبون تحدثوا لـ(ديسمبر) تعليقاً على هذه الخطوة بأنها قد تساعد البرهان في حال حدوثها في التخلص من بعض العبء المتصل بعلاقته بالحركة الإسلامية وقادة النظام المباد. لكنهم أشاروا للتداعيات المترتبة على مثل هذا الإجراء، خاصة في ما يتصل بردود فعل المجموعات الإسلامية السياسية وعناصرها المسلحة المحيطة بقائد الجيش، وهو ما يجعل هذه الخطوة تتضمن مخاطرة كبيرة لإمكان إشعالها صراعات عنيفة داخل حلف مناصري الجيش.

البرهان يلتقي المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ببورتسودان

بورتسودان: (ديسمبر)

التقى قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان أمس الأربعاء بالمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للسودان بيكا هافيستو، بحضور وزير الخارجية والتعاون الدولي لسلطة بورتسودان السفير محيي الدين سالم.

وتعد هذه أول زيارة يجريها هافيستو لبورتسودان بعد تعيينه في فبراير الماضي خلفاً للجزائري رمطان لعمامرة، حيث شنت منصات إعلامية داعمة وتابعة للجيش وتنظيم الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني المحلول حملات إعلامية وتعبوية ضده، بعد صدور قرار تعيينه ودعت أخرى للامتناع عن استقباله، قبل أن تتراجع وتتوقف تلك الحملات لأسباب غير معلومة.

وجدد هافيستو الالتزام بدعم الجهود الرامية للتوصل لوقف لإطلاق النار، وإيجاد حل سلمي ودائم ومستدام للحرب في السودان، وأهمية تبني خيار الحوار وخفض التصعيد كخطوات أساسية لوقف شامل للأعمال العدائية، وضرورة الانخراط في المسارات التي تمنح الأولوية لحماية المدنيين.

وقال هافيستو «لا تزال الأمم المتحدة منخرطة بشكل كامل مع كافة الجهات المعنية لتعزيز السلام والاستقرار وتقديم المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد»، مؤكداً حرص مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة على وحدة السودان وسلامة أراضيه باعتبارها أمراً أساسياً، ووقوف الأمم المتحدة بحزم مع الشعب السوداني، والعمل الدائم مع الشركاء الدوليين لدعم الخطوات الجادة لإنهاء القتال، ورسم مسار نحو سلام دائم يتحقق عبر حوار شامل وحقيقي.

تفاصيل ص (3).

دورية فرنسية تكشف عن تجميد الرياض تمويل صفقة لتسليح الجيش السوداني بقيمة 1.5 مليار دولار

عواصم: (ديسمبر)

شهدت منصات التواصل الاجتماعي انتقادات متبادلة بين مناصرين للجيش عقب التقرير الذي نشرته دورية «أفريكا إنتيليجنس» الفرنسية تقريراً حول قرار المملكة العربية السعودية تجميد عقد صفقة الأسلحة المخصصة للجيش السوداني مع باكستان، الذي تم إبرامه بوساطة سعودية، والتي تبلغ قيمتها 1,5 مليار دولار.

ووجه عدد من مناصري الجيش انتقادات عنيفة لبعض الجهات المساندة للجيش، خاصة المرتبطة بتنظيم الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني المحلول بسبب تعليقاتهم المستفزة للدول الخليجية ومجاهرتهم بمناصرة إيران في عدوانها الأخير على دول المنطقة، واعتبروا أن تلك التصريحات «ترتبت عليها أضرار وخيمة عطلت الدعم السعودي المقرر تقديمه للجيش»، فيما تمسك منسوبون للحزب المحلول بموقفهم، واعتبروا أن التصريحات التي أطلقها عدد من رموزهم خاصة الناجي عبدالله والعميد طبيب طارق الهادي كجاب تعبر عنهم وتمثلهم، وصعّدوا حملتهم المساندة لطهران في عدوانها على دول الخليج.

ونشرت دورية «أفريكا إنتيليجنس» الفرنسية يوم أمس الأول الثلاثاء 24 مارس بأن قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان يواجه صعوبة في تنفيذ مشاريع الدعم العسكري التي بدأها مع شركائه في الخليج في ظل تقويض شرعيته نتيجة للخلافات الشخصية في الأوساط المحيطة به، واستمرار وجود الإسلاميين بين مؤيديه.

وأكدت «أفريكا إنتيليجنس» نقلاً عن مصادر دبلوماسية أن المملكة العربية السعودية عمدت إلى تعليق عقد إمدادات عسكرية للقوات المسلحة السودانية مع باكستان، تم إبرامه بوساطة السعودية تبلغ قيمته 1,5 مليار دولار، واستمر قيد الإعداد لعدة أشهر، ونصت الصفقة على تزويد الجيش السوداني بأسلحة تشمل طائرات مقاتلة من طراز JF-17، وطائرات مسيّرة، وأنظمة دفاع جوي.

وأشارت الدورية الفرنسية إلى تنامي مناخ انعدام الثقة بين الرياض وبورتسودان جراء إعلان حلفاء للجيش تأييدهم للهجمات الإيرانية الأخيرة على الدول الخليجية، كما لا تخفي القيادة السعودية خيبة أملها تجاه قيادة الجيش التي لا تفي بوعودها السياسية والعسكرية.

وأشارت الدورية الفرنسية إلى أن الرياض باتت تدفع بشكل علني نحو إقامة حكومة مدنية مستقبلاً في السودان نظراً لصعوبة اعتبار الجيش السوداني شريكًا طويل الأمد. وطبقاً للدورية فإن هذا الموقف أدى لتغذية حالة من عدم الثقة المتبادلة، بات معها الجيش السوداني يشك في مدى استعداد حلفائه على المستوى الإقليمي في مواصلة دعمه في النزاع الداخلي المستمر منذ أبريل 2023م.

ونوهت الدورية الفرنسية إلى أن قرار توقيف واعتقال الناجي عبد الله، وهو قائد مليشيا «المقاومة الشعبية مرتبطة بالإسلاميين» وأحد حلفاء الجيش، في 15 مارس 2026 عقب تصريحاته المؤيدة لإيران، رغم الدعم الطويل الذي قدمته طهران للجيش السوداني جاء كبادرة حسن نية من الفريق عبد الفتاح البرهان لحلفائه الإقليميين.

وأشارت «أفريكا إنتيليجنس» إلى أن تردد سلطة بورتسودان في التخلص من الإسلاميين المتشددين المتحالفين مع الجيش انتقل لمصر التي تعد أهم وأبرز حليف يدعم الجيش فنياً، أما علاقة البرهان مع تركيا فقد أشارت الدورية إلى أن علاقة البرهان بها «حساسة للغاية، بعد نقل قائد الجيش عائلته التي كانت تقيم بتركيا إلى قطر بعد وفاة ابنه الأكبر محمد عبدالفتاح في عام 2024م في حادث مروري لا تزال ظروفه غير واضحة». وأردفت: «مع ذلك، يسعى البرهان للحفاظ على علاقات جيدة مع أنقرة، التي تُعد موردًا مهمًا للطائرات المسيّرة الهجومية لجيشه».

لـ(ديسمبر) كلمة — **طالع ص (3)**

نعم لتأجيل امتحان الشهادة السودانية

أمين عام الأمم المتحدة يدين الهجوم على مستشفى الضعين

عواصم: (ديسمبر)

أدان الأمين العام للأمم المتحدة بشدة مقتل 60 شخصاً على الأقل - منهم أطفال وعاملون في المجال الصحي - في هجوم بطائرات مُسيرة قصفت مستشفى الضعين التعليمي.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك إن الأمين العام أنطونيو غوتيريش يطالب جميع الأطراف بالامتثال لالتزاماتها وفق القانون الدولي الإنساني، الذي يحمي العاملين في المجال الصحي والمنشآت الطبية، ويحظر الهجمات الموجهة ضد المدنيين والأعيان المدنية.

وأضاف دوجاريك أن الأمين العام دعا الأطراف إلى تخفيف تصعيد القتال على الفور والاتفاق على وقف للأعمال العدائية. وجدد نداءه للأطراف للعمل مع الوسطاء - بمن فيهم مبعوثه الشخصي - للعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق دائم لإطلاق النار، وإجراء عملية سياسية شاملة وجامعة بقيادة سودانية، مؤكداً أن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لدعم الخطوات الجادة لإنهاء القتال في السودان وإرساء المسار نحو تحقيق السلام الدائم.

وفي سياق متصل أدانت الهجوم العديد من الجهات السياسية والحقوقية، من بينها التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) ولجنة العمل الإنساني بتحالف (صمود) ومحامو الطوارئ وشبكة أطباء السودان، فيما أعلن تجمع الأطباء السودانيين بالولايات المتحدة الأمريكية (سابا SABA) عن شروع فرقه الطبية الميدانية في الإعداد لتقديم الدعم الإسعافي والطبي للمصابين.

ونفى بيان صادر عن الجيش قيامه بهذا الهجوم، متهماً الدعم السريع بالتورط في هذا الهجوم، وهو ما رفضه «الدعم» مستدلاً بتضرر منشأة في مناطق سيطرته وشنه بواسطة مسيرة «أكانجي» التي يستخدمها الجيش، لا قواته.

من جهتها أدانت اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان، في بيان أصدرته، الهجوم على مستشفى الضعين والذي تسبب في خروجه من الخدمة. ووصفت الحادث بأنه يمثل انتهاكاً صارخاً لكل القوانين الدولية والأعراف الإنسانية التي تحرّم استهداف المرافق الطبية والكوادر الصحية.

تغطية شاملة ص (4).

أساتذة الجامعات الحكومية والخاصة يعلنون إضراباً مفتوحاً ابتداءً من الأحد المقبل

الخرطوم: (ديسمبر)

أعلن أساتذة الجامعات السودانية الحكومية والخاصة إضراباً شاملاً ومفتوحاً عن العمل ابتداءً من يوم الأحد المقبل 29 مارس الجاري للمطالبة بإجازة الهيكل الراتبي ولائحة شروط الخدمة الجديدة.

وأوضحت لجنة أساتذة الجامعات السودانية، في بيان أصدرته بتاريخ 12 مارس الجاري، أن الإضراب يشمل جميع الأنشطة الأكاديمية، سواء أكان ذلك حضوريًا أو عن بُعد (أونلاين). ودعت اللجنة منسوبيها للحضور إلى مكان العمل وإبراز قصاصة تبين أنه مضرب عن العمل، أو إبلاغ الجميع بذلك.

وجاء قرار الإضراب على خلفية تأجيل مستمر لقرار الإضراب الشامل وعدم استجابة الجهات الرسمية بسلطة بورتسودان للمذكرة التي قدمتها لجنة الأساتذة في 11 مارس الجاري، والتي دعت للانتقال الفوري لتنفيذ الهيكل الراتبي الخاص بأساتذة الجامعات ليكون متساوياً مع نظرائهم في القطاعات السيادية والعدلية، بما يضمن للأستاذ كفايته المادية التي تحفظ وقاره المهني وتفرغه لرسالته.

واعتبرت لجنة أساتذة الجامعات السودانية أن إنفاق الموارد على الأستاذ الجامعي هو استثمار في البديل المحلي الأقل كلفة والأعلى جدوى، وهو استرداد لسيادة القرار الوطني من احتكار الخبرة الأجنبية. كما أن إنصاف الأستاذ الجامعي ليس مِنّة، بل هو واجب وطني مقدس واستحقاق وظيفي لا يقبل التجزئة.

تفاصيل ص (2).

تعليق الدراسة بالخرطوم لامتحانات الشهادة المتوسطة

الخرطوم: (ديسمبر)

أصدرت وزارة التعليم والتربية الوطنية بولاية الخرطوم قراراً يقضي بتعليق الدراسة بجميع المدارس الحكومية والخاصة، وأي نشاط تعليمي في مكان عام خلال الفترة من يوم الأحد 29 مارس الجاري وحتى الاثنين السادس من أبريل المقبل، بسبب عقد امتحانات المرحلة المتوسطة.

ونص القرار، الصادر من الوزير المكلف والمدير العام للوزارة دكتور قريب الله محمد أحمد، على استئناف الدراسة بعد نهاية امتحانات المرحلة المتوسطة يوم الثلاثاء السابع من أبريل القادم.

ديسمبر 02
حرية.. سلام.. وعدالة
أخبار
الخميس
26 مارس 2026م
https://decembernews.com

أساتذة الجامعات يدخلون في إضراب مفتوح

الخرطوم: (ديسمبر)

في خطوة غير مسبوقة منذ اندلاع حرب 15 أبريل 2023، يبدأ أساتذة الجامعات السودانية الحكومية والخاصة إضراباً شاملاً ومفتوحاً عن العمل ابتداءً من يوم الأحد 29 مارس للمطالبة بإجازة الهيكل الراتبي ولائحة شروط الخدمة الجديدة.

وأكدت لجنة أساتذة الجامعات السودانية في بيان لها بتاريخ 12 مارس أن الإضراب حق مكفول بالدستور والقانون، وقد استنفدت اللجنة كل الطرق لتجنبه، وقامت بتعليقه أكثر من مرة تقديرًا لظروف البلاد. لكن ورغم ما قامت به اللجنة من مرونة وتساهل، لا توجد أي استجابة، وحَملت المسؤولية كاملة للجهات الحكومية التي ترفض الاستجابة لمطالب أساتذة الجامعات، واعتبرت أن إجازة الهيكل الراتبي ولائحة شروط الخدمة لأساتذة الجامعات هي امتداد وجزء أصيل من المحافظة على الأمن القومي للبلاد.

وأضاف البيان أن الإضراب ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة مشروعة للفت الانتباه إلى المطالب العادلة والمستحقة قانونًا، مشيراً إلى أن الإضراب سيكون شاملاً ومفتوحاً حتى تحقيق المطالب، دون أي استثناء؛ فلا امتحانات جدولها معلن، ولا عمل إداري، ولا دراسات عليا، ولا غيرها.

ونوهت لجنة أساتذة الجامعات السودانية إلى أن الإضراب يشمل جميع الأنشطة الأكاديمية، سواء أكان ذلك حضوريًا أو عن بُعد (أونلاين). ودعت اللجنة منسوبيها للحضور إلى مكان العمل وإبراز قصاصة تبين أنك مضرب عن العمل، أو إبلاغ الجميع بذلك.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن اللجنة تقدمت بمذكرة قانونية حاسمة للجهات الرسمية المعنية في حكومة بورتسودان بتاريخ 11 مارس 2026 دعت فيها إلى حماية العقل السوداني الذي سيعيد بناء ما دمرته الحرب، وأن الجامعة ليست مجرد جدران تتهدم، بل هي الذاكرة الحية للوطن، وحماية العقل الجامعي اليوم واجب سيادي لا يقل عن حماية الحدود.

وأشارت اللجنة إلى أن استمرار تعطيل الهيكل الراتبي الخاص يمثل إخلالاً جسيماً بالالتزام الإداري وإهداراً للحقوق المكتسبة التي لا تسقط بالتذرع بالظروف الاستثنائية، فكرامة العلماء أولوية تعلو ولا يعلى عليها.

وحذرت المذكرة من أنه وفي وقت تسعى فيه دول الجوار والإقليم إلى استقطاب الكفاءات السودانية بحوافز استثنائية، نجد أنفسنا في الداخل أمام واقع يدفع علماءنا للبحث عن لقمة العيش خارج أسوار الجامعة، مما ينذر بهجرة عكسية للعقول واستنزاف للثروة البشرية التي يمثل الأستاذ الجامعي جوهرها.

وطالبت المذكرة بالانتقال بصورة فورية لمرحلة التنفيذ الفعلي للهيكل الراتبي الخاص، ليكون مساوياً لنظرائه في القطاعات السيادية والعدلية بما يضمن للأستاذ كفايته المادية التي تحفظ وقاره المهني وتفرغه لرسالته.

واعتبرت لجنة أساتذة الجامعات السودانية أن إنفاق الموارد على الأستاذ الجامعي هو استثمار في البديل المحلي الأقل كلفة والأعلى جدوى، وهو استرداد لسيادة القرار الوطني من احتكار الخبرة الأجنبية. كما أن إنصاف الأستاذ الجامعي ليس مِنّة، بل هو واجب وطني مقدس واستحقاق وظيفي لا يقبل التجزئة.

على ذات الصعيد، كشف البروفيسور عبده مختار موسى، أستاذ العلوم السياسية، في تغريدة له على وسائل التواصل الاجتماعي أن مرتب البروفيسور في الجامعات السودانية لا يتجاوز 140 دولاراً.

ويأتي الإضراب في وقت تواجه فيه الجامعات السودانية تحديات متزايدة مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والأمنية، ما أدى إلى اضطراب العملية التعليمية وتراجع قدرة المؤسسات الأكاديمية على الاستمرار في أداء مهامها، وسط ضغوط من سلطة بورتسودان لاستئناف الأنشطة الأكاديمية دون توفير الشروط الضرورية لذلك.

كما يشهد قطاع التعليم العالي نزيفًا مستمرًا في الكوادر البشرية، مع تصاعد وتيرة هجرة الأساتذة والباحثين إلى خارج البلاد، بسبب توقف عمل الجامعات وبحثًا عن بيئة أكثر استقرارًا وظروف معيشية ومهنية أفضل، وهو ما أدى إلى تفاقم ظاهرة «هجرة العقول» وتراجع الكفاءة الأكاديمية داخل الجامعات.

وتسببت الحرب في توقف الدراسة لفترات طويلة في عدد من الجامعات، بينما تعرضت مؤسسات أخرى لأضرار مباشرة في بنيتها التحتية، شملت القاعات الدراسية والمعامل والمكتبات، ما زاد من تعقيد جهود استئناف العملية التعليمية بصورة طبيعية.

المعلمون يواصلون ضغوطهم لتسديد المتأخرات

الخرطوم: (ديسمبر)

جددت لجنة المعلمين السودانيين التأكيد على مطالبها الثلاث الرئيسية المتمثلة في رفع الحد الأدنى للأجور من 12 ألف جنيه إلى 216 ألف جنيه، وتسديد كافة المتأخرات لجميع الولايات، وتعديل العلاوات ذات القيمة الثابتة، مؤكدة في الوقت نفسه أن الحقوق تُنتزع ولا تُمنَح، وهي غير قابلة للتجزئة.

وحذّرت اللجنة، في بيان صادر بتاريخ 19 مارس 2026، من محاولات احتواء غضب المعلمين عبر فرقعات إعلامية، والترويج لأخبار مضللة حول صرف متأخرات خمسة أشهر لمعلمي ولاية الخرطوم، في وقت تتجاهل فيه الحكومة المطالب الحقيقية، وتمضي في سياسات الالتفاف والتسويف عبر واجهات فاقدة للمصداقية تمت محاولة بعثها من جديد.

وشددت لجنة المعلمين السودانيين على عدم اعترافها بالكيانات الكرتونية، وأنها لا تعبأ بتبريراتها، وستواصل نضالها من أجل انتزاع الحقوق المشروعة بالوسائل السلمية، كما ستمضي في ترتيب الصفوف لخطوات قادمة يعلمونها جيدًا.

وكشف البيان أن ما أُعلن عنه كمتأخرات خمسة أشهر، ليس سوى صرف نسبة (60%) من جملة أربعة أشهر، أي ما يعادل مرتب شهرين فقط، في سابقة تعكس حجم التلاعب والاستخفاف بحقوق المعلمين.

وسخرت لجنة المعلمين من مستوى الالتزام بتوجيهات أعلى سلطة في البلاد، وشككت في أن يتيح ذلك إنصاف المعلمين في بقية الولايات، خصوصاً أن قضية المتأخرات ليست حكرًا على ولاية الخرطوم، فمعظم ولايات السودان تعاني ذات الأزمة، بل إن ولايات مثل الجزيرة وكسلا وولايات دارفور وكردفان تعاني من متأخرات تفوق ما هو موجود في الخرطوم.

واعتبر البيان أن هذا التجاهل الصارخ لمتأخرات ولايات السودان يكشف بوضوح عن استمرار عقلية الهيمنة المركزية، التي تحتكر الاهتمام والموارد، وتتعامل مع بقية الولايات كمناطق هامشية لا تستحق الإنصاف العادل. وهو نهج مرفوض يعمّق الظلم ويكرّس لعدم المساواة بين المعلمين في وطن واحد، ويؤكد أن الأزمة ليست في شح الموارد فحسب، بل في غياب الإرادة السياسية لتحقيق العدالة.

ودعت اللجنة المعلمين لمواصلة النضال المشروع وانتزاع الحقوق كاملة غير منقوصة، ووصفت الوعود والهبات بأنها «سراب يحسبه الظمآن ماءً، وفتات لا يسمن ولا يغني من جوع».

على ذات الصعيد، وأمام ضغط المعلمين في ولاية الجزيرة بعد أن خص الفريق عبد الفتاح البرهان معلمي ولاية الخرطوم بصرف متأخرات 6 أشهر، وجّه الحاج دفع الله عوض، رئيس الهيئة النقابية لعمال التعليم بولاية الجزيرة (نقابة النظام المباد)، مذكرة للقائد العام للقوات المسلحة يدعوه فيها إلى اصدار توجيهات بتسديد متأخرات المعلمين في الولاية.

وجاء في المذكرة أن معلمي الولاية لم يصرفوا استحقاقات 4 أشهر في العام 2023 والتي تبلغ نسبتها 40%، كما لم تصرف استحقاقات العام 2024 كاملة، فيما لم يُعدَّل بدل الوجبة للعام 2025، ولم تسدَّد مستحقات المعلمين في منح 6 من الأعياد.

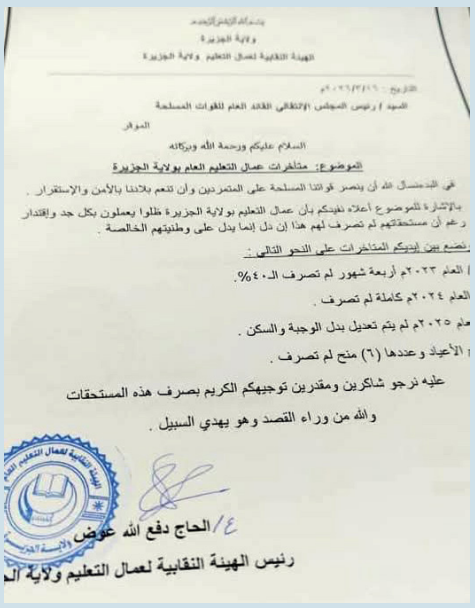

صورة ضوئية لمذكرة الهيئة النقابية لمعلمي ولاية الجزيرة

أكثر من 80% عجز تمويل المساعدات الإنسانية هذا العام

نيويورك: (ديسمبر)

فرحان حق

نوَّه نائب الناطق الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، فرحان حق، إلى مواصلة المنظمات الإنسانية نشاطها في السودان بالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها. وأشار في إيجاز صحفي بتاريخ 19 مارس إلى أن منظمة «أنقذوا الأطفال» (Save the Children) قامت مؤخراً بتوصيل 30 طناً متريا من الإمدادات الطبية والغذائية إلى شمال دارفور، وأن هذه الشحنة ستقدم المساعدات الطبية لأكثر من 137،000 شخص، وستحافظ على عمل 20 مرفقاً صحياً لمدة ستة أشهر.

وأوضح مساعد الناطق الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة أن عدد النازحين داخلياً في السودان انخفض إلى ما يقرب من 9 ملايين شخص بعد عودة الكثير من الناس إلى الخرطوم والولايات الشرقية، بالرغم من أنهم يواجهون صعوبات كبيرة في إعادة بناء حياتهم، بسبب تضرر البنية التحتية ونقص الخدمات الأساسية.

وجدد المسؤول الأممي التأكيد على أن هناك نقصاً حاداً في تمويل الجهود الإنسانية في السودان لعام 2026، حيث تتطلب خطة الاستجابة الإنسانية 2,9 مليار دولار لمساعدة 20 مليون شخص، لكنها ممولة بنسبة 16% فقط (تم استلام 454 مليون دولار). بالإضافة إلى ذلك تحتاج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى 1,6 مليار دولار إضافية لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة خارج السودان. ودعا فرحان حق الأمم المتحدة وشركاءها إلى زيادة التمويل وتوفير وصول سريع وآمن ودون عوائق لتوسيع نطاق المساعدات.

في ختام الدورة الرمضانية للكرة الطائرة

تتويج سيدات (ليون) ورجال (كوبرا) بكأسي البطولة

جوبا: (ديسمبر)

اختتمت مساء يوم الثلاثاء 24 مارس 2026 بملعب الكرة الطائرة بجوبا فعاليات الدورة الرمضانية الأولى التي نظمها الاتحاد المحلي للكرة الطائرة بجوبا تحت شعار «الرياضة تبني جسور الصداقة»، وتوِّج فريقا سيدات فريق (ليون) ورجال فريق (كوبرا) بكأسي الدورة.

وفي المباراة الختامية للسيدات حقق فريق سيدات (ليون) فوزاً كبيراً ومستحقاً على فريق سيدات (سيمبا) 3/1، بعد مباراة قوية ومثيرة، وفي ختامي الرجال فاز فريق (كوبرا) على منافسه فريق (مونكي) 3/1 بعد مباراة قوية ورائعة أبدع فيها فريق (كوبرا) في التصدي لضربات فريق (مونكي).

وشهد اللقاء جمهور غفير من عشاق كرة الطائرة يتقدمهم وزير الشباب والرياضة بولاية الاستوائية الوسطى بوشي بوسيه، والقائم بأعمال سفارة السودان بجوبا السفير مبارك محجوب، ومدير إدارة السودان بوزارة الخارجية والتعاون الدولي بجنوب السودان السفير آدم كباوا، وسكرتير الاتحاد العام للكرة الطائرة بجنوب السودان صموئيل فاوان ورئيس الاتحاد المحلي للكرة الطائرة بجوبا جمعة تومبي.

العيد في مخيمات النزوح واللجوء بين (الفرح) و(الألم)

عواصم: (ديسمبر)

استقبل النازحون واللاجئون السودانيون عيد الفطر المبارك في خيام متهالكة أو مراكز إيواء مكتظة، مع نقص حاد في الاحتياجات الأساس، ونقص في الغذاء والملابس، وسط الخيام والمدارس التي أصبحت مأوى، مع التركيز على التضامن الاجتماعي وصلاة العيد بين الأنقاض رغم الظروف الصعبة، وسط أجواء في غاية القسوة، غابت عنها مظاهر البهجة والفرحة التقليدية في استقبال العيد، وأدوا صلاة العيد في الساحات العامة أو المدارس، حاملين آمال العودة إلى ديارهم وصور الشهداء والمفقودين من الأحباء.

ويشير المتحدث الرسمي باسم المنسقية العامة للنازحين واللاجئين الأستاذ آدم رجال إلى أن عيد الفطر مناسبة لتجديد التزامهم بالعمل من أجل العدالة والكرامة، والتذكير بأن النازحين واللاجئين ليسوا مجرد أرقام، بل بشر لهم حقوق أصيلة في الأمن والغذاء والتعليم والرعاية الصحية، ويقول: «في معسكرات النزوح المنتشرة في أرجاء السودان، يأتي العيد حاملاً عبئين متناقضين: أحدهما يفيض بالفرح الروحي والسكينة الإيمانية، والآخر مثقل بالألم والفقدان والجوع. على عكس الأعياد الأخرى، حيث تتزين المدن بالأضواء وتصدح أصوات التكبير، يعيش النازحون فرحة خافتة، محاصرين بغياب أحبائهم، والمشقة، ونقص أبسط الضروريات. ومع ذلك، يبقى العيد رمزًا للصمود الروحي والقدرة على صون كرامة الإنسان حتى في أقسى الظروف».

وحيا آدم صمود النازحين واللاجئين الذين «يحوّلون الخيام إلى بيوت أمل، ويغرسون بذور الأمل في قلوب أطفالهم رغم قسوة الواقع، رغم أن الألم حاضر في فقدان الأحبة، وفي الجوع الذي ينهش الأجساد، وفي المرض الذي يفتك بالبشر دون دواء»، مؤكداً أن الأمل حاضر أيضاً في تضامن الناس، وفي دعاء الأمهات، وفي ضحكات الأطفال التي تتحدى البؤس، وفي إيمان النازحين بأن العيد سيأتي يوماً ما كاملاً، بلا خوف أو حرمان، وقال: «نرفع أصواتنا إلى المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والحكومات العالم، معلنين أنه لا يجب نسيان معاناة الملايين أو تهميشها، وأن التضامن الحقيقي يبدأ بالاعتراف بحقوقهم والعمل بجدٍّ للقضاء على الأسباب الجذرية للنزوح».

وهنّأ آدم رجال، باسم المنسقية العامة لمعسكرات النازحين واللاجئين، الأمة الإسلامية بمناسبة عيد الفطر المبارك، داعياً الجميع إلى جعل هذا العيد فرصة للتأمل في معاني التضامن والرحمة، وتحويل الفرح إلى عمل إنساني يُعيد للنازحين واللاجئين حقهم في حياة كريمة، مشيراً إلى إن العيد «ليس مجرد مناسبة دينية، بل هو وعد بالحرية والكرامة، ووثيقة أمل كُتبت بدموع وصبر النازحين، حتى يشرق فجر العدل والسلام في السودان».

بورتسودان تتراجع عن حملتها الإعلامية وتستقبل المبعوث الأممي رسمياً

بورتسودان: (ديسمبر)

استقبلت سلطة بورتسودان المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للسودان الفنلندي بيكا هافيستو، وهو ما يمثل تراجعاً عن الحملة الإعلامية التي شنتها ضده بعد صدور قرار بتعيينه في موقعه بديلاً للمبعوث السابق الجزائري رمطان لعمامرة، المتهم بالانحياز الكامل لسلطة بورتسودان.

ورغم تجنب وكالة السودان للأنباء (سونا) نشر أي خبر أو تعليق عن وصول هافيستو لبورتسودان يوم أمس الأول الثلاثاء في أول زيارة له منذ تعيينه في موقعه في فبراير الماضي، ومن المقرر أن تستمر الزيارة ثلاثة أيام، يجري خلالها عدداً من اللقاءات بمسؤولين بسلطة بورتسودان ووكالات الأمم المتحدة العاملة في البلاد، إلا أنها قامت يوم أمس الأربعاء بنشر خبر مفصل حول لقائه بقائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان ووزير خارجية سلطة بورتسودان السفير محيي الدين سالم.

واستهل هافيستو زيارته لبورتسودان يوم أمس الأول الثلاثاء بلقاء كل من وزير مالية حكومة سلطة بورتسودان ورئيس حركة العدل والمساواة، جبريل إبراهيم، وحاكم إقليم دارفور بسلطة بورتسودان ورئيس حركة وجيش تحرير السودان، مني أركو مناوي.

ونقلت (سونا) تفاصيل اجتماع هافيستو الذي جمعه برئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم، والذي تناول إجراءات بناء الثقة بما في ذلك تبادل الأسرى، وفتح الممرات الإنسانية،

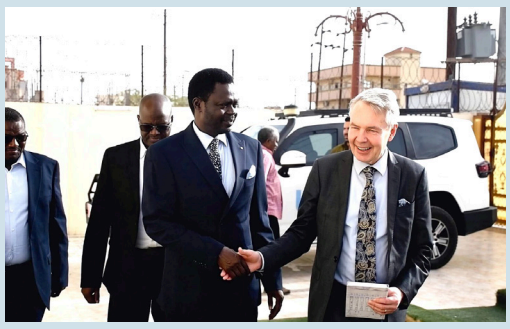

المبعوث الأممي للسودان بيكا هافيستو خلال لقاء مناوي ببورتسودان يوم أمس الأول الثلاثاء 24 مارس 2026م

والاتفاق على هدنة قصيرة لتسهيل وصول المساعدات. حيث اتفق الطرفان على أهمية إعادة الإعمار وتنظيم العلاقة بين العمل العسكري والسياسي، ودمج القوى المسلحة ضمن مؤسسات الدولة. وطبقاً لحركة العدل والمساواة فإن إبراهيم أعلن رفضهم «الحلول الجاهزة»، وتشديده على أهمية جمع الفاعلين للوصول إلى رؤية واضحة تمهد لعملية سلام شاملة.

وبالنسبة للقاء مع مني أركو مناوي فإن وكالة (سونا) أشارت لتطرقه إلى الأوضاع الإنسانية والسياسية وتدهور الأوضاع الإنسانية بالبلاد عموماً وبدارفور على وجه الخصوص، حيث أكد الطرفان على أهمية ضمان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية للمتضررين. كما تناول الاجتماع المسار السياسي للأزمة، حيث شدد الجانبان -وفقاً لما أوردته (سونا)- على ضرورة إطلاق حوار شامل يهدف إلى التوصل لهدنة إنسانية.

وقالت وكالة (سونا) إن مناوي أشار لأهمية استناد أي مبادرة سياسية إلى رؤية واضحة تقوم على أربع مرتكزات أساسية، تشمل الحفاظ على وحدة السودان، ووحدة الحكومة السودانية، ووحدة القوات المسلحة، واستبعاد الإمارات من أي دور في أي حوار سياسي مقبل.

في سياق متصل نشر موقع (الجزيرة نت) تقريراً قبل يومين من بداية الزيارة كان عنوانه (السودان يوافق على «هافيستو» مبعوثاً أممياً جديداً)، وأشار التقرير إلى موافقة سلطة بورتسودان على تعيين الدبلوماسي الفنلندي المخضرم بيكا هافيستو مبعوثاً شخصياً جديداً للسودان، ونقلت عن مصادر رسمية وأوروبية قيام الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بإجراء اتصالات هاتفية مع مسؤولين كبار في سلطة بورتسودان بعد التباطؤ في الترحيب بتعيين مبعوثه الشخصي الجديد، وتم في وقت لاحق الترحيب بتعيينه واستقباله ببورتسودان.

إلا أن ذات التقرير أظهر قدراً من التضارب داخل وزارة الخارجية جراء استمرار سيطرة منسوبي حزب المؤتمر الوطني المحلول على مفاصلها، إذ يقود الحزب المحلول وواجهاته الإعلامية الحملة المناهضة لتعيين هافيستو، حيث رفضت جهات مسؤولة بخارجية سلطة بورتسودان «تأكيد أو نفي» موافقة سلطة بورتسودان على استقبال المبعوث الشخصي الجديد للسودان.

خطاب البرهان يتجنب تسمية (إيران) عند تضامنه مع الدول المعتدى عليها

الخرطوم: (ديسمبر)

تجنَّب قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، في خطابه الذي وجَّهه للشعب السوداني بمناسبة عيد الفطر المبارك، ذكر اسم (إيران) وتسميتها في معرض ما جاء بخطابه عن إدانة العدوان الذي تعرض له عدد من الدول بالمنطقة.

وقال في خواتيم ذلك الخطاب نصاً: «كما أننا نجدد إدانتنا لما تعرَّض له أشقاؤنا في دول الخليج ولبنان وفلسطين وتركيا وآذربيجان من اعتداء آثم، ونعلن تضامننا الكامل معهم».

ولوحظ أنه اكتفى بالإدانة دون تسمية الطرف المعتدي، ممثلاً في نظام الملالي بإيران، وهو ما طرح أسئلة حول الموقف الحقيقي للبرهان الذي قرر في أكتوبر 2023م إعادة العلاقات الدبلوماسية مع طهران بعد قطعها في الرابع من يناير 2016م، بعد حادث الاعتداء على القنصلية السعودية بمدينة مشهد الإيرانية ومقر سفارتها بالعاصمة الإيرانية طهران.

أما الملاحظة الثانية فهو توصيفه لما تعرضت له تلك الدول بـ«الاعتداء الآثم»، رغم

البرهان خلال القاء خطاب عيد الفطر المبارك

أن ما تعرضت له تلك الدول اعتبرته وسمته «عدواناً» بسبب استهدافها من قبل طهران، رغم عدم انخراطها في الصراع أو الحرب، حيث طال ذلك العدوان حتى سلطنة عمان التي تمثل الوسيط في المباحثات الأمريكية الإيرانية قبل اندلاع الحرب.

تعمد البرهان في خطابه إغفال تسمية (إيران)، أو توصيف سلوكها بـ«العدوان» والمتزامن مع خطابات صادرة عن منسوبين للحركة الإسلامية، المصنفة ضمن قائمة الإرهاب الأمريكية، أدلى بها عناصر في التنظيم العسكري المعروف باسم (البراء بن مالك) المشمولة بالتصنيف الإرهابي قبل ذلك الخطاب، وأبرزهم الناجي عبدالله والعميد طبيب طارق الهادي كجاب -وهو طبيب شخصي سابق لرأس النظام المدحور عمر البشير حتى سقوط نظامه في أبريل 2019م- والتي كان أبرزها دعوته لضرب محطات تحلية المياه ومصادر الطاقة في الدول الخليجية بواسطة إيران حتى يموت سكانها عطشاً وبسبب سخونة الأجواء والطقس الحار. وقوبلت هذه التصريحات والتعليقات بردود فعل غاضبة من متابعي مواقع التواصل الاجتماعي لدول الخليج والتي أعادت موقف الحركة الإسلامية الإرهابية المؤيدة لغزو العراق للكويت في أغسطس 1990م، والتي نتج عنها اندلاع حرب الخليج الثانية لإخراج العراق وتحرير الكويت أوائل العام 1991.

منصات إعلامية ممولة من بورتسودان تهاجم قرارات لقائد الجيش

بورتسودان: (ديسمبر)

شنت منصات إعلامية ممولة من سلطة بورتسودان هجوماً على اجتماع عقده قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان خلال الأسبوع الماضي مع تحالف قوى الثورة (وطن)، وقراره الخاص بتعيين دكتور أمجد فريد مستشاراً شخصياً للشؤون السياسية والخارجية، في وقت تصاعدت فيه حملة ضد سفير السلطة بالقاهرة الفريق أول عماد الدين عدوي مطالبة بإبعاده في أحدث تجليات الصراع على موقع السفير بالقاهرة.

ونشرت صحيفة (العودة) الممولة من سلطة بورتسودان في عددها الصادر يوم الاثنين الماضي خبراً نشرته تحت عنوان «الشعب يرفض الردة»، وجاء في تفاصيله أن رؤى تحالف قوى الثورة (وطن) الذي التقى البرهان الأسبوع الماضي تمثل «استجابة لمطالب الرباعية ومحاولة لإعادة إنتاج الاتفاق الإطاري بشكل جديد». ونقلت الصحيفة عن قيادي كبير داعم للجيش قوله إن هذا الأمر يعد بمثابة «ردة ضد الثوابت الوطنية»، وفيما يشبه التهديد دعا البرهان «لتحسس موضع أقدامه قبل أن يقدم على أي خطوة قد يندم عليها مستقبلاً».

وجاء عمود رئيس تحرير الصحيفة أيمن كبوش في ذات الاتجاه، مطالباً البرهان بالاستماع لصوت الجماهير بجزيرة (مقرات) بالولاية الشمالية التي قاطعت خطابه رافضة عودة القيادات السياسية للبلاد من غير المتهمين بالتعاون مع الدعم السريع، واختتم عموده بالقول إن «صمود وتأسيس ستُرفع ساريتهما قريباً عبر الاتفاق الإطاري (الفريد)، ولا عزاء للبدريين المبشرين بنظافة الوطن من العمالة والارتزاق».

في سياق متصل وجَّه الصحفي أسامة عبدالماجد، رئيس تحرير صحيفة «آخر لحظة» المملوكة للقيادي بالحزب المحلول الحاج عطا المنان، انتقادات عنيفة لقرار البرهان بتعيين أمجد فريد مستشاراً سياسياً ودبلوماسياً. واستعرض مقاله المنشور بعدة منصات مواقف وتصريحات عديدة لفريد خلال فترة ثورة ديسمبر وبعد فض الاعتصام وتوقيع الوثيقة الدستورية وانقلاب أكتوبر 2021م، وجه فيها انتقادات عنيفة للجيش وقياداته، معتبراً أن فريد شخص غير مأمون أو موثوق، بالاستناد لهذه المواقف، بجانب صلته بالحزب الشيوعي السوداني.

وأشار مراقبون أن الانتقادات التي تطال البرهان من منصات إعلامية تمولها أجهزة سلطته تعبر عن مخاوف تيارات منتظمة داخل الحركة الإسلامية من أي محاولة لنحرها أو التخلص منها من قبل تيارات تضغط على البرهان للتخلص من أعباء حمولة التحالف مع الحركة الإسلامية وأذرعها العسكرية بعد تصنيفهم أمريكياً كمجموعات إرهابية. إلا أن ذات المراقبين استبعدوا حدوث مفاصلة بين الطرفين جراء ارتفاع الكلفة الناتجة عنها، والتي ستقود لاندلاع صراع عنيف وشرس بينهما سيخرج الطرف المنتصر منهما منهكاً وفي أضعف حالاته، باعتبار أن العلاقة التي تجمع البرهان بالحركة الإسلامية الإرهابية وأذرعها «مشتركة، ويستمد كل طرف منهما عوامل بقائه واستمراره بالتحالف مع الطرف الثاني، وهذا ما يعزز تحالفهما المشترك».

غضب بالشارع الرياضي لإهدار اتحاد الكرة فرصة تاريخية للقاء الأرجنتين

الخرطوم: (ديسمبر)

أصيب الوسط الرياضي السوداني بالحيرة والدهشة والغضب لاحقاً بسبب إهدار الاتحاد العام لكرة القدم فرصة تاريخية ورفضه طلب بطل آخر نسخة بكأس العالم؛ الفريق الأرجنتيني، لعب مباراة ودية أمام المنتخب السوداني، والتي كانت ستمثل حدثاً تاريخياً واستمراراً لمقابلات تاريخية شهدتها الكرة السودانية، أبرزها مباراة الهلال أمام فريق سانتوس البرازيلي بقيادة النجم بيليه في سبعينيات القرن الماضي، ومواجهة فريق نجوم الخرطوم لفريق ليفربول الإنجليزي في ثمانينيات القرن الماضي، ومواجهة فريق المريخ لفريق بايرن ميونخ الألماني في يناير 2014م.

وكان الاتحاد الأرجنتيني لكرة القدم وجه الدعوة لنظيره السوداني لأداء مباراة ودية أمام المنتخب الأرجنتيني الفائز بكأس العالم يوم 27 مارس بملعب (لا بومبونيرا) العريق، في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس، بكامل نجومه وعلى رأسهم ليونيل ميسي ضمن فعاليات أيام (الفيفا) التي يخصصها الاتحاد الدولي لكرة القدم للمنتخبات القومية لأداء مباريات ودية، إلا أن الاتحاد السوداني اعتذر عن هذه الدعوة.

ووجه الاتحاد الأرجنتيني الدعوة لموريتانيا التي ستؤدي المباراة الودية الأولى في 27 مارس، أما زامبيا فستخوض المباراة الثانية يوم 31 من ذات الشهر. وتعد هاتان المواجهتان هما الأخيرتين للمنتخب الأرجنتيني قبل توجهه للمشاركة في كأس العالم والدفاع عن لقبه الذي أحرزه في البطولة السابقة التي نظمتها قطر في العام 2022م، ضمن المجموعة الثانية التي تضمه إلى جانب كلاً من الجزائر والنمسا والأردن.

وأشار المكتب التنفيذي للمنتخبات الوطنية في الاتحاد السوداني إلى أنهم قرروا الاعتذار عن الدعوة بناءً على قرار الجهاز الفني والمدرب الغاني كواسي أبياه الذي فضل عدم خوض هذه المباراة، وتفضيله أداء مباراتين خلال ذات الفترة في إطار البرنامج الإعدادي الخاص الذي يتضمن عملية إحلال وإبدال في صفوف الفريق.

وبالمقابل، فإن المكتب التنفيذي للمنتخبات الوطنية قرر أداء مباراتين يومي 28 و31 مارس أمام المنتخب السعودي (الرديف) في مدينة جدة، بقائمة تضم لاعبين سودانيين مشاركين في منافسات خارجية ولاعبين بالمنتخبين الأول والأولمبي.

وتسبب هذا القرار في موجة واسعة من الاستياء بالشارع الرياضي، الذي

منتخب السودان- صورة ارشيفية

اعتبر أن الاتحاد وجهازه الفني أضاعا فرصة تاريخية يستبعد توفرها مجدداً، والتي جاءت بفضل أداء اللاعبين في الفترة الأخيرة التي حققوا فيها إنجازات كبيرة قياساً بالظروف التي تعيشها البلاد بالصعود دفعة واحدة لثلاث بطولات، ممثلة في البطولة العربية والإفريقية للمحليين وكأس الأمم الإفريقية، وحلولهم ثالثاً في التصفيات المؤهلة لكأس العالم.

إلا أن منصات إعلامية كشفت النقاب عن الأسباب الحقيقية للاعتذار عن المباراة أمام الأرجنتين، وهي إصرار قيادة الاتحاد العام للكرة على إبعاد وتسريح لاعبي الفريق على خلفية اعتراضاتهم واحتجاجهم على تأخر صرف مستحقاتهم وحوافزهم من بطولة كأس الأمم الإفريقية، وسعي الجهة المشرفة على المنتخبات الوطنية لتوظيف المباراتين أمام الرديف السعودي لتشكيل فريق جديد يتيح استبعاد عدد كبير من عناصر الفريق الحالي الذي قاد السودان للتأهل للبطولات الثلاث مجتمعة.

لـ(ديسمبر) كلمة

نعم لتأجيل امتحان الشهادة السودانية

تداعيات الحرب اللعينة لا حدود لها، لكن بعضها يترك آثاراً كارثية عميقة على حاضر البلاد ومستقبلها. وأزمة تنظيم امتحانات الشهادة السودانية هي واحدة من هذه التداعيات.

لذلك كان من الطبيعي والمنطقي أن تجد «المبادرة القومية لإنقاذ مستقبل طلاب الشهادة السودانية» التي أطلقت يوم 17 مارس الماضي هذا الزخم الإعلامي والاهتمام من فئات واسعة من شعبنا داخل وخارج البلاد، بالنظر لأنها تتعلق بمصير 280 ألف طالب وطالبة في ولايات دارفور وكردفان ومناطق أخرى من البلاد.

حيث يواجه هؤلاء الطلاب والطالبات مخاطر ضياع مستقبلهم الشخصي، وأن تفقد البلاد قدراتهم وطاقاتهم بسبب حرمانهم القسري لثلاث سنوات متتالية من الجلوس لامتحانات الشهادة، خصوصاً بعد إعلان حكومتي بورتسودان ونيالا عقد امتحانات منفصلة، الأمر الذي يعني «استمراراً لمظالم تاريخية وفجوات تعليمية هيكلية، سيعيد حرمان هؤلاء الطلاب اليوم إنتاجها، ويغذي جذور الصراع المستقبلي، كما سيقود إلى تنامي الجريمة المنظمة، والتجنيد القسري، والإتجار في المخدرات، والانخراط في الحرب، وزواج القاصرات نتيجة غياب الأمل في التعليم».

ومن هنا، فإن المبادرة كما أوضحت، «ليست مجرد تحرك فني، بل هي استجابة لنداء الواجب الوطني والأخلاقي والإنساني تجاه جيل كامل مهدد بالضياع الكامل، باعتبار أن العملية التعليمية يجب أن تظل الممسك الأخير لوحدة البلاد والوجدان السوداني».

وإذا كان طرفا الحرب قد نجحا في التوافق علناً على تقاسم عائدات نفط جنوب السودان، وفتح معابر مرور الإغاثة، فليس هناك ما يمنعهما من الاتفاق على تنظيم جلوس الطلاب والطالبات لامتحانات الشهادة السودانية وتحت إشراف دولي، عبر استئناف سريع للمفاوضات التي بدأتها اليونيسيف لتحقيق هذا الغرض وباءت بالفشل بسبب تعنت الطرفين.

ويجيئ استصحاب لجنة المعلمين السودانيين، صاحبة الدور الوطني الرائد، في هذا التحرك ليضفي عليه البعد المهني المطلوب، كما أن الاتصال بجميع الأطراف المعنية في حكومتي بورتسودان ونيالا والحركات المسلحة بقيادة عبدالعزيز الحلو وعبدالواحد النور يعطي المبادرة شمولية جغرافية وتأكيداً على المقاربة الإنسانية التي تتبناها المبادرة.

ولعل الخطوة الأولى المطلوبة لإبداء حسن النية من طرفي الحرب ستكون تأجيل الامتحانات التي تم الإعلان عنها في أبريل ويونيو، لضمان تنظيم امتحان موحد في محتواه، ومتنوع في إدارته، يحفظ وحدة وتماسك البلاد، الأمر الذي يتطلب توفر الإرادة السياسية الصادقة والمدخل الإنساني الذي يتعامل مع الامتحانات كحق طبيعي لا يقبل المساومة والمزايدة السياسية.

إننا في (ديسمبر) ندعو كل القوى الحية والخيِّرة إلى دعم «المبادرة القومية لإنقاذ مستقبل طلاب الشهادة السودانية» باعتبارها الخيار التربوي والإداري والأمني الوحيد الذي يضمن العدالة والمساواة والشمول، ويحول دون تعميق الانقسام المجتمعي والوطني.

لا للحرب.

مناوي يطالب «الجنائية» بالقبض على (حميدتي) ويصمت عن (البشير) و(هارون)

باريس: (ديسمبر)

طالب حاكم إقليم دارفور بسلطة بورتسودان ورئيس حركة وجيش تحرير السودان مني أركو مناوي بتسليم قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو ومعاونيه إلى المحكمة الجنائية الدولية، بعد إصدار أوامر قبض في مواجهتهم. وصدرت هذه التصريحات خلال لقاء في العاصمة الفرنسية باريس عقده مع شخصيات فرنسية شملت محامين وكتاباً وبرلمانيين وصحفيين ورجال أعمال.

واعتبر مناوي إصدار أمر توقيف ثم القبض على حميدتي ومعاونيه ضرورياً لمحاسبة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي بحق المدنيين، مؤكداً أن محاسبة المسؤولين تمثل مدخلاً أساسياً لإنصاف الضحايا وتحقيق العدالة.

وأثارت دعوة مناوي ردود فعل واسعة بمواقع التواصل الاجتماعي، ذكّرته بموقفه المعلن بوجود اتفاق تحت الطاولة مع المكون العسكري ينص على عدم تسليم المتهمين الصادرة في مواجهتهم أوامر قبض من قيادات النظام السابق على رأسهم الرئيس المعزول عمر البشير ورئيس حزب المؤتمر الوطني المحلول الحالي أحمد هارون ووزير الدفاع والداخلية الأسبق الفريق أول ركن مهندس عبدالرحيم محمد حسين، ويعد الرجال الثلاثة فعلياً أبرز شركاء مناوي في تحالفه مع سلطة بورتسودان، ودعت تلك التعليقات مناوي «لتسليم المطلوبين مسبقاً للمحكمة قبل المناداة بإصدار مذكرات توقيف في مواجهة متهمين جدد».

ديسمبر 04
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
26 مارس 2026م
تقارير
https://decembernews.com

انتقادات واسعة لمنشور بنك السودان بشأن ديون المصارف

وجّه بنك السودان المركزي المصارف، في تعميم بتاريخ 12 مارس 2026، بتكثيف إجراءات تحصيل التمويل المتعثر عبر تفعيل إدارات التحصيل ولجان المتابعة، واتخاذ التدابير اللازمة لاسترداد المديونيات. وأجاز البنك للمصارف اتخاذ الإجراءات القانونية وتسييل الضمانات أو حيازتها للحد من آثار التعثر على أوضاعها المالية.

كما ألزمها برفع تقارير شهرية توضح خطوات المعالجة وحجم التحسن في التعثر، مؤكداً عزمه تقييم أداء الإدارات التنفيذية ومجالس الإدارات وفق نتائج جهود التحصيل ومعالجة الديون المتعثرة.

وبررت الإدارة العامة للرقابة على البنوك قرارها بالأثر السالب لظاهرة التعثر المصرفي على الأوضاع المالية للمصارف، والتأثير على قدرتها على أداء دور الوساطة المالية خلال فترة الحرب الحالية. واعتبرت أن القرار يستهدف تحقيق الاستقرار المالي واستعادة دور المصارف بالصورة المطلوبة في مجال التمويل دعماً لمرحلة إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

الخرطوم: (ديسمبر)

التشدد المطلوب

وتعكس هذه التوجيهات نهجًا أكثر تشددًا من جانب بنك السودان المركزي في إدارة المخاطر المصرفية، خصوصًا في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد السوداني نتيجة الحرب وتأثيراتها المباشرة على الاستقرار المالي والاقتصادي في البلاد.

ويرى مراقبون أن هذه الإجراءات تهدف إلى الحفاظ على متانة الجهاز المصرفي السوداني وضمان استمراره في أداء دوره الحيوي كوسيط مالي يدعم النشاط الاقتصادي ويوفر التمويل للقطاعات المختلفة، رغم الضغوط التي فرضتها الأوضاع الراهنة.

كما تؤكد هذه الخطوات سعي البنك المركزي إلى تعزيز الانضباط المالي داخل المصارف، والحد من المخاطر المرتبطة بتراكم الديون غير المسددة، بما يسهم في حماية الاستقرار المالي ودعم جهود التعافي الاقتصادي في السودان خلال المرحلة المقبلة.

تعكس هذه التوجيهات نهجًا أكثر تشددًا من جانب بنك السودان المركزي في إدارة المخاطر المصرفية، خصوصًا في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد السوداني نتيجة الحرب وتأثيراتها المباشرة على الاستقرار المالي والاقتصادي في البلاد

تشكيك في فعالية الإجراءات

شكك التجمُّع الاتحادي في بيان له في فعالية هذه الإجراءات واستدامتها التي تظل رهينة بمدى اتساقها مع الظروف الاقتصادية الاستثنائية وغير المسبوقة التي تمر بها البلاد منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023م.

واعتبر البيان القطاع الخاص السوداني يمثل الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي، حيث يضطلع بدور محوري في خلق فرص العمل، ودعم الإيرادات العامة، إلى جانب مساهمته الحيوية في استمرارية عمليات الصادر والوارد. كما أن الترابط الوثيق بين القطاع الخاص والجهاز المصرفي يجعل من استدامة الأول شرطاً ضرورياً للحفاظ على متانة الثاني.

ونوه التجمع الاتحادي إلى أن الحرب الدائرة قد أفرزت صدمة اقتصادية عميقة ذات طابع نظامي، تمثلت في تدمير ونهب الأصول الإنتاجية، وتعطيل المصانع، وفقدان رؤوس الأموال على نطاق واسع. وقد أدى ذلك إلى انهيار متسلسل في سلاسل القيمة الاقتصادية، انعكس في تآكل المحافظ التمويلية وتعثر واسع في السداد نتيجة ظروف قاهرة خارجة عن إرادة الشركات والأفراد.

وخلص التجمُّع الاتحادي إلى أن تشديد إجراءات التحصيل في هذه المرحلة الحرجة، بما في ذلك المطالبة الفورية بالسداد، وتقييد الوصول إلى التمويل، والتلويح بتسييل الضمانات وحيازة الأصول الإنتاجية، لا يتسق مع طبيعة الأزمة الراهنة، بل قد يسهم في تعميق الانكماش الاقتصادي وتسريع خروج القطاع الخاص من السوق، بما يقوِّض فرص التعافي ويضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد. كما تثير هذه الإجراءات مخاوف مشروعة بشأن إعادة توزيع الأصول في بيئة غير متكافئة، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار والمنافسة.

واستدل البيان بالتجارب الحديثة في الإقليم التي تؤكد أن الأزمات ذات الطابع النظامي تتطلب استجابات مرنة وداعمة على صعيد السياسات المصرفية، تشمل إعادة هيكلة الديون المتعثرة، ومنح فترات سماح (كما جرى تطبيقه في مراحل سابقة بواسطة بنك السودان المركزي)، إضافة إلى توفير تمويلات بشروط مواتية، وذلك بهدف الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي وتفادي خسائر دائمة في الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع.

ودعا التجمُّع الاتحادي، وعلى نحو فوري، إلى تبني نهج تشاركي قائم على حوار مؤسسي شفاف بين بنك السودان المركزي وممثلي القطاع الخاص، بهدف التوصل إلى حلول عملية لتوفيق الأوضاع تأخذ في الاعتبار حجم الخسائر التي تكبدها القطاع، وتدعم قدرته على استعادة نشاطه تدريجياً.

وطالب البيان بضرورة الإيقاف الفوري للعمل بالتعميم المشار إليه، نظراً لما قد يترتب على تطبيقه في الظرف الراهن من تداعيات سلبية جسيمة على استمرارية القطاع الخاص، بما في ذلك تعميق حالات التعثر، وتسريع فقدان الأصول الإنتاجية، وإضعاف فرص التعافي الاقتصادي. كما يؤكد أن أي معالجة فعالة ومستدامة لملف التمويل المتعثر تظل مرهونة بتهيئة بيئة اقتصادية مستقرة، وهو ما يستلزم في المقام الأول وقف الحرب والانخراط في ترتيبات عملية تفضي إلى ترسيخ السلام واستعادة النشاط الاقتصادي، مع ضمان تهيئة بيئة تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص وتكافؤ شروط المنافسة، بما يعزز الثقة في الإطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية خلال مرحلة إعادة الإعمار.

منشأة تعرضت للتدمير خلال حرب ابريل 2023م- صورة ارشيفية

تشديد إجراءات التحصيل في هذه المرحلة الحرجة، بما في ذلك المطالبة الفورية بالسداد، وتقييد الوصول إلى التمويل، والتلويح بتسييل الضمانات وحيازة الأصول الإنتاجية، لا يتسق مع طبيعة الأزمة الراهنة، بل قد يسهم في تعميق الانكماش الاقتصادي وتسريع خروج القطاع الخاص من السوق

البنوك التجارية تضررت ضررًا بالغًا من جراء التعثر، وفقدت ما لا يقل عن 70٪ من قيمة الأموال الممنوحة، بسبب انهيار قيمة الجنيه السوداني، وتعطل دورة التمويل الاعتيادية

غير موفق وغير مدروس

وفي تغريدة على منصة فيسبوك، اعتبر رجل الأعمال صادق حاج علي أن هذا الخطاب بأخفّ لغة وأكثرها دبلوماسية يبدو «غير موفق وغير مدروس»، إذ صدر قبل خطوات جوهرية كان ينبغي اتخاذها قبل الوصول إلى هذه المرحلة. ومضى قائلاً: «لا ينكر إلا مكابر أن البنوك التجارية تضررت ضررًا بالغًا من جراء التعثر، وفقدت ما لا يقل عن 70% من قيمة الأموال الممنوحة، بسبب انهيار قيمة الجنيه السوداني، وتعطل دورة التمويل الاعتيادية.

في المقابل، تعرَّض قطاع الأعمال بكامل أنشطته (الصناعية، التجارية، الزراعية، والخدمية بمختلف أنواعها من نقل، لوجستيات، مؤسسات صحية وتعليمية خاصة) إلى خسائر فادحة ودمار هائل، يكاد يصعب تصوّر مداه».

وأضاف أن «أموال البنوك هي أموال المودعين، ويجب إعادتها، لكن لا بد من توافق عملي مدروس يراعي جوانب قد تبدو متقاطعة للوهلة الأولى، لكن معالجتها المتزنة تخرج بمعادلة تحفظ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في هذا الملف الشائك».

ودعا صادق حاج علي إلى إنشاء لجنة عالية المستوى يرأسها بنك السودان المركزي، وتضم ممثلين عن البنوك التجارية، وأصحاب الأعمال، وخبراء اقتصاديين وأكاديميين، ولا مانع من الاستعانة بخبراء دوليين لهم تجارب سابقة في التعامل مع تحديات مماثلة، على أن تكون أسس عمل اللجنة ومخرجاتها مبنية على النقاط التالية:

1- التأكيد على ضرورة إعادة الديون، لكن وفق آليات توافقية لا عن طريق إجراءات تعسفية.

2- الإقرار بالأضرار الفادحة والخسائر الكبيرة التي لحقت بقطاع الأعمال والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات باعتبارها السبب الرئيسي لتعثر السداد.

3- التركيز على ضرورة تعافي القطاعات الاقتصادية وعودتها التدريجية للعمل، لأن استمرار توقف جزء كبير منها يؤدي إلى تدني الإنتاج، وارتفاع معدلات البطالة، وإرسال رسائل سلبية لأي مستثمر محتمل (محلي أو أجنبي).

4- الاعتراف بأن ما تعرض له القطاع يندرج تحت بند «القوة القاهرة»، إن لم يكن هو نفسه القوة القاهرة بمعناها القانوني والاقتصادي.

5- الاستفادة من التجارب الناجحة في دول مرت بظروف مشابهة، وهنالك أمثلة عديدة يمكن الرجوع إليها:

- التجربة المصرية في التسعينيات بعد أزمة ارتفاع سعر الصرف وزيادة أعباء الديون على القطاع الخاص، تدخلت الحكومة المصرية عبر لجان تسوية المنازعات المصرفية، ومددت آجال السداد، وأعادت هيكلة الديون بما يتناسب مع قدرة العملاء الفعلية، مما جنب الاقتصاد انهيارًا مصرفيًا.

- الأزمة المالية العالمية 2008، حيث دعمت عدة حكومات (كأمريكا وألمانيا وبريطانيا) القطاعات الصناعية والإنتاجية عبر ضخ سيولة، وضمانات حكومية، وإعادة جدولة واسعة، لضمان استمرار الأعمال ومن ثم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها لاحقًا.

- التجربة السورية وهي أحدثها، حيث تعاملت الحكومة السورية مع المتعثرين بطريقة مؤسسية وموضوعية، من خلال إصدار قوانين مؤقتة لتجميد تحصيل الأقساط، وإعادة هيكلة الديون، وتصنيف المتعثرين وفق درجة تأثر أنشطتهم بالظروف الاستثنائية، مع الحفاظ على الاستقرار المصرفي النسبي.

- تجارب دولية أخرى في كل من لبنان والأردن بعد أزمات إقليمية، تم اللجوء إلى آليات التمويل المرن، وإنشاء صناديق لضمان القروض المتوسطة والصغيرة، وإشراك القطاع الخاص في وضع الحلول.

6- تصنيف المتعثرين بناءً على تاريخهم الائتماني قبل الحرب، وحجم أعمالهم، وطبيعة نشاطهم، ونسبة تأثره المباشر بالأحداث، للوصول إلى تصنيف منصف يفرق بين سوء النية وبين من أجبرته الظروف القسرية.

بنك السودان المركزي- صورة ارشيفية

CENTRAL BANK OF SUDAN
Banking Supervision Department

بنك السودان المركزي
الادارة العامة للرقابة على البنوك

النمرة: ب س م/ إ ع ر ب/ ر م/2026/1

التاريخ: 23 رمضان 1447هـ
الموافق: 12 مارس 2026م

السيد/ مدير عام .....
(معنون الى جميع المصارف)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: تكثيف إجراءات متابعة تحصيل التمويل المتعثر

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، ونظراً للأثر السالب لظاهرة التعثر المصرفي على الأوضاع المالية للمصارف والتأثير على قدرتها من القيام بدور الوساطة المالية خاصةً خلال فترة الحرب الدائرة ،عليه ولأغراض تحقيق الاستقرار المالي وإستعادة نشاط المصارف بالصورة المطلوبة في مجال التمويل دعماً لمرحلة إعادة الاعمار وتحقيق الإستقرار الاقتصادي والإجتماعي ، فقد تقرر أن تبدأ المصارف فوراً في تفعيل كافة الإجراءات التي تضمن تحصيل المديونيات المستحقة وذلك من خلال تفعيل إدارات التحصيل ولجان المتابعة و تكثيف كافة الإجراءات ذات الصلة، بما في ذلك إتخاذ الإجراءات القانونية و تسييل الضمانات او حيازتها .....الخ، مع ضرورة مد بنك السودان المركزي بتقرير شهري يوضح التطورات التي إتخذها المصرف في هذا الشأن وتأثير ذلك كمياً على وضع التعثر بالمصرف،علماً بأن تقييم البنك المركزي لاداء الادارات التنفيذية ومجالس الإدارات وأعضائها المختلفة سيتم في ضوء نتائج جهود التحصيل للمديونيات المستحقة وجهود معالجه المتعثرات بصورة عامة .

وتفضلوا بقبول وافر الشكر،،

ع/ بنك السودان المركزي

الفعل خليفة الفعل
حسين احمد خليفة

إدارة الرقابة المكتبية على البنوك
الإدارة العامة للرقابة على البنوك

بنك السودان المركزي
12 MAR 2026
إدارة الرقابة المكتبية على البنوك
الإدارة العامة للرقابة على البنوك

رؤيتنا: نحو نظام نقدي ومالي رائد شامل ومستقر يسهم في بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

صورة ضوئية لخطاب المركزي لتحصيل التمويل المتعثر

ظلم وجشع حكومي

وفي تعليقه على خبر قناة (العربية) بشأن منشور بنك السودان، أكد عبد المنعم الطيب أن الإعسار يعالج في ظل الأزمات والحروب بإمهال المنتجين خصوصاً المزارعين وأصحاب القطاع الحيواني عبر خطة إدارة الأزمة، ولو مواصلة تمويلهم لاستمرار الإنتاج، وليست زج المعسرين في السجون أو مصادرة الضمانات «يعني أدخلتهم السجون وأوقفت انتاجهم الآني فماذا استفدت؟!». فأسباب الإعسار قد تكون أسباباً غير طبيعية، بل نتاجاً للحرب وانهيار سعر الجنيه وتآكل قيمة العملة، وهناك أيضاً مشكلة أخرى تظهر ليست من قلة الإنتاج بل كثرته في ظل تدني أسعاره عند مواسم الحصاد. عموماً هذا ظلم وجشع حكومي على المعسرين (مع الوضع في الاعتبار أن الدول تعمل على المدى الطويل) الأوضاع ليست طبيعية، لذلك يجب أولاً إعداد خطة لدراسة المعسرين وأسباب الإعسار والمعالجة الإيجابية، بحيث تزيد الإنتاج لأن الهدف الآني هو زيادة الإنتاج عموماً في ظل الأزمة الإنسانية المستمرة نتيجة حرب الإسلاميين اللعينة هذه.

تحذيرات الخبراء

ومن المهم الإشارة إلى أن المصارف توقفت منذ اندلاع الحرب عن تحصيل ديونها على عملائها نظراً لتوقف الأنشطة الاقتصادية والتجارية وخروج غالبية رجال الأعمال إلى خارج السودان ما عدا قلة مرتبطة بسلطة بورتسودان أصبحت تجني أرباحاً طائلة من اقتصاد الحرب.

ويخشى الخبراء من أن تقود مثل هذه الإجراءات إلى تعطيل عودة الكثير من رجال الأعمال إلى السودان لاستئناف نشاطهم، لعدم قدرتهم في الوقت الحالي على تسديد ديونهم، أو بسبب تجريدهم مما تبقى لهم من موارد وممتلكات لتسديد ديون البنوك.

ويواجه بنك السودان المركزي انتقادات بسبب إصداره لقرار فوقي لا يراعي ظروف الحرب، ولم يتم التشاور فيه مع الخبراء الاقتصاديين ورجال الأعمال، الأمر الذي قد يقود إلى فشل تطبيق القرار وانهيار المصارف ذات الأوضاع المالية الهشة. كما أن استمرار الحرب يظل عائقاً رئيسياً في وجه أي محاولات للإصلاح الاقتصادي أو المالي، وأن الشرط الأول والضروري لنجاح أي إجراءات هو وقف الحرب.

استنكار دولي ومحلي واسع لاستهداف مستشفى الضعين التعليمي

قوبل القصف الذي تعرض له مستشفى الضعين التعليمي بولاية شرق دارفور باستنكار دولي ومحلي واسع، حيث أسفر عن هذا القصف الذي نفّذ بطائرات مسيرة مقتل ما لا يقل عن (64) شخصاً، بينهم (13) طفلاً وممرضتان وطبيب وعدد من المرضى، وإصابة (89) شخصاً، فيما تشير أصابع الاتهام إلى الجيش السوداني بالمسؤولية عن قصف مستشفى الضعين الذي يقع في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع. إلا أن الجيش السوداني سارع بنفي ضلوعه في هذه الجريمة عبر بيان بثته وكالة السودان للأنباء. وأعلنت عدة جهات عن إدانتها لاستهداف المرافق الصحية من بينها منظمة الصحة العالمية، والمفوضية الأوروبية، وشبكة أطباء السودان، وتجمع الأطباء السودانيين بالولايات المتحدة الأمريكية (سابا)، ومجموعة محامي الطوارئ، ولجنة العمل الإنساني بالتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالسودان.

عواصم: (ديسمبر)

اتهام للجيش

اتهمت إدارة مستشفى الضعين التعليمي القوات المسلحة السودانية بشن هجوم جوي بطائرة مسيرة استهدف المستشفى، واعتبرت في بيان رسمي ممهور بتوقيع المدير العام للمستشفى دكتور علي محمود أن الهجوم انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وجريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب. وقالت الإدارة في بيانها: «إن استهداف المنشآت الصحية يُعد من أخطر الانتهاكات، فالمستشفيات محمية بموجب اتفاقيات جنيف، وأي هجوم عليها يمثل تهديدًا مباشرًا لحياة المدنيين ويقوض النظام الإنساني الدولي بأسره»، واصفة الحادثة بالخطيرة والمأساوية تتطلب تدخلًا فوريًا من المجتمع الدولي.

وطالبت إدارة مستشفى الضعين، في بيانها الموجه إلى كافة المنظمات الدولية والإنسانية المعنية، بالإدانة العلنية والفورية لهذا الهجوم بأشد العبارات. واتخاذ إجراءات عاجلة لضمان حماية المرافق الصحية والعاملين فيها في مناطق النزاع، فتح تحقيق دولي مستقل وشفاف لتوثيق هذه الجريمة ومحاسبة المسؤولين عنها، وتقديم دعم طبي وإنساني عاجل لإعادة تشغيل المستشفى، وضمان استمرار تقديم الخدمات المنقذة للحياة.

وأكدت الإدارة أنها تمتلك أدلة مصورة وفيديوهات توثق حجم هذه الكارثة، وقالت: «نحن على استعداد كامل لتقديم كافة المعلومات والتعاون مع أي جهة تحقيق أو آلية استجابة دولية»، مشيرة إلى أن الوضع الإنساني وصل إلى مرحلة حرجة للغاية، ويتطلب تحركًا عاجلًا من المجتمع الدولي لمنع المزيد من الخسائر في الأرواح وحماية مبدأ حياد العمل الطبي.

الصحة العالمية تؤكد دعمها

وأعلنت منظمة الصحة العالمية أن إجمالي قتلى الهجمات المرافق الصحية خلال الحرب في السودان تجاوز الـ(2000) شخص بعد الهجوم على مستشفى الضعين التعليمي. وأكدت المنظمة من خلال تصريح لمديرها العام دكتور تيدروس غيبريسوس مقتل (2,036) شخصاً في (213) هجوماً على مرافق الرعاية الصحية، بما في ذلك هجوم ليلة الجمعة في الضعين والذي وألحق أضراراً بأقسام طب الأطفال والولادة والطوارئ في المستشفى. وأشار دكتور تيدروس إلى أن الهجمات على مرافق الرعاية الصحية تخلف آثاراً فورية وطويلة الأمد على المجتمعات التي هي في أمس الحاجة إلى خدمات طبية طارئة ومنتظمة، معلناً توقف مستشفى الضعين التعليمي عن العمل حالياً بسبب الأضرار الجسيمة التي خلّفها الهجوم، مما أدى إلى انقطاع حاد في الخدمات الطبية الأساسية، مؤكداً دعم منظمة الصحة العالمية لشركائها المحليين في القطاع الصحي لسد النقص المُلح من خلال تعزيز قدرات المرافق الصحية الأخرى من خلال دعم خدمات الرعاية الصحية الأولية لتوفير الرعاية للمرضى الخارجيين، ورعاية الأطفال والنساء والتوليد، وزيادة القدرة على علاج المصابين، وتوفير مستلزمات علاج الإصابات والأدوية الأساسية.

وقال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية: «لقد أُريقت دماء كثيرة، ووقعت معاناة لا تطاق.. حان الوقت لتهدئة الصراع في السودان وضمان حماية المدنيين والعاملين في المجال الصحي والإنساني»، مشدداً على أن الرعاية الصحية لا ينبغي أبداً أن تكون هدفاً، مؤكداً أن السلام هو خير دواء.

جريمة حرب

وأدانت لجنة العمل الإنساني بالتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) القصف بالطيران الحربي الذي استهدف مستشفى الضعين، وأشارت في بيان لها إلى أن استهداف المنشآت جريمة حرب حسب اتفاقية جنيف وبروتوكولها الإضافي، حيث يصنّف استهداف الأعيان المدنية والطبية انتهاكًا للقانون الدول الإنساني ولا يمكن تبريره، وحمّلت القوات المسلحة السودانية المسؤولية الكاملة عن هذا الهجوم، وطالبت بفتح تحقيق دولي عاجل ومستقل ضد الانتهاكات التي تستهدف المدنيين يشمل جميع الأطراف المتورطين ومحاسبتهم دون استثناء، ودعت الأمم المتحدة وكافة الجهات الدولية والإقليمية إلى التدخل الفوري من أجل حماية المدنيين ووقف استهدافهم، وضمان حماية المرافق الصحية والعاملين فيها، وفرض وقف فوري لإطلاق النار، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، مشيرة إلى أن استمرار هذه الجرائم بحق المدنيين يتطلب موقفاً دوليًا حازمًا، وتحركًا عاجلًا لوضع حد لهذه الانتهاكات، ودعت إلى وقف الحرب فورًا، والالتزام بحل سياسي يضمن حماية المدنيين وصون كرامتهم.

صور تظهر جانباً من الدمار الذي لحق بمستشفى الضعين بعد الهجوم عليه

«إن استهداف المنشآت الصحية يُعد من أخطر الانتهاكات، فالمستشفيات محمية بموجب اتفاقيات جنيف، وأي هجوم عليها يمثل تهديدًا مباشرًا لحياة المدنيين ويقوض النظام الإنساني الدولي بأسره»

تيدروس أدهانوم غيبريسوس

زيادة معاناة السكان

كما أدانت مجموعة (محامو الطوارئ) بأشد العبارات القصف الذي استهدف مستشفى الضعين التعليمي بولاية شرق دارفور بواسطة طائرات مسيّرة تابعة للجيش، وأشارت المجموعة في بيان لها أن مستشفى الضعين التعليمي يُعد مرفقًا صحيًا أساسيًا يعتمد عليه الآلاف من المدنيين في ولاية شرق دارفور والقرى والمناطق المجاورة، مما يجعل استهدافه جريمة جسيمة تضاعف من معاناة السكان وتحرمهم من خدمات طبية حيوية في ظل أوضاع إنسانية متدهورة، وأشارت إلى أن استهداف المرافق الصحية يُعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف التي تكفل الحماية الكاملة للمؤسسات الطبية والعاملين فيها والمرضى، وتجرّم أي اعتداء عليها تحت أي مبرر، وهي جريمة حرب تستوجب المساءلة الجنائية.

وأكدت مجموعة (محامو الطوارئ) أن هذا الاعتداء يأتي في سياق تصاعد خطير للهجمات على البنية التحتية المدنية في السودان، مما يفاقم من معاناة السكان المدنيين ويقوّض ما تبقى من النظام الصحي الهش في مناطق النزاع، وطالبت بالوقف الفوري لكافة الهجمات التي تستهدف المدنيين والمرافق المدنية وعلى رأسها المنشآت الصحية، وفتح تحقيق مستقل وشفاف لتحديد المسؤولين عن هذا الهجوم وتقديمهم للعدالة، وضمان حماية المرافق الطبية والعاملين في القطاع الصحي وفقًا للقانون الدولي، داعية إلى تدخل المجتمع الدولي للضغط على جميع الأطراف لوقف الانتهاكات وضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني.

«لقد أُريقت دماء كثيرة، ووقعت معاناة لا تطاق.. حان الوقت لتهدئة الصراع في السودان وضمان حماية المدنيين والعاملين في المجال الصحي والإنساني»

استمرار الرعب في السودان

وقالت شبكة أطباء السودان في بيان لها أن استهداف المرافق الصحية يمثل انتهاكاً صارخاً لكل القوانين والأعراف الدولية ويُفاقم من معاناة المدنيين، وأضافت: «نناشد كافة الأطراف بضرورة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين والمنشآت الطبية، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق».

وشكت عضو المفوضية الأوروبية حجة لحبيب، في تغريدة على منصة (إكس)، من استمرار الرعب في السودان، مشيرة إلى مقتل مدنيين بينهم أطفال وكوادر طبية، إثر هجوم على مستشفى الضعين التعليمي بولاية شرق دارفور..

فيما عبر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في السودان عن شعوره بالفزع من الهجوم على مستشفى الضعين، وقال إن مثل هذه الهجمات غير مقبولة، مشدداً على أهمية حماية المدنيين والرعاية الصحية وليس استهدافهم، ودعا إلى أن يحترم الجميع القانون الإنساني الدولي.

تدخل طبي وإنساني عاجل

وأعلن تجمع الأطباء السودانيين بالولايات المتحدة الأمريكية (سابا SABA) عن بدء ترتيبات تدخل طبي وإنساني عاجل في مدينة الضعين بولاية شرق دارفور، عقب الهجوم الدامي الذي استهدف مستشفى الضعين التعليمي، وأكد التجمع في بيان رسمي أن فرقه الطبية الميدانية بدأت في الإعداد لتقديم الدعم الإسعافي والطبي للمصابين، معربًا عن تضامنه الكامل مع أسر الضحايا، ومجددًا رفضه القاطع لاستهداف المؤسسات الصحية والكوادر الطبية تحت أي ظرف.

الجيش يتهم الدعم السريع

من جهتها أصدرت القوات المسلحة السودانية بيانًا أكدت فيه متابعتها لما وصفتها بالاتهامات التي يروج لها الدعم السريع وداعموه بشأن استهداف مستشفى الضعين - على حد وصف البيان -، نافيةً صحة تلك الادعاءات. وشددت على أنها قوة نظامية تلتزم بالقوانين والأعراف الدولية، مؤكدة أن استهداف المرافق الصحية والخدمية لا يدخل ضمن عقيدتها القتالية.

وأوضحت أن هذا النوع من الهجمات يُعد، بحسب البيان، سلوكًا متكررًا من قبل ما وصفها بمليشيا الدعم السريع، مشيرة إلى حوادث سابقة طالت مستشفيات في مدن الأبيض والدلنج وكادقلي وأم روابة والرهد والدبة. وأضاف البيان أن تلك الهجمات أسفرت عن سقوط مئات الضحايا من المرضى والكوادر الطبية، إلى جانب استهداف منشآت حيوية مثل محطات المياه والكهرباء في مدن الأبيض وكوستي والخرطوم ومروي، مما تسبب في أضرار واسعة بالخدمات الأساسية.

مستشفى الضعين التعليمي يُعد مرفقًا صحيًا أساسيًا يعتمد عليه الآلاف من المدنيين في ولاية شرق دارفور والقرى والمناطق المجاورة، مما يجعل استهدافه جريمة جسيمة تضاعف من معاناة السكان وتحرمهم من خدمات طبية حيوية في ظل أوضاع إنسانية متدهورة

الدعم السريع ينفي ويتهم

من جانبه نفى تحالف (تأسيس) أي علاقة لقواته بالهجوم على مستشفى الضعين التعليمي الذي يقع في مناطق سيطرته، وقال الناطق الرسمي باسمه علاء الدين عوض نقد في تصريح خاص لـ(ديسمبر) إن بيان ما وصفه بجيش جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية يدل على فقدان البوصلة. وأضاف أن الجيش وكتائبه الإرهابية تحت ضغط إقليمي ودولي كبيرين بعد أن تم فضح جريمته التي ارتكبها في مستشفى الضعين، مبيناً أن الهجوم نفذ بطائرات (أكنجي) المسيرة التي لا تملكها قوات (تأسيس)، ووصف بيان الجيش بـ»غير الواقعي»، مشيراً إلى أن المستشفيات التي ذكرها الجيش في بيانه تقع تحت سيطرة الجيش بينما يقع مستشفى الضعين تحت سيطرة ما سماها بحكومة السلام، وتساءل: «كيف تقوم (تأسيس) باستهداف منشآت تقع تحت سيطرتها؟»، واتهم الجيش باستخدام المستشفيات كثكنات عسكرية مثل مستشفى الضمان في الأبيض والمستشفى السعودي في الفاشر.

ديسمبر 06
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
26 مارس 2026م
تقارير
https://decembernews.com

نهى ليست وحدها.. 280 ألف طالب على حافة الضياع

امتحانات الشهادة السودانية بين الانقسام وتهديد ضياع جيل كامل

تقرير - إيمان فضل السيد

لم تكن الطالبة (نهى) تتخيل أن حلمها بالجلوس لامتحانات الشهادة الثانوية سيتحول إلى انتظار مفتوح بلا أفق واضح. منذ أكثر من عام ونصف، ظلت تترقب تلك اللحظة الفاصلة التي ستحدد مسار مستقبلها، قبل أن تُحرم منها قسرًا، لا لضعف أو تقصير أكاديمي، بل بسبب عجز أسرتها عن تحمل تكاليف السفر إلى ولاية أخرى تتوفر فيها مراكز للامتحانات.

تقول (نهى)، التي نزحت مع أسرتها من العاصمة الخرطوم إلى إحدى القرى بولاية الجزيرة:

«ما ذنبي حتى أُعاقب بحرماني من الامتحانات؟ أنا لم أختر المكان الذي أوجد فيه، ولا الظروف التي نعيشها.»

قصة (نهى) ليست استثناءً، بل تمثل نموذجًا لواقع أوسع وأكثر تعقيدًا يعيشه مئات الآلاف من الطلاب السودانيين. ففي العام الماضي، حُرم نحو 157 ألف طالب وطالبة من الجلوس لامتحانات الشهادة السودانية من بينهم (نهى)، معظمهم في مناطق النزاع، في واحدة من أكبر حالات التعطل التعليمي في تاريخ البلاد الحديث.

ومع اقتراب موعد امتحانات هذا العام، تتجدد المخاوف من تكرار السيناريو ذاته، ولكن على نطاق أوسع. إذ تشير تقديرات لجنة المعلمين السودانيين إلى أن نحو 280 ألف طالب وطالبة مهددون بعدم التمكن من أداء الامتحانات، في ظل استمرار الحرب وتعقيدات المشهد الميداني، وتباين السيطرة الإدارية على عدد من الولايات.

في محاولة لتدارك هذه الأزمة، أطلقت لجنة المعلمين مبادرة قومية تهدف إلى إنقاذ مستقبل هؤلاء الطلاب، دعت من خلالها إلى تمكينهم من أداء الامتحانات في مناطق وجودهم، مع التأكيد على ضرورة تحييد ملف التعليم عن الصراع السياسي والعسكري.

وفي هذا السياق، قال الأستاذ بشير نايل طه، عضو لجنة المعلمين، إن الامتحانات «تمثل حقًا أصيلًا للطالب لا ينبغي أن يكون رهينًا للصراع»، مشيرًا إلى أن اللجنة تعمل على إقناع جميع الأطراف بإتاحة الفرصة للطلاب للجلوس لامتحاناتهم في أماكنهم دون الحاجة إلى النزوح أو تحمل أعباء إضافية.

وأضاف أن نجاح هذه المبادرة يعتمد بشكل كبير على مدى استشعار الأطراف المختلفة مسؤولياتها الوطنية والإنسانية، مؤكدًا أن العملية التعليمية «لا تقبل التجزئة»، وأن العدالة تقتضي تمكين جميع الطلاب، بما في ذلك أولئك الموجودون في مناطق النزاع مثل دارفور، من التمتع بنفس الفرص.

في المقابل، تؤكد السلطات التعليمية التابعة للحكومة في بورتسودان اكتمال استعداداتها لتنظيم الامتحانات في موعدها المحدد في 13 أبريل 2026، داخل الولايات التي تصفها بالآمنة، إلى جانب مراكز خارج السودان. كما أعلنت عن ترتيبات خاصة للطلاب المتأثرين بالحرب، بما في ذلك تنظيم امتحانات بديلة للطلاب اللاجئين، خاصة في شرق تشاد، خلال شهر مايو المقبل.

في العام الماضي، حُرم نحو 157 ألف طالب وطالبة من الجلوس لامتحانات الشهادة السودانية، معظمهم في مناطق النزاع، في واحدة من أكبر حالات التعطل التعليمي في تاريخ البلاد الحديث

غير أن هذا التوجه لا يعكس صورة موحدة على الأرض. ففي مسار موازٍ، أعلنت سلطات تعليمية في ولاية غرب دارفور، التابعة لما يُعرف بـ«حكومة تأسيس»، عن شروعها في تنظيم الامتحانات داخل الولاية في يوليو المقبل، مؤكدة جاهزية المراكز وتوزيعها جغرافيًا بما يسمح للطلاب بالجلوس بالقرب من مناطقهم.

هذا التباين في القرارات يعكس بوضوح حالة الانقسام السياسي والإداري التي تعيشها البلاد، وهو ما ينعكس مباشرة على قطاع التعليم. وفي تعليقه على ذلك، أشار بشير نايل طه لـ(ديسمبر) إلى أن تضارب التصريحات والقرارات بين الجهات المختلفة يضع الطلاب وأسرهم في حالة من القلق وعدم اليقين، وقد يسهم في تعميق الانقسام الاجتماعي، إلى جانب إرباك العملية التعليمية برمتها.

تكشف هذه التطورات عن أزمة مركبة تتجاوز حدود الترتيبات الفنية لعقد الامتحانات، لتصل إلى جوهر العلاقة بين السياسة والتعليم في السودان. فبينما تؤكد الجهات الرسمية جاهزيتها من الناحية الإجرائية، تشير الوقائع إلى أن التحدي الحقيقي لا يكمن في مجرد عقد الامتحانات، بل في ضمان عدالتها وشمولها، وإتاحة الوصول المتكافئ لجميع الطلاب، خاصة أولئك الذين يعيشون في مناطق النزاع أو النزوح.

وفي هذا السياق، تبرز مفارقة لافتة: ففي الوقت الذي تدعو فيه لجنة المعلمين إلى تبني حل موحد قائم على تحييد العملية التعليمية من الصراع، تمضي الجهات الرسمية في مسارات متوازية قد تفضي إلى نشوء أنظمة امتحانات متعددة، تختلف من حيث التنظيم وربما من حيث الاعتراف والشرعية.

هذا التباين لا يهدد فقط العام الدراسي الحالي، بل يفتح الباب أمام أزمة أعمق تتعلق بشرعية الشهادات، وتكافؤ الفرص بين الطلاب، ومستقبل التعليم في السودان ككل. إذ إن تعدد الجهات المنظِّمة للامتحانات قد يؤدي إلى خلق واقع تعليمي منقسم، يصعب معه ضمان معايير موحدة للتقييم والاعتماد.

كما أن استمرار هذا الوضع يضعف الثقة في المؤسسات التعليمية، ويزيد من احتمالات اتساع الفجوة بين الطلاب، ليس فقط على المستوى الأكاديمي، بل أيضًا على مستوى الفرص المستقبلية، سواء في التعليم العالي أو في سوق العمل.

وفي ظل هذه المعطيات، تبدو الأزمة أقرب إلى اختبار سياسي بقدر ما هي امتحان أكاديمي. فهي تضع الأطراف المختلفة أمام مسؤولية تاريخية تتعلق بمصير مئات الآلاف من الطلاب، وتختبر قدرتهم على التنسيق، أو على الأقل تجنب اتخاذ قرارات من شأنها تعميق الانقسام.

وتكشف المقارنة بين أرقام العام الماضي وتقديرات هذا العام عن اتساع رقعة الأزمة، حيث لم يعد الحرمان من الامتحانات حالة استثنائية، بل خطرًا متكررًا يهدد جيلاً كاملاً، وهو ما يطرح تساؤلات جدية حول مستقبل العملية التعليمية في ظل استمرار الأوضاع الحالية دون حلول جذرية.

في محاولة لتدارك هذه الأزمة، أطلقت لجنة المعلمين مبادرة قومية تهدف إلى إنقاذ مستقبل هؤلاء الطلاب، دعت من خلالها إلى تمكينهم من أداء الامتحانات في مناطق وجودهم، مع التأكيد على ضرورة تحييد ملف التعليم عن الصراع السياسي والعسكري

أما بالنسبة لـ(نهى) وآلاف غيرها، فإن القضية لا تتعلق بامتحان فحسب، بل بمستقبل كامل ظل معلقًا لسنوات. جيل بأكمله وجد نفسه عالقًا بين الحرب والانقسام، ينتظر فرصة للعبور إلى المرحلة التالية من حياته، دون أن يملك القدرة على تغيير واقعه.

وبين أرقام تتصاعد عامًا بعد عام، ومبادرات تصطدم بتعقيدات الواقع، يظل السؤال معلقًا:

هل يتكرر سيناريو الحرمان مرة أخرى، أم تنجح الجهود هذه المرة في إنقاذ عام دراسي، وربما إنقاذ جيل كامل من الضياع؟.

تشاد تغلق حدودها مع السودان

الجيش التشادي يعزز انتشاره على الحدود

انجمينا: (ديسمبر)

في خطوة تصعيدية تعكس منحىً خطيراً في التوترات الحدودية المتصاعدة، أعلنت دولة تشاد في الثالث والعشرين من فبراير الماضي إغلاق حدودها بالكامل مع السودان، وذلك على خلفية ما قالت إنه توغلات متكررة وانتهاكات ارتكبتها قوات متنازعة في السودان داخل حدودها. وجاء قرار الحكومة التشادية بعد يوم من إعلان قوات الدعم السريع سيطرتها على منطقة الطينة الحدودية، أقصى غرب السودان، عقب معارك ضارية مع الجيش السوداني، ووسط تقارير غير مؤكدة عن فرار مقاتلين متحالفين مع الجيش إلى داخل الأراضي التشادية.

وأوضحت تشاد أن القرار «يهدف إلى منع أي خطر لامتداد النزاع إلى الأراضي الوطنية، وحماية مواطنينا والسكان اللاجئين وضمان الاستقرار وسلامة ووحدة أراضي الوطن». وأوضح القرار أنه «تمّ تعليق التنقل عبر الحدود للبضائع والأفراد، مع إمكان السماح باستثناءات بشرط أن تكون لأسباب إنسانية حصراً».

وأعلن الجيش التشادي أنه قد عزز قواته على طول الشريط الحدودي الممتد لنحو 1300 كيلومتر، وأطلق حملة أمنية لجمع الأسلحة والمركبات العسكرية من مدينة الطينة في تشاد ومواقع داخل الأراضي السودانية، وذلك عقب هجوم بطائرة بدون طيار أدى إلى مقتل 17 شخصاً وإصابة عدة آخرين في بلدة مبروكة الواقعة في منطقة وادي فيرا. وقال شهود عيان محليون للصحفيين إن الضربات أصابت المشيّعين في جنازة، وعدداً من الأطفال الذين كانوا يلعبون في مكان قريب.

وكشفت مصادر عسكرية أن القوات التشادية عززت انتشارها على طول الحدود، وسط مخاوف من احتمال التوغل في الطينة السودانية والاستيلاء عليها لاحقاً. وأشاروا إلى أن الحكومة التشادية قامت ببناء خنادق وحواجز ترابية على طول الحدود التي تفصل بين المدينتين. وتضم الحدود أربعة معابر رئيسية هي: الطينة وأدري وفورببرنقا وأم دخن.

وقد أمر الرئيس التشادي محمد إدريس ديبي بالإغلاق الفوري لحدود تشاد مع السودان التي يبلغ طولها 1300 كيلومتر، ووضع الجيش في حالة تأهب قصوى في أعقاب غارة الطائرة المسيرة. وأكد الرئيس التشادي في بيان نشر على وسائل التواصل الاجتماعي أن الجيش التشادي تلقى أوامر «بالرد، ابتداء من الليلة، على أي هجوم قادم من السودان».

وقال متحدث باسم الحكومة التشادية: «على الرغم من التحذيرات الصارمة المختلفة الموجهة إلى مختلف الأطراف المتحاربة في الصراع السوداني وإغلاق الحدود، أصبحت بلدة الطينة مرة أخرى هدفاً لهجوم بطائرة بدون طيار». «لقد تسبب هذا الهجوم الأخير الخطير للغاية في مقتل 17 من مواطنينا وإصابة العديد من الآخرين». ويأتي هجوم الطائرة المسيرة في أعقاب سلسلة من الحوادث عبر الحدود.

وأكد وزير الإعلام التشادي محمد قاسم شريف إغلاق نقاط العبور الحدودية بين السودان وتشاد، وتعليق حركة تنقل الأشخاص والبضائع عبر الحدود، وأشار إلى أنه يمكن منح استثناءات خاصة لأسباب إنسانية بحتة بعد الحصول على ترخيص مسبق من السلطات المختصة، لافتاً إلى أنه وفقاً للقانون الدولي تحتفظ تشاد بحقها في الرد على أي اعتداء أو انتهاك لحرمة أراضيها وحدودها، داعياً سكان المناطق المعنية على الحدود إلى التحلي بالهدوء واليقظة واحترام القرار، وأوضح أنه تم توجيه السلطات الإدارية والعسكرية بالسهر على التطبيق الصارم للقرار. وأوضح الوزير أن القرار يأتي «عقب عمليات توغل متكررة وانتهاكات على الأراضي التشادية ارتكبتها القوى المتنازعة في السودان»، وشدد على أن أنجمينا تريد تجنب «أي اتساع للنزاع»، كما شدد على أن تشاد «تحتفظ بحق الرد على أي اعتداء أو انتهاك لسيادة أراضيها وحدودها».

القرار «يهدف إلى منع أي خطر لامتداد النزاع إلى الأراضي الوطنية، وحماية مواطنينا والسكان اللاجئين وضمان الاستقرار وسلامة ووحدة أراضي الوطن». وأوضح القرار أنه «تمّ تعليق التنقل عبر الحدود للبضائع والأفراد، مع إمكان السماح باستثناءات بشرط أن تكون لأسباب إنسانية حصراً».

وألمح قائد الجيش التشادي الجنرال أبكر عبد الكريم داوود إلى تورط قوات الدعم السريع في الهجوم بطائرة بدون طيار والذي أسفر عن مقتل 17 مدنياً تشادياً. وذكر أن التحقيقات جارية لتحديد الهدف المقصود، وأنه تم إرسال شظايا الصواريخ إلى مختبرات متخصصة في العاصمة التشادية أنجمينا لتحليلها.

ومن جهة أخرى، صرح مسؤول في وكالة معنية بشؤون اللاجئين في تشاد لوكالة (رويترز) يوم الاثنين الماضي، إن بلاده بدأت نقل لاجئين بشكل طارئ من منطقة محاذية لحدودها مع السودان، في وقت يستعد فيه الجيش للانتشار في المنطقة رداً على هجمات عبر الحدود.

وقال ممثل اللجنة الوطنية التشادية لاستقبال وإعادة إدماج اللاجئين والعائدين في بلدة الطينة الحدودية، إن عمليات النقل الأولية للاجئين ستشمل حوالي 2300 شخص، أكثر من نصفهم من النساء والأطفال. وأضاف أنهم بدأوا نقل الناس إلى مناطق في داخل تشاد بعيداً عن الحدود منذ يوم السبت، ومن المقرر توسيع نطاق ذلك يوم الاثنين ليشمل كل البلدات الحدودية التي تشكل مواقع عبور مؤقت للاجئين. وقال: «تلقينا تعليمات من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الإنساني بالتحرك بسرعة لأن الجيش سيؤمن الحدود في الأيام المقبلة، وينشر قواته هناك بالفعل.»

وتقع مدينة الطينة في أقصى شمال غرب ولاية شمال دارفور وتنقسم إلى بلدتين، إحداهما تشادية والأخرى سودانية، ويفصل بينهما ممر مائي، وهناك روابط عائلية واسعة بين سكان المدينتين. وتُعتبر المدينة معبراً أساسياً لإدخال لمساعدات الإنسانية لغرب السودان. وتقول السلطات التشادية إن تشاد استقبلت منذ عام 2023 أكثر من 1,5 مليون لاجئ سوداني، ما فرض عليها أعباء إنسانية واقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة، مع تمسكها بموقف الحياد.

وقد أثار قرار أنجمينا إغلاق حدودها مع السودان ردود فعل متفاوتةٍ على المستويات الرسمية والإنسانية، فقد أكدت حكومة تشاد أن القرار جاء لحماية أمن أراضيها ومنع امتداد الأعمال المسلحة إلى داخل حدودها.

ومن جانب المنظمات الإنسانية، أعربت منظمة الإنقاذ الدولية (IRC) عن قلقها من تأثير الإغلاق على المدنيين، مشيرة إلى أن عبور الحدود كان يشكل ملاذاً آمناً للسودانيين الفارين من العنف، وأن إغلاق المعابر يعرّضهم لخطر البقاء في مناطق قتال مع تقييد وصول المساعدات الأساسية من الغذاء والماء والرعاية الصحية إلى المجتمعات المحتاجة.

هذا وقد شددت الأمم المتحدة على أهمية استمرار تشغيل المعابر الحدودية لضمان تدفق الإغاثة إلى الفئات الأكثر ضعفاً. وحذّرت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، روز ماري ديكارلو، خلال جلسة لمجلس الأمن الأسبوع الماضي، من خطر امتداد النزاع السوداني إلى نطاق إقليمي أوسع بما يهدد استقرار المنطقة.

بين التوثيق لحرب أبريل والخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي

أين تقع حماية البيانات في التشريعات المحلية؟

شيماء بت فتحية بت فاطمة، المحامية

مع اندلاع حرب الخامس عشر من أبريل 2023 تحول الفضاء الرقمي السوداني إلى ساحة موازية لساحات القتال. فبينما كانت الدبابات تضرب أرجاء الأحياء السكنية في الخرطوم انطلق آلاف النشطاء والصحفيين المستقلين ومنظمات حقوق الإنسان في سباق مع الزمن لتوثيق انتهاكات طرفي النزاع. لم يعد التوثيق حكراً على المؤسسات الإعلامية التقليدية بل أصبح سلاحاً بيد المواطن يستخدم فيه كاميرا الهاتف المحمول وشبكات التواصل الاجتماعي لفضح جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين.

لكن هذه اليقظة الحقوقية التي نُثني عليها تطرح في المقابل إشكالية معقدة تتعلق بالجانب الآخر من العملية: حق الحفاظ على الخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي. ففي خضم جمع البيانات وتحليلها - التي تشمل صوراً للضحايا، مواقع جغرافية دقيقة، ومعلومات شخصية للضحايا والشهود - نجد أنفسنا أمام تساؤل جوهري: كيف تحمي القوانين المحلية بيانات المواطنين في هذا السياق؟، وهل هناك توازن بين متطلبات المساءلة الجنائية وضرورة الحفاظ على الخصوصية الرقمية في بيئة تتسارع فيها أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات؟.

التوثيق الرقمي بين الضرورة والخطر

شهدت حرب أبريل 2023 ظاهرة فريدة من نوعها في تاريخ النزاعات السودانية، تمثلت في توثيق الانتهاكات عبر الإنترنت. استطاع ناشطون، ضمن مبادرات عديدة، بناء قواعد بيانات ضخمة تضم آلاف الانتهاكات. اعتمدت هذه الجهود على الذكاء الاصطناعي في تحليل الصور والفيديوهات للتحقق من صحتها، وتحديد أنواع الأسلحة المستخدمة، وحتى التعرف على هوية العناصر المسلحة عبر تقنيات التعرف على الوجوه.

هذه الخطوات تعتبر موفقة ومهمة، كما أشرنا لأنها تُعد أرشيفاً تاريخياً للأحداث وتوفر أدلة ملموسة يمكن استخدامها أمام المحاكم الدولية كمحكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية، لكن الثمن الذي يُدفع مقابل هذه الدقة التحليلية هو تضحية متزايدة بالخصوصية.

عندما يقوم الذكاء الاصطناعي بتحليل صور الضحايا لاستخراج تفاصيل دقيقة عن إصاباتهم، أو عند استخدام تقنيات التحليل الجغرافي المكاني لتحديد مواقع المتظاهرين أو النازحين بدقة متناهية فإن بيانات هؤلاء الأفراد تصبح عرضة للاختراق أو سوء الاستخدام. ففي بيئة نزاع قد تُستخدم هذه البيانات لاحقاً ملاحقة الناجين أو الثوار أو حتى لاستهداف عائلاتهم، خاصة في ظل غياب ضمانات واضحة بشأن مَن يملك حق الوصول إلى هذه البيانات وكيفية تخزينها.

الذكاء الاصطناعي سلاح ذو حدين

في سياق حرب الخرطوم استُخدم الذكاء الاصطناعي ليس فقط من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان، بل أيضاً من قبل أطراف النزاع أنفسهم. فتقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المراقبة، مثل تحليل بيانات الاتصالات والتنقل عبر شبكات الهاتف المحمول، حوّلت بيانات المواطنين العاديين إلى أهداف عسكرية. هنا يبرز السؤال: هل القانون المحلي قادر على حماية بيانات المواطنين في مواجهة هذه التقنيات المتطورة؟.

الإجابة المبدئية تكمن في النظر إلى التشريع السوداني. فالقوانين السودانية المنظِّمة للاتصالات والبيانات، مثل قانون الاتصالات لعام 2002 وقانون الجرائم الإلكترونية لعام 2007 (والمعدل لاحقاً)، لم تكن مصمَّمة لاستيعاب تحديات عصر الذكاء الاصطناعي وهندسة البيانات الضخمة. بل إن بعضها، خاصة قانون الجرائم الإلكترونية، كان يُستخدَم تاريخياً لتقييد الحريات وقمع الأصوات المعارضة، وليس لحماية خصوصية المواطنين من انتهاكات الدولة أو الجهات الفاعلة الأخرى.

في ظل غياب إطار تنظيمي واضح لحماية البيانات الشخصية فإن بيانات المواطنين السودانيين، سواء تلك التي يجمعها نشطاء حقوق الإنسان، أو تلك التي تلتقطها أجهزة الدولة والأطراف المسلحة، تظل في منطقة رمادية لا توجد جهة رقابية مستقلة مخوَّلة بالإشراف على كيفية معالجة البيانات الحساسة، كالبيانات البيومترية والمواقع الجغرافية في زمن الحرب.

فجوة التشريعات المحلية في عصر الذكاء الاصطناعي

إذا أردنا تقييم قدرة القوانين المحلية على حماية بيانات المواطنين لا بد من التمييز بين مرحلتين قبل الحرب وأثناء النزاع:

- دستور 2019م الوثيقة الدستورية

نصت الوثيقة الدستورية لعام 2019 في موادها على الحق في الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة، إلا أن هذه النصوص ظلت نظرية في ظل غياب قوانين تفعِّلها، كما أن انقلاب أكتوبر 2021 والحرب التي تلته عطّلا أي محاولات جادة لتمرير قانون شامل لحماية البيانات.

- قانون الجرائم الإلكترونية

قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2007 المعدل هو النص الأكثر حضوراً في التعامل مع البيانات الرقمية. لكن العيب الأساسي في هذا القانون أنه صيغ بمنطق التجريم وليس الحماية. فبدلاً من أن يفرض التزامات على الجهات الحكومية والخاصة لحماية بيانات المواطنين، ركز على تجريم أفعال بعينها كالتجسس، والاختراق بطرق تتيح تأويلاً واسعاً يمكّن السلطة من استخدامه ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

كيف تحمي القوانين المحلية بيانات المواطنين في هذا السياق، وهل هناك توازن بين متطلبات المساءلة الجنائية وضرورة الحفاظ على الخصوصية الرقمية في بيئة تتسارع فيها أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات؟

على سبيل المثال، عندما يقوم ناشط بتوثيق انتهاكات عبر الذكاء الاصطناعي قد يُتهم بانتهاك خصوصية الأفراد أو نشر معلومات كاذبة وفقاً لهذا القانون، بينما القانون ذاته لا يوفر الحماية الكافية لذلك الناشط إذا تم اختراق بياناته الشخصية مثل موقعه أو قائمة جهات اتصاله بواسطة جهات مسلحة.

- قانون تنظيم الاتصالات

يفتقر قانون الاتصالات السوداني إلى مواد صارمة تحكم الاحتفاظ بالبيانات وتحدد صلاحيات الجهات الأمنية في الوصول إلى بيانات المواطنين دون إذن قضائي. في زمن الحرب شهدنا حالات واسعة من التنصت والتتبع باستخدام بيانات شبكات الهاتف دون أن يكون هناك إطار قانوني رادع، أو إجراءات جزائية ضد منتهكي الخصوصية.

- غياب قانون حماية البيانات الشخصية

أكبر فجوة تكمن في غياب قانون مستقل لحماية البيانات الشخصية. في الدول التي تشهد نزاعات مشابهة، كسوريا أو اليمن، ظهرت تحديات كبيرة بسبب غياب مثل هذه القوانين، حيث تُستخدم بيانات النازحين داخلياً واللاجئين كأدوات للابتزاز أو التصفية الجسدية. في السودان، ومع تدفق المساعدات الإنسانية التي تعتمد على جمع بيانات المستفيدين بيومترياً، بصمات الأصابع، مسح القزحية، تزداد المخاطر. هذه البيانات إذا لم تُحفظ وفق معايير صارمة قد تُستخدم من قبل أطراف النزاع لتصفية خصومهم أو تجنيدهم قسراً.

تقنيات الذكاء الاصطناعي، المستخدمة في المراقبة مثل تحليل بيانات الاتصالات والتنقل عبر شبكات الهاتف المحمول، حوّلت بيانات المواطنين العاديين إلى أهداف عسكرية

التحديات في ظل غياب الحماية القضائية

الحرب لم تؤدِّ فقط إلى تعطيل المؤسسات التشريعية، بل شلّت السلطة القضائية أيضاً. فحتى لو افترضنا وجود نصوص قانونية تحمي الخصوصية فإن المواطن السوداني اليوم لا يستطيع اللجوء إلى القضاء لطلب الحماية؛ المحاكم متوقفة جزئياً أو كلياً في مناطق النزاع، وغياب سجل وطني موحد يمنع إنفاذ أي حكم قضائي.

هذا الفراغ القضائي يشجِّع أطراف النزاع على انتهاك الخصوصية الرقمية دون رادع. فحين تُنشر صور للضحايا أو بيانات للناجين عبر مجموعات الواتساب أو تلغرام بغرض التوثيق، سرعان ما تجد هذه البيانات طريقها إلى منصات تحليل تابعة لجهات مسلحة تستخدم الذكاء الاصطناعي لربط الصلة بين الأفراد والانتماءات السياسية أو القبلية.

الحلول والتوصيات: نحو إطار قانوني يحمي ويوازن

إن الحديث عن حماية البيانات في زمن الحرب لا يعني الدعوة إلى وقف جهود التوثيق، بل هو دعوة إلى هندسة هذه العملية وفق ضوابط تحمي الفاعلين والضحايا على حد سواء. بناءً على ذلك نقترح المحاور التالية تبني قانون شامل لحماية البيانات الشخصية.

1. يجب أن تكون أولوية للسلطات التشريعية عند استقرار الأوضاع إصدار قانون يحكم جمع ومعالجة البيانات الحساسة. يجب أن يستند هذا القانون إلى المعايير الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبي، بحيث يشمل مبدأ الموافقة المستنيرة عدم جمع أي بيانات بيومترية أو حساسة دون موافقة صريحة من صاحبها.

2. الحق في النسيان: حق الأفراد في طلب حذف بياناتهم بعد انتهاء الغرض من جمعها، خاصة في سياق التوثيق الإنساني.

3. تحديد المسؤولية: إلزام جميع الجهات؛ حكومية ومنظمات إنسانية ومبادرات مجتمع مدني، بتعيين مسؤول لحماية البيانات.

تعديل قانون الجرائم الإلكترونية

يجب تحويل فلسفة هذا القانون من أداة قمع إلى أداة حماية، وذلك عبر إلغاء المواد التي تجرّم النقد أو الرصد الحقوقي تحت مسميات فضفاضة، وإضافة مواد صريحة تجرّم انتهاك خصوصية البيانات من قبل الجهات الرسمية أو المسلحة، وتشدد العقوبات على استخدام الذكاء الاصطناعي في المراقبة غير القانونية، وإنشاء هيئة وطنية مستقلة لحماية البيانات.

في ظل غياب الثقة في المؤسسات التقليدية يتطلب الأمر هيئة مستقلة تتولى الإشراف على قواعد البيانات الضخمة التي جُمعت خلال الحرب، خاصة تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، واعتماد بروتوكولات للتخزين الآمن للبيانات ومنع استخدامها لأغراض انتقامية بعد انتهاء النزاع، ومنح تراخيص لمنصات التوثيق الرقمية التي تستخدم الذكاء الاصطناعي للتأكد من التزامها بالمعايير الأخلاقية.

وضع بروتوكولات أخلاقية لتوثيق الانتهاكات باستخدام الذكاء الاصطناعي: على المبادرات المدنية والمنظمات الدولية التي تعمل في السودان أن تتبنى ميثاقاً أخلاقياً يحكم عملها. هذا الميثاق يجب أن ينص على عدم استخدام تقنيات التعرف على الوجوه في صور الضحايا دون موافقة عائلاتهم، إلا في حالات الضرورة القصوى للتحقيق الجنائي الدولي، وإخفاء الهويات وتشفير الوجوه والأصوات في المواد التي تُنشر للاستهلاك العام، مع الاحتفاظ بالبيانات الأصلية بشكل مشفر وآمن للمراجعة القضائية.

وضع سياسات واضحة لمشاركة البيانات مع الجهات الخارجية كالمحاكم الدولية تضمن عدم تسربها لجهات مسلحة.

التوعية المجتمعية بالخصوصية الرقمية

لا يمكن للقوانين وحدها أن تحمي المواطنين في خضم الحرب. هناك حاجة ماسة لحملات توعية موجَّهة للنازحين والمدنيين حول كيفية حماية بياناتهم. يجب تعليم الناس كيفية استخدام التطبيقات المشفرة مع تفعيل خاصية التشفير الكامل ومخاطر مشاركة المواقع الجغرافية اللحظية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتوعية بحقوقهم فيما يتعلق بجمع بياناتهم البيومترية عند التسجيل في مخيمات الإيواء أو تلقي المساعدات.

في الخامس عشر من أبريل 2023 لم تنطلق الرصاصات فقط، بل انطلقت أيضاً موجة غير مسبوقة من البيانات الرقمية التي ستشكل جزءاً من ذاكرة السودان للأجيال القادمة. إن الجهود المبذولة في رصد انتهاكات طرفي النزاع عبر الإنترنت تمثل نموذجاً يحتذى به في الصحافة الاستقصائية والتوثيق الحقوقي في العالم العربي. لكن هذه الجهود تظل ناقصة إذا لم تترافق مع وعي متساوٍ بأهمية حماية الخصوصية وحماية البيانات من أن تصبح سلاحاً يستخدم ضد الضحايا أنفسهم.

القوانين المحلية السودانية، كما هي اليوم، غير مؤهلة لمواجهة تحديات عصر الذكاء الاصطناعي. ففجوة التشريعات وتعطل المؤسسات بسبب الحرب وغياب هيئات رقابية مستقلة كلها عوامل تجعل بيانات المواطنين السودانيين مكشوفة ومهددة بالاستغلال. إن المعركة الحقيقية التي تخاض اليوم ليست فقط على الأرض لوقف إطلاق النار، بل هي أيضاً معركة للحفاظ على الجوهر الإنساني للبيانات لضمان ألا تُستخدم صور الجثث وأصوات النازحين ومواقع الفارين من الموت في المستقبل كأدوات للقتل أو الابتزاز.

إن حماية الخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي ليست رفاهية، بل هي شرط أساسي لتحقيق العدالة الانتقالية الحقيقية. فبدون ضمانات قانونية قوية تحمي بيانات المواطنين سنظل نوثق الانتهاكات اليوم لنكتشف غداً أننا ساهمنا في خلق أداة جديدة لانتهاك حقوق الإنسان ذاتها التي نناضل من أجلها. آن الأوان لنتجاوز النقاش الثنائي بين التوثيق والخصوصية إلى بناء نظام قانوني وأخلاقي متكامل يستطيع أن يحقق الهدفين معاً: مساءلة المجرمين وحماية الناجين.

عندما يقوم ناشط بتوثيق انتهاكات عبر الذكاء الاصطناعي قد يُتهم بانتهاك خصوصية الأفراد أو نشر معلومات كاذبة وفقاً لهذا القانون، بينما القانون ذاته لا يوفر الحماية الكافية لذلك الناشط إذا تم اختراق بياناته الشخصية مثل موقعه أو قائمة جهات اتصاله بواسطة جهات مسلحة

الولايات المتحدة والرباعية: تأجيل الحل.. أم إدارة الأزمة؟

السودان.. الأمل المفقود أم الصفقة المنتظرة؟

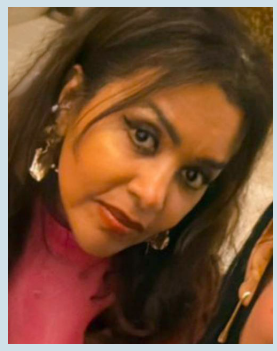

نهلة فاروق أبو عيسى

السودان والرباعية: الأمل المفقود أم الصفقة المنتظرة؟

تتجسد الآلية الرباعية الدولية في التوازن بين خلق الأمل عند الشعب السوداني الذي أصبح يريد بأي شكل الخلاص من الفقر والذل والتهجير.. وبين الغموض الإستراتيجي الذي يغلف الآلية الرباعية وتحركاتها، وهذا هو جوهر القضية.

لنفتتح النقاش حول الرباعية بطرح سؤال مهم: ما السبب وراء التأخير في تنفيذ أو تطبيق ما نصّت عليه الرباعية؟ منذ إطلاق الرباعية كخارطة طرق لإيقاف الحرب في سبتمبر 2025 قُطعت وعود كثيرة وحددت تواريخ متعددة لحل أكبر كارثة إنسانية، ومع ذلك وبرغم حجم الكارثة لم يُطبق أي من هذه الوعود حتى الآن، ولم تلتزم الإدارة الأمريكية بأي من هذه التواريخ! فهل يعتبر هذا الوضع طبيعيًا بالنسبة للإدارة الأمريكية وهي المعروفة بدقة التخطيط والتنفيذ؟.

إن التطورات تجاه الرباعية وأسلوب تناولها من قبل الإدارة الأمريكية يعيد للأذهان الانطباع الأول حول الدور الذي سيلعبه دونالد ترمب تجاه ملف السودان، عند انتخابه للمرة الثانية.. وكان هناك شبه اتفاق بين المتابعين بأنه سيدير الملف بعقلية تجارية بحتة تتفق وتوجهاته وطبيعة شخصيته. وفي ظل التحركات بالرباعية يعود هذا المنظور ليؤكد لنا أن إدارة الملف السوداني بالرغم من تغليب الجوانب الإنسانية.. يظل صفقة تقاس بمقدار المنفعة التي تحققها الولايات المتحدة وحلفاؤها في الرباعية، دون أن يكون البعد الإنساني أو العدالة أو السلام المقومات الأساسية لتحريكه، كما يدعون.

على الرغم مما تحمله الرباعية من بنود أو وعود براقة، إلا أن تنفيذها جاء مرتبكاً ومربكاً وخضع لمصالح الدول المشاركة على حساب السودان، حيث سيطرت المصالح والأطماع الخارجية على ملف في غاية الدموية، بينما استمرت الأزمات الخطيرة في التصاعد دون استجابة فعّالة.

وتباين أداء ومواقف دول الرباعية بشكل واضح، خاصة مع تضارب مواقف الولايات المتحدة بين الإعلان والسياسات الفعلية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة واستمرار المعاناة وسقوط المزيد من الضحايا وصعوبة الحلول مع كل يوم يمر، فأصبحت دول الرباعية مسؤولة accountable عن كل ما يحدث في السودان.

وبين تمسكنا بسيادة السودان والخوف من خسارته كوطن، وبقائه، وإنقاذ، وجوده.. أصبحنا مجبرين على تقبل التدخل الخارجي كحل.. في ظل الظروف الداخلية والإقليمية والدولية التي تحيط بنا.. وفي ظل ذلك لا مفر من الصفقة الأمريكية المنتظرة؛ فهي جزء من طموحات الإدارة الأمريكية وأحلام ترمب الواهمة بإيقاف الحروب العالمية من جهة، وبين تحقيق خططه الاستثمارية والإستراتيجية من جهة أخرى.. وكل ذلك يُطرح تحت لافتة إنقاذ السودانيين وتحرير البلاد من قبضة طرفي النزاع. ولكن: متى؟ هذا هو السؤال. ويبقى توقيت التحركات المتعلقة بأكبر أزمة إنسانية غارقًا في الغموض؛ فلم تأتِ ساعة الصفر، وما يزال الفارق بين الأقوال والأفعال واضحاً.

الرباعية تمثل فرصة لحل الأزمة السودانية لكنها تعاني من قصور وعدم وضوح في التنفيذ، ما يجعل الحلول والعراقيل تتداخل، والغموض متعمد في تعامل الرباعية مع الأزمة السودانية، يهدف لدفع البلد نحو مرحلة من الانهيار لتنفيذ الحلول على أرض ضعيفة

الرباعية وأزمة السودان: بين شعارات الإنسانية وحسابات المصالح

وبالنظر للتشابكات والمعطيات الحالية يبدو أن هناك خطة موازية للرباعية لم تعلن.. بنودها مرتبطة بالتوقيت الإستراتيجي لتنزيل الرباعية على أرض الواقع. وفي تقديري أن ذلك مرتبط بأمور لا نعلمها، وعلى رأسها التاريخ الملائم the threshold breaking point، لحظة الانهيار الحاسمة، للشعب السوداني بما في ذلك أطراف الحرب.

النهج الأمريكي في التعاطي مع الملف السوداني هو أكبر تجلٍّ وتجسيد manifestation لمنظومة تحكُّم القوى العظمى فيمن تنظر لهم كـ«عاملين لديها» Subordinates أو من يمكن التحكم فيهم، وقد ظهر ذلك جلياً في عهد الرئيس ترمب، فأصبح الغموض الإستراتيجي وعدم الالتزام بالزمن والتوقيتات غير الحقيقية هما عنوان السياسة تجاه الحرب السودانية. وبتحكم حلفاء الرباعية وتشابكاتهم ودون الضغط القوي من جانب الولايات المتحدة وبشكل جاد على تغليب أولويات السودان الوطنية بدلاً عن أولويات دول الرباعية، أصبحت الرباعية، وخاصة نتائجها، في علم الغيب.

وتظل المفارقة الكبرى هي حديث السيد مسعد بولس، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي، باستمرار عن الجوانب الإنسانية الملحة وضرورة إنقاذ المدنيين بسرعة ومحاسبة الجناة، وتشديده على الفورية utmost urgency.. وبين الواقع الفعلي نحو التنفيذ.. الذي يؤكد فجوة كبيرة بين تصريحاته والتطبيق مما يحرك العديد من علامات الاستفهام حول مصداقيته.

في رأي المتواضع إن هذا التأخير ليس صدفة أو ضعفاً مهنيّاً، أو انشغالاً بملفات أخرى.. بل تأخير مقصود يمنح القوى الدولية مساحة واسعة لإدارة المشهد عندما تحين اللحظة المناسبة لهم، وليس لأهل السودان.. تاركين الأطراف السودانية حائرة بين الانتظار والتكهنات وتكوين مشهد هش ومتغير.

وما هو مفصلي أيضاً هو ارتباك وغموض الرباعية وتأخرها من ناحية كحل شامل، والتقدم المرحلي بها خاصة فيما يتعلق بالهدنة.. فبالرغم من الاتفاق على أن الهدنة تمثل حجر الأساس والمنطلق لبقية المراحل، يُلاحَظ استمرار تأخر الولايات المتحدة وحلفائها في وضع حد حاسم للعدائيات كمرحلة أولى.. ليظل هناك انفصام واضح بين الإلحاح الذي تعكسه الخطابات حول إنقاذ الوضع الإنساني غير المسبوق، وبين بدء الخطوات الحقيقية وإنقاذ الناس من براثن الحرب.

الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران زادت من الغموض حول مستقبل السودان، والذكاء السياسي يتطلب قبول الرباعية مع اليقظة تجاه نواقصها واستعداد القوى السياسية لمواجهة التحديات

تتسم السياسة الأمريكية تجاه السودان بالغموض وعدم الالتزام بالتوقيتات، مما يزيد من تعقيد المشهد السوداني ويخلق حالة من الارتباك.. وتصريحات المسؤولين الأمريكيين حول أهمية إنقاذ المدنيين تتناقض مع الواقع الفعلي

حين يغلب الغموض على الأمل: الرباعية في مواجهة مأساة السودان

الرباعية حل التفّ حوله الكثير من السودانيين بحكم بنوده الواضحة، والتي في مجملها تمثل متطلبات ثورة ديسمبر المجيدة.

لكن علينا أن ننتبه أيضاً لجوانب قصورها. فهي مبادرة أصبحت فعلا مقلقة تضع الحلول، وأيضاً العراقيل، بسبب عدم التطرق لقضايا مفصلية وتعريفات مهمة، أو توفير العوامل والمحركات السياسية المساعدة لخارطة الطريق.. ووضعت الرباعية بين أيادي دول عقّدت مشهد الحل بدل تفعيله. فعلى سبيل المثال أن الولايات المتحدة وحلفاءها يربطون نجاح الرباعية بحل سوداني، بدون توضيح أو شرح المقصود من ذلك.. أو ما المقصود بـ«المصالحة الوطنية» وغيرها من المصطلحات؟. فهل الولايات المتحدة تضع الحلول والعراقيل وأيضاً الغموض، كسبًا للزمن؟.

أعتقد أن الرباعية لا تزال تواجه مشكلات واضحة في التنفيذ والشفافية،إذ تتباطأ في الوفاء بالتزاماتها ضمن إطار زمني يتناسب مع حجم آثار الحرب الكارثية والوضع الإنساني والعسكري ورغبة السودانيين في إنهاء النزاع. ويبدو أن هذا الغموض متعمد، بهدف دفع الشعب السوداني والبلد وحكامها نحو مرحلة من الانهيار، ليتم تنفيذ الإجراءات على أرض متهالكة وشعب ضعيف وأطراف حرب استنزفت قواهم.

وفي ظل كل هذه التعقيدات جاءت الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران.. وازداد الغموض حول السودان ومستقبله، وتكاثرت التأويلات حول هل تسارع هذه الحرب ضد التطرف الإيراني والإمكانيات الإيرانية في وضع حد للإسلاميين في السودان وإيقاف الحرب؟، أم ستساعد الحرب الإيرانية على وضع قضية السودان في آخر قائمة الأولويات؟.

السؤال النهائي: هل الرباعية مجرد أداة للضغط لتحقيق أهداف معينة، أم أنها فرصة حقيقية لتحقيق السلام في السودان؟ الوقت وحده سيكشف عن الإجابة.

في كل الأحوال، الذكاء السياسي في ظل الحرب بالسودان وكل المعطيات الدولية والإقليمية يتطلب قبول الرباعية والترحيب بها من كل القوى السياسية والمدنية بأشكالها، مع ضرورة اليقظة والانتباه المستمر vigilance حول نواقص الرباعية وتحدياتها، وتأمين القوى السياسية استعدادها لمواجهة التحديات عند تنفيذ الرباعية ورفع مستوى الـthreshold والقدرة على الضغط على حلفائها لترجيح كفة الأولويات الوطنية.

حين تُقصف الطفولة: السياسة في أدنى درجاتها

صفاء الزين

ما حدث في الضعين ليس خبراً عابراً في سياق حرب طويلة، ولكنه كشف لطبيعة المرحلة التي وصل إليها الصراع. استهداف مستشفى الأطفال وسقوط ضحايا في يوم العيد يضعنا أمام مشهد لا يحتمل التبرير أو التأويل. مدنيون وأطفال ومرفق صحي يفترض أن يكون محميًا أصبح هدفًا مباشرًا.

هذه الجريمة تطرح سؤالًا سياسيًا قبل أن تكون مأساة إنسانية: ما الذي يدفع قوة مسلحة إلى استخدام هذا المستوى من العنف؟ الإجابة مرتبطة بطريقة إدارة الصراع، حيث يتم التعامل مع المجتمع نفسه كوسيلة ضغط. عندما تُضرب المستشفيات، الرسالة واضحة: لا مكان آمن، ولا حدود لما يمكن استهدافه. الخوف يتحول إلى أداة مقصودة، تؤثر في تصرفات الناس ووعيهم، وتخلق بيئة تسمح بتكريس العنف المستمر.

الهجوم المنسوب إلى الجيش الذي يُدار بأيدي الحركة الإسلامية لا يمكن فصله عن نمط واسع يعتمد على توسيع دائرة الألم. الاشتباك لم يقتصر على قوة عسكرية، بل انتقل إلى داخل حياة الناس اليومية. الأطفال الذين قُتلوا لم يكونوا جزءًا من أي مواجهة، ومع ذلك دفعوا الثمن. هذا الحدث أعاد تعريف طبيعة الصراع، وحوّله من صراع تقليدي إلى مواجهة تؤثر في النسيج الاجتماعي بأكمله.

في هذه اللحظات يتغير المجتمع من الداخل. الخوف يتحول إلى شعور بالاستهداف، ومع الوقت يتشكل وعي قائم على الانقسام. الهوية الوطنية تتراجع، وتظهر هويات أصغر تبحث عن الحماية أو الثأر. هذا التحول يتغذى على الحوادث المتكررة، ويصبح واقعًا يصعب تغييره.

سياسيًا، هذه الأفعال تقوّض أي حديث عن الشرعية. لا يمكن لأي قوة مطالبة الناس بالقبول وهي تضرب الأطفال في أماكن علاجهم. الشرعية تحتاج حدًا أدنى من الثقة، وهذه الثقة تتآكل مع كل جريمة. القوة وحدها لا تبني سلطة مستدامة، والخوف لا يخلق ولاء.

استخدام المسيّرات يضيف بُعدًا خطيرًا، لأنه يعكس تطورًا في أدوات القتل مع غياب الضوابط الأخلاقية. المسافة بين من يضغط الزر ومن يرى النتيجة على الأرض تجعل اتخاذ القرار أسهل، لكنها لا تقلل من حجم الكارثة. التكنولوجيا لا تخفف الألم، بل تجعل إنتاجه أكثر انتظامًا وأقل تكلفة لمن يستخدمها.

من زاوية قانونية، استهداف مستشفى يدخل ضمن أخطر الانتهاكات، لأنه يمس أحد أركان القانون الإنساني: حماية المدنيين وأماكن علاجهم. أي تساهل مع هذه الأفعال يعني انهيار قواعد الصراع وفتح الباب أمام مرحلة بلا ضوابط.

الأخطر بعد الجريمة نفسها هو تأثيرها على المجتمع. غياب تحقيق مستقل ومحاسبة حقيقية يحول الحادثة إلى وقود للغضب والتعبئة. كل طرف يعيد صياغتها بما يخدم روايته، وتتحول الحقيقة إلى ساحة صراع جديدة. ما يبقى ثابتًا هو أثر الحدث: ذاكرة جماعية مثقلة بالدم، وغضب يبحث عن منفذ.

القوى السياسية والمدنية تواجه اختبارًا صعبًا. الصمت لم يعد حيادًا، والتبرير لم يعد مقبولًا. أي موقف غير واضح يسمح بتكرار الجريمة. المسؤولية تقع على من نفذ، ومن يمتلك القدرة على الإدانة ويختار الصمت.

هذا الواقع يضع المثقفين وأصحاب الرأي أمام تحدٍ كبير. الخطاب الحالي إما أن يحافظ على ما تبقى من تماسك، أو يدفع نحو مزيد من الانقسام. الانجرار نحو خطاب تعبوي قد يبدو رد فعل طبيعي تحت الضغط، لكنه يغذي دائرة العنف نفسها التي أنتجت الكارثة.

ما يحدث اليوم ليس تصعيدًا عسكريًا فقط، إنه إعادة تشكيل العلاقة بين القوة والمجتمع. كسر الخطوط الحمراء يجعل إعادة رسمها صعبًا، وكل جريمة تمر دون حساب تجعل التالية أسهل وأقرب.

ما حدث في الضعين نقطة فاصلة. يجب وضع حد واضح لهذا المسار، وإلا سيستمر الانحدار نحو مستوى تصبح فيه حياة المدنيين بلا قيمة. حماية الأطفال معيار حقيقي لأي ادعاء أخلاقي أو سياسي.

هذه لحظة تتطلب وضوحًا كاملًا: استهداف الأطفال جريمة لا تقبل تبريرًا، واستهداف المستشفيات سقوط لا يمكن تغطيته بأي خطاب. من يختار هذا الطريق لا يوسع دائرة الحرب فقط، بل يغيّر طبيعتها إلى شكل أكثر قسوة وخطورة.

وكما قالت حنة أرندت: «العنف يمكن أن يدمر السلطة، لكنه لا يستطيع أن يخلقها».

عندما تُضرب المستشفيات، الرسالة واضحة: لا مكان آمن، ولا حدود لما يمكن استهدافه. الخوف يتحول إلى أداة مقصودة، تؤثر في تصرفات الناس ووعيهم، وتخلق بيئة تسمح بتكريس العنف المستمر

دمج الحركات والمليشيات في الجيش: دعوةٌ حقٍ أُريد بها باطل

محمد الأمين عبد النبي

البرهان والعطا وكباشي - صورة ارشيفية

الدعوة لدمج الحركات والمليشيات في الجيش محاولة لإعادة إنتاج الأزمة السودانية. فطرح الدمج في ظل غياب عملية انتقال سياسي ذات مصداقية، وضمن سياق حرب مفتوحة، يثير شبهة استخدامه أداةً لإعادة ترتيب التحالف العسكري وتكريس موازين القوة القائمة

في الحالة السودانية، يُطرح الدمج في ظل فراغ دستوري نسبي وتعطّل مؤسسات الرقابة، ما يفتح الباب أمام إجراءات انتقائية تفتقر إلى الشفافية، وقد تتعارض مع الالتزامات الدولية للسودان في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني

لم يقتصر تمدد المؤسسة العسكرية على تنفيذ الانقلابات العسكرية، بل تجلّى أيضًا في ممارسة فعلية لصلاحيات تنفيذية مدنية، خاصة في إدارة الحرب الأهلية، وهو ما أضعف الحكومات ووضعها في موقع التابع لقرارات عسكرية تفتقر إلى الرؤية الإستراتيجية والمساءلة

مثل هذه الدعوات لا تنطلي على الشعب السوداني، الذي يعي جيداً أن ما يُطرح ليس مشروعاً إصلاحياً حقيقياً، وإنما دعوة حقٍ أُريد بها باطل، تهدف إلى الهروب من استحقاقات السلام، وتجاوز الالتزامات المتعلقة بإنهاء الحرب ومحاسبة المتورطين

الدمج بين الطرح الإصلاحي وتعقيدات الواقع

تطرح تصريحات القائد العام للجيش السوداني عبد الفتاح البرهان ومعاونيه، ومن بينهم ياسر العطا ومني أركو مناوي، بشأن دمج جميع الحركات والمليشيات المسلحة المشاركة في الحرب ضمن القوات المسلحة، خطاباً يبدو ظاهرياً إصلاحياً لمعالجة تعدد الجيوش، لكنه ينطوي على تعقيدات عميقة تتصل ببنية الدولة السودانية وأزمة الشرعية السياسية والأمنية فيها، ويثير تحفظات جوهرية سياسياً وأمنياً واجتماعياً وقانونياً.

تعكس هذه الدعوة محاولة لإعادة إنتاج الأزمة السودانية. فطرح الدمج في ظل غياب عملية انتقال سياسي ذات مصداقية، وضمن سياق حرب مفتوحة، يثير شبهة استخدامه أداةً لإعادة ترتيب التحالف العسكري وتكريس موازين القوة القائمة. كما أن إشراك فاعلين مسلحين ذوي خلفيات أيديولوجية أو جهوية، مثل بعض الكتائب ذات الطابع الإسلامي أو التشكيلات المرتبطة باتفاق سلام هش، يهدد بتحويل الجيش من مؤسسة وطنية محايدة إلى مظلة جامعة لتحالفات ظرفية.

كما يفتقر الطرح إلى الشروط المهنية المعروفة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وإصلاح القطاعين الأمني والعسكري. إذ لا توجد مؤشرات على وجود عقيدة عسكرية موحدة، أو معايير واضحة للدمج، أو آليات للتحقق والتدقيق في الخلفيات والانتهاكات. كما أن إدماج تشكيلات غير منضبطة، أو ذات ولاءات شخصية ومالية، في هيكل الجيش قد يؤدي إلى مأسسة الانقسام داخل القوات المسلحة نفسها، بما يقوّض وحدة القيادة والسيطرة.

مخاطر الدمج وإعادة إنتاج الأزمة البنيوية

تحمل الدعوة مخاطر إعادة إنتاج العسكرة بوصفها آلية للاندماج الاجتماعي والاقتصادي، في ظل اقتصاد منهك وغياب بدائل مدنية. فبدلًا من تفكيك اقتصاد الحرب، قد يؤدي الدمج غير المدروس إلى توسيع قاعدة المنتفعين من المؤسسة العسكرية وامتيازاتها، وتعزيز شبكات الزبائنية والولاءات، بما يعمّق الفجوة بين المركز والأطراف، ويؤجل معالجة جذور النزاعات المرتبطة بالتهميش والعدالة الانتقالية. كما أن تجاهل قضايا الضحايا والانتهاكات يهدد بإدامة دورات العنف، ويقوّض جهود السلام والمصالحة الوطنية.

ويثير الطرح إشكالات جوهرية تتعلق بغياب إطار دستوري وتشريعي ناظم لعملية الدمج. فالقوات المسلحة، وفق المبادئ الدستورية المقارنة، ينبغي أن تُنظَّم بقوانين واضحة تحدد شروط الخدمة والترقي والمساءلة. وفي الحالة السودانية، يُطرح الدمج في ظل فراغ دستوري نسبي وتعطّل مؤسسات الرقابة، ما يفتح الباب أمام إجراءات انتقائية تفتقر إلى الشفافية، وقد تتعارض مع الالتزامات الدولية للسودان في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ولا شك أن تنفيذ هذه الرؤية بصيغتها المطروحة قد يؤدي إلى تكريس «جيش متعدد الولاءات» بدلًا من توحيده، وإضفاء شرعية رسمية على فاعلين مسلحين دون معالجة ماضيهم، بما يهدد بتحويل المؤسسة العسكرية إلى ساحة تنافس داخلي دائم. كما قد يضعف ذلك فرص بناء دولة مدنية ديمقراطية، ويعقّد أي مسار مستقبلي لإصلاح القطاع الأمني، خاصة إذا تم الدمج بوصفه حلاً سياسياً سريعاً لتثبيت الأمر الواقع، لا كجزء من عملية تحول ديمقراطي شاملة.

إن هذه الدعوات تصطدم بسجل طويل من التعهدات غير المكتملة بشأن إصلاح المؤسسة العسكرية ودمج القوات، بما في ذلك ما أعقب اتفاقات السلام السابقة. كما أن استمرار الحرب، وتضارب مصالح الفاعلين المسلحين، وغياب الثقة بين الأطراف، كلها عوامل تقلل من واقعية تنفيذ دمج شامل وعادل في المدى القريب. وبالتالي، يُخشى أن يكون الخطاب أقرب إلى أداة سياسية لإعادة التموضع منه إلى برنامج إصلاحي قابل للتطبيق.

جذور الأزمة: إشكالية العلاقات المدنية-العسكرية

تكتسب هذه الدعوات معناها الحقيقي حين تُقرأ في ضوء التاريخ السوداني المضطرب في ضبط العلاقة بين المدنيين والعسكريين، خاصة أن هذه القوات تتبع لتنظيمات سياسية. وعليه، فهي ليست مبادرة تقنية لإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، بقدر ما هي امتداد لسؤال لم يُحسم منذ الاستقلال؛ من يسيطر على القوة المسلحة، وبأي شروط، ولصالح أي مشروع سياسي؟. فقد ظلت إشكالية العلاقات المدنية–العسكرية إحدى أعقد العوامل البنيوية التي أعاقت ترسيخ نظام سياسي مستقر. وانطوى هذا الإخفاق على افتراض ساذج مفاده أن المؤسسة العسكرية ستلتزم تلقائياً بحدودها الدستورية والقانونية، وتؤدي دورها كأداة تنفيذية خاضعة للسلطة المدنية، دون الحاجة إلى بناء ترتيبات سياسية ومؤسسية ضابطة لهذه العلاقة. غير أن واقع الدول النامية، كما أثبتت التجربة السودانية بمرارة، يُظهر أن هذا الافتراض لا يصمد أمام تعقيدات السلطة، وضعف المؤسسات، وتشابك المصالح.

منذ فجر الاستقلال، كان لزاماً على النظام السياسي أن يعالج بصورة صريحة ومبكرة مسألة دور القوات المسلحة في المجال العام، وأن يحسم موقعها داخل معادلة الحكم. وقد انحصرت الخيارات النظرية والعملية المتاحة في ثلاثة مسارات رئيسية: أولها، النموذج المثالي الذي يكرّس خضوع المؤسسة العسكرية الكامل للسلطة التنفيذية المدنية المنتخبة، وفق ما استقر في الديمقراطيات الغربية، وهو نموذج تطلّب وقتاً من التراكم المؤسسي والتوازنات السياسية للوصول إليه. ثانيها، الخيار الراديكالي الذي انتهجته كوستاريكا بإلغاء الجيش باعتباره مصدراً دائماً لتهديد النظام الديمقراطي. أما ثالثها، فهو نموذج السلطة ذات الرافدين، الذي يقوم على استيعاب المؤسسة العسكرية داخل العملية السياسية ومنحها دوراً شريكاً في الحكم.

غير أن الإخفاق في تبنّي أيٍّ من هذه النماذج بصورة واضحة ومؤسسية في السودان، أو حتى تطوير صيغة هجينة مستقرة، أفضى إلى وضع رمادي اختلطت فيه الأدوار وتداخلت فيه السلطات، ما مكّن المؤسسة العسكرية من التمدد خارج نطاقها المهني. ولم يقتصر هذا التمدد على تنفيذ الانقلابات العسكرية، بل تجلّى أيضًا في ممارسة فعلية لصلاحيات تنفيذية مدنية، خاصة في إدارة الحرب الأهلية، وهو ما أضعف الحكومات ووضعها في موقع التابع لقرارات عسكرية تفتقر إلى الرؤية الإستراتيجية والمساءلة.

وقد أفرز هذا الخلل سلسلة من الوقائع الدالة التي تكشف طبيعة العلاقة المختلة بين المدنيين والعسكريين، وتؤكد أن المشكلة أعمق من تدخل الجيش عبر الانقلابات، وإنما في غياب تعريف دقيق ومتوافَق عليه لدوره داخل النظام السياسي، وفي ضعف الأدوات المدنية القادرة على فرض الرقابة والمساءلة. وترتب على ذلك أن أصبحت المؤسسة العسكرية فاعلاً سياسياً، يملك القدرة على توجيه القرار الوطني وفرضه دون أن يتحمل تبعاته.

إن الثمن الذي دفعه السودان نتيجة هذا الاختلال كان باهظاً، تمثّل في إطالة أمد الحروب الأهلية، وتعطيل التحول الديمقراطي، وإضعاف مؤسسات الدولة، فضلاً عن إهدار فرص تاريخية لبناء سلام مستدام. وهو ما يبرز أن معالجة هذه الإشكالية لا يمكن أن تتم عبر حلول جزئية أو ظرفية، بل تتطلب إعادة تأسيس شاملة للعلاقة بين المدنيين والعسكريين، تقوم على وضوح الأدوار، وخضوع المؤسسة العسكرية لسلطة مدنية شرعية، وترسيخ ثقافة مهنية داخل القوات المسلحة نفسها.

تُظهر التجربة التاريخية أن غياب تعريف واضح ومتفق عليه لدور القوات المسلحة داخل النظام السياسي أدى إلى تموضعها كفاعل سياسي، لا كأداة تنفيذية للدولة. هذا الخلل البنيوي هو ذاته الذي سمح بتجاوزات جسيمة، حيث مارست المؤسسة العسكرية سلطات فعلية دون مساءلة، وبالتالي، فإن أي حديث عن دمج قوى مسلحة جديدة في الجيش دون معالجة هذا الأصل، يعني عملياً توسيع دائرة المشكلة لا حلّها. فبدلاً من بناء جيش مهني موحّد بعقيدة وطنية، يجري الاتجاه نحو استيعاب قوى متعددة الولاءات سواء أكانت قبلية أو جهوية أو أيديولوجية داخل مؤسسة الجيش، بما يعيد إنتاج المعضلة التاريخية: هل الجيش في السودان مؤسسة للدولة؟، أم تحالف قوى مسلحة داخل الدولة؟. إن الدمج، في غياب إصلاح جذري للعلاقات المدنية–العسكرية، قد يحوّل الجيش إلى مظلة رسمية لتوازنات القوة القائمة في ساحة الحرب.

إن الربط بين الدعوة الحالية والسرد التاريخي يكشف مفارقة جوهرية مفادها أن السودان فشل في إخضاع الجيش للسلطة المدنية (النموذج الأول)، وفي إلغاء دور الجيش (النموذج الثاني)، وفي بناء شراكة مستقرة (النموذج الثالث)، ونشأ وضع هجين غير مستقر تتداخل فيه الأدوار دون قواعد واضحة. وعليه، فإن أي دمج جديد يتم داخل هذا الإطار سيظل محكوماً بالاختلال ذاته، وسيكون حلقة في سلسلة تاريخية من إدارة غير محسومة للعلاقة بين المدنيين والعسكريين.

الدمج كأداة سياسية وحدود الحلول المطروحة

تكمن خطوة دمج القوات المشتركة ودرع السودان وفيلق البراء بن مالك، وغيرها من القوات المقاتلة بجانب القوات المسلحة، في أنها استجابة تكتيكية لضغوط خارجية متزايدة مرتبطة بملفات الإرهاب، ووقف الحرب، أكثر من كونها جزءاً من رؤية متماسكة لإصلاح أمني وعسكري شامل. فغياب الإطار المؤسسي الواضح، وانعدام الخطوات التمهيدية المعروفة في الإصلاح مثل تحديد العقيدة العسكرية، وإعادة هيكلة القيادة، ووضع آليات المساءلة كلها مؤشرات على أن الطرح يُستخدم لطمأنة الفاعلين الدوليين وإظهار قدر من الانضباط الشكلي، دون معالجة جذور الأزمة البنيوية وظاهرة تعدد الجيوش.

وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال فشل الدمج وفق نص اتفاق جوبا، وكذلك عدم الالتزام بوثيقة أسس ومبادئ الإصلاح الأمني والعسكري ضمن الاتفاق الإطاري، ما أدى إلى بقاء كل التشكيلات شبه العسكرية خارج إطار الدولة، واستمرار ازدواجية الولاءات، وتعطيل أي عملية حقيقية لإعادة بناء جيش وطني متماسك، وهو ما أسهم في اندلاع الحرب التي ما تزال نيرانها تحرق البلاد.

وتثير هذه الدعوة سؤالاً محورياً لا يمكن القفز فوقه: أين موقع قوات الدعم السريع من هذا الطرح؟. فالتعامل مع ملف دمج تشكيلات مسلحة وتجاهل أو تهميش القوة العسكرية الأكبر والأكثر تأثيراً في الحرب، يكشف انتقائية واضحة تقوّض مصداقية الدعوة من أساسها. إذ لا يمكن الحديث عن إعادة بناء القوات المسلحة أو احتكارها للسلاح في الدولة دون معالجة وضع هذه القوات تحديداً، سواء عبر تفكيكها أو دمجها وفق ترتيبات شاملة ومتفق عليها. إن تجاوز هذه الحقيقة يعكس قصوراً في التصور، ويشير إلى أن الخطاب موجّه لإعادة ترتيب موازين قوى جزئية، لا لإعادة بناء جيش وطني موحّد ينهي ظاهرة تعدد الجيوش.

ومن المعلوم بالضرورة أن عملية الدمج لا تنفصل عن عمليتي نزع السلاح والتسريح، وفق أسس صارمة ومترابطة: أولها، أساس دستوري وقانوني يحدد بوضوح خضوع المؤسسة العسكرية لسلطة مدنية، ويعرّف عقيدتها ووظيفتها؛ وثانيها، أساس مهني–عسكري يقوم على معايير موحدة للقبول والترقي والانضباط، مع إخضاع جميع الأفراد لعمليات تدقيق تستبعد المتورطين في انتهاكات جسيمة؛ وثالثها، إطار إصلاح أمني شامل يتكامل مع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؛ ورابعها، مبدأ الحياد المؤسسي الذي يمنع إدخال الولاءات الحزبية أو الأيديولوجية أو الجهوية داخل بنية الجيش؛ وخامسها، ضمان المساءلة والعدالة الانتقالية كشرط لبناء الثقة المجتمعية؛ وأخيراً، ربط العملية برؤية اقتصادية واجتماعية تقلل الاعتماد على المؤسسة العسكرية كأداة توظيف، عبر توفير بدائل مدنية حقيقية للمقاتلين المسرّحين، وربط العملية بإستراتيجية تنموية تعالج جذور النزاعات. وبدون هذه المرتكزات، سيظل الحديث عن الدمج مجرد خطاب تعبوي للاستهلاك السياسي، يعيد إنتاج بنية العسكرة بدل تفكيكها، ويؤجل الانفجار بدلاً من منعه.

ختاماً، فإن مثل هذه الدعاوى لا تنطلي على الشعب السوداني، الذي يعي جيداً أن ما يُطرح ليس مشروعاً إصلاحياً حقيقياً، وإنما دعوة حق أُريد بها باطل، تهدف إلى الهروب من استحقاقات السلام، وتجاوز الالتزامات المتعلقة بإنهاء الحرب ومحاسبة المتورطين. فهي محاولة لفرض واقع جديد يخدم مصالح ضيقة على حساب مصلحة الدولة والشعب، ويكافئ أطراف النزاع بدلاً من إخضاعها للمساءلة، بينما تستمر معاناة السودانيين اليومية بسبب العسكرة والفوضى الأمنية.

الإنترنت المظلم:

العالم الخفي في الجريمة الرقمية العابرة للحدود

لواء شرطة (م) د.
عصام الدين عباس أحمد
مستشار نظم وتكنولوجيا تحليل البيانات

قضية «الويب المظلم»، بمحافظة القليوبية المصرية، سلطت الضوء على عالم افتراضي موازٍ لا يدرك كثير من الناس وجوده، حيث تباع وتشترى الأعضاء البشرية والمخدرات والأسلحة والبيانات المسروقة كأنها سلع عادية في سوق الإنترنت المظلم

مدخل

في ديسمبر 2025، استكملت محكمة جنايات شبرا الخيمة بمحافظة القليوبية المصرية محاكمة متهمين في قضية هزت الرأي العام، وعُرفت إعلامياً باسم قضية «الويب المظلم». التفاصيل كانت مرعبة: طفل يبلغ من العمر 15 عاماً، تغيب عن منزله لمدة أربعة أيام، قبل أن تعثر الأجهزة الأمنية عليه جثة هامدة داخل شقة سكنية مستأجرة، وقد قطِّعت جثته، وانتزعت بعض أحشائه ووضعت في كيس بجواره. كشفت التحقيقات أن المتهمَين استدرجا الطفل إلى الشقة بزعم تقديم هدية له، ثم قاما بتخديره بواسطة عقاقير طبية، وخنقه بحزام جلدي حتى فارق الحياة. كشفت التحقيقات أن الهدف الأساسي لم يكن سرقة الأعضاء البشرية، بل كان إنتاج وبث مشاهد القتل والتقطيع الوحشية عبر الإنترنت المظلم. الدافع الحقيقي كان تجارة المحتوى العنيف، فقد طلب المحرِّض من القاتل تصوير الجريمة كاملة عبر تقنية «الفيديو كول» لأجل بيع الفيديو المرعب على منصات الإنترنت المظلم مقابل أموال.

هذه الحادثة وغيرها سلطت الضوء على عالم افتراضي موازٍ لا يدرك كثير من الناس وجوده، حيث تباع وتشترى الأعضاء البشرية والمخدرات والأسلحة والبيانات المسروقة كأنها سلع عادية في سوق الإنترنت المظلم. ما هو هذا العالم، وكيف وفّر بيئة ملائمة لنمو وتطور الجريمة؟ هذا المقال يتناول بالتفصيل هذا العالم الغامض.

ما هو عالم الإنترنت المظلم؟

يُعرَّف الإنترنت المظلم بأنه جزء مُشفّر وخفي من شبكة الإنترنت لا يمكن الوصول إليه عبر المتصفحات التقليدية أو محركات البحث المعروفة، بل يتطلب استخدام أدوات خاصة تُخفي هوية المستخدمين عبر طبقات متعددة من التشفير. ورغم ارتباطه بالأنشطة غير المشروعة، إلا أنه يُستخدم أيضاً في بعض السياقات المشروعة، مثل حماية الخصوصية، أو تمكين حرية التعبير في البيئات القمعية.

ولتوضيح موقعه، يُقسَّم الإنترنت إلى ثلاث طبقات رئيسية: الإنترنت السطحي، وهو الجزء المتاح للعامة ويشمل المواقع اليومية المفهرسة، ولا يمثل سوى نحو 10% من إجمالي المحتوى، والإنترنت العميق، الذي يشكل حوالي 90% من الشبكة ويضم المحتوى غير المفهرس، مثل قواعد البيانات والخدمات المصرفية والبريد الإلكتروني، وهو ليس بالضرورة غير قانوني، وأخيراً الإنترنت المظلم، وهو جزء صغير من الإنترنت العميق لا يتجاوز نسبة محدودة (قدرت بـ6% من الإنترنت العميق)، لكنه يتميز بإخفاء الهوية بشكل كامل، وعدم الخضوع للرقابة، ويُستخدم غالباً عبر شبكات وأدوات خاصة، ويعتمد على العملات الرقمية في معاملاته.

يُعرَّف الإنترنت المظلم بأنه جزء مُشفّر وخفي من شبكة الإنترنت لا يمكن الوصول إليه عبر المتصفحات التقليدية أو محركات البحث المعروفة، بل يتطلب استخدام أدوات خاصة تُخفي هوية المستخدمين عبر طبقات متعددة من التشفير

كيف يعمل الإنترنت المظلم؟

الوصول إلى الإنترنت المظلم يتم عبر شبكات مخصصة تعمل على مبدأ التوجيه عبر الطبقات، حيث يتم تشفير بيانات المستخدم وتمريرها عبر سلسلة من الخوادم العشوائية حول العالم قبل الوصول إلى الوجهة النهائية، مما يجعل تتبع مصدر الاتصال شبه مستحيل. عناوين المواقع في الإنترنت المظلم غير قابلة للوصول عبر المتصفحات العادية، وتعمل كأسواق سرية حيث تتم فيها التجارة غير المشروعة. عند استخدام متصفح خاص بالإنترنت المظلم، تمر بياناتك عبر ثلاث عقد رئيسية:

1. عقدة الدخول (Entry Node): تعرف من أنت وعنوان الشبكة الخاص بك، لكنها لا تعرف وجهتك النهائية.
2. العقدة الوسطى (Middle Node): لا تعرف المصدر ولا الوجهة، فقط تمرر البيانات الى العقدة التالية.
3. عقدة الخروج (Exit Node): تعرف الموقع النهائي الذي تزوره، لكنها لا تعرف من أنت.

الموقع الذي تزوره يرى فقط عنوان الشبكة الخاص بعقدة الخروج، وليس عنوانك الحقيقي. هذا التوجيه عبر طبقات متعددة يجعل تتبع مصدر الاتصال في غاية التعقيد.

سوق الإنترنت المظلم

تُظهر الدراسات والتقارير وجود نمطين رئيسيين من منصات التجارة عبر الإنترنت المظلم: منصات عالمية واسعة النطاق، وأخرى محلية متخصصة. فالمنصات العالمية تعمل كنُسخ موازية لمواقع التجارة الإلكترونية الشرعية، حيث تؤدي دور الوسيط بين البائعين والمشترين عبر العالم، وتعتمد على العملات المشفرة وأنظمة الضمان الخاصة لتعزيز الثقة. من أبرز أمثلتها منصة السوق الخفي (إنكوغنيتو) التي نشطت بين 2020 و2024 كمؤسسة إجرامية بقيمة مبيعات تجاوزت 100 مليون دولار، ومنصة (أركيتايب) التي تُعد من أطول الأسواق تشغيلًا وأكبرها حجماً بقيمة تعاملات لا تقل عن 250 مليون يورو، إضافة إلى منصة (نيميسيس) التي عكست نموذجاً احترافياً قائماً على توحيد القوائم وبناء السمعة عبر أنظمة التقييم والعلامات التجارية للبائعين.

في المقابل، ظهرت منصات محلية تتكيف مع السياقات الوطنية، مستخدمة اللغات المحلية ومركزة على احتياجات السوق الداخلي، مثل منصة (تساتي) الفنلندية التي اتسمت بسرعة التبادل ودرجة عالية من السرية التفاعل، ومنصة (سيبولكا) البولندية التي اعتمدت على المنتديات والنقاشات لبناء الثقة وتبادل المعلومات بشكل أكثر دقة. ويعكس هذا التنوع كيف تتكيف اقتصاديات جرائم الإنترنت المظلم بين نموذج عالمي عالي التنظيم وآخر محلي مرن يستجيب للخصوصيات الاجتماعية واللغوية.

أنظمة الضمان في الإنترنت المظلم

تعتمد المعاملات في الإنترنت المظلم على ما يُعرف بأنظمة الضمان (Escrow)، وهي آلية مالية تقوم على احتجاز أموال المشتري لدى طرف ثالث محايد إلى حين إتمام الصفقة. تمثل هذه الأنظمة حجر الأساس الذي يجعل التبادل التجاري ممكناً في بيئة يغيب فيها القانون وتنعدم فيها الثقة بين الأطراف.

تكمن المشكلة الأساسية التي تعالجها هذه الأنظمة في انعدام الثقة الناتج عن الطبيعة المجهولة للمتعاملين. ففي هذه الأسواق، لا يعرف البائع أو المشتري هوية الطرف الآخر، ولا يمكن لأيٍّ منهما اللجوء إلى القضاء أو استرجاع الأموال بعد تحويلها عبر العملات المشفرة. هذا الوضع يخلق معضلة حقيقية: إذا دفع المشتري أولاً قد يتعرض للاحتيال، وإذا شحن البائع أولاً قد لا يتلقى المقابل.

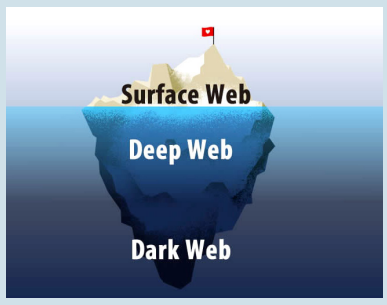

يعمل نظام الضمان كوسيط محايد لحل هذه الإشكالية. فعند إتمام طلب الشراء، يتم تحويل المبلغ إلى محفظة وسيطة تابعة للمنصة بدلًا من البائع مباشرة. بعد ذلك، يقوم البائع بشحن المنتج، وعند استلامه والتأكد من مطابقته، يؤكد المشتري العملية، ليتم تحرير الأموال وتحويلها إلى البائع، وبذلك تكتمل الصفقة بشكل آمن نسبياً.

في حال حدوث نزاع، مثل عدم وصول المنتج أو عدم مطابقته، يمكن للمشتري فتح شكوى عبر المنصة. يتدخل حينها وسيط أو إدارة السوق للنظر في القضية، من خلال تقييم الأدلة المقدمة من الطرفين. وبناءً على ذلك، يتم اتخاذ قرار ملزم قد يقضي بإعادة المبلغ للمشتري، أو تحويله للبائع، أو تقسيمه بينهما، بما يضمن حداً أدنى من العدالة في بيئة تفتقر إلى الأطر القانونية الرسمية.

تعتمد المعاملات في الإنترنت المظلم على ما يُعرف بأنظمة الضمان ⟨Escrow⟩، وهي آلية مالية تقوم على احتجاز أموال المشتري لدى طرف ثالث محايد إلى حين إتمام الصفقة. تمثل هذه الأنظمة حجر الأساس الذي يجعل التبادل التجاري ممكناً في بيئة يغيب فيها القانون وتنعدم فيها الثقة بين الأطراف

المنتجات الأكثر تسويقاً في الإنترنت المظلم

البيانات الشخصية والمالية

في العام 2025 وحده، تأثر أكثر من 278,8 مليون شخص بحوادث اختراق البيانات في الولايات المتحدة، وتم تسريب أكثر من 215 مليون حساب حول العالم. هذه الحوادث تنتج كميات هائلة من البيانات المسروقة التي تباع في أسواق الإنترنت المظلم، وتشمل بطاقات ائتمان مسروقة، بيانات دخول لحسابات بنكية، وثائق هوية مزورة، جوازات سفر مسروقة.

برامج الفدية كخدمة

في ديسمبر 2025 وحده، تم تسجيل 78 هجوماً ببرامج الفدية معلناً عنها، بزيادة 13% عن العام السابق. وكان قطاع الرعاية الصحية الأكثر استهدافاً بـ14 هجوماً. من أبرز الجماعات النشطة (Qilin) وهي الأكثر نشاطاً، واستهدفت شركة الخدمات اللوجستية الأسترالية، (INC) التي استهدفت شركة الملابس الأسترالية Oxford وشركة النسيج، و(Everest) استهدفت شركة التكنولوجيا التايوانية ASUS.

المخدرات والعقاقير غير المشروعة

في يناير 2021، أعلنت النيابة العامة في كوبلنتس الألمانية تفكيك أوسع موقع إلكتروني في العالم لبيع المخدرات والأوراق والعملات المزورة على الإنترنت المظلم.

الأعضاء البشرية

في أكتوبر 2025، أعلنت منظمة الشرطة الأوروبية عن عملية أمنية كبرى شاركت فيها 26 دولة، أسفرت عن رصد منصات على شبكة الإنترنت المظلم مخصصة لتجارة الأعضاء البشرية. العملية كشفت أيضاً عن استخدام العملات المشفرة كوسيلة دفع أساسية في هذه الصفقات غير المشروعة.

الأسلحة والمتفجرات

تتيح أسواق الإنترنت المظلم شراء أسلحة نارية وذخائر وحتى مواد متفجرة، تُشحن بطرق ملتوية إلى جميع أنحاء العالم، ويتم تقديم دورات فنية متخصصة في زرع الألغام وكيفة التعامل مع الأسلحة والمتفجرات.

خدمات القرصنة

يمكن استئجار قراصنة لاختراق حسابات محددة، أو شن هجمات حجب الخدمة على مواقع منافسة، أو حتى التجسس على أشخاص.

برامج التجسس

من أخطر التهديدات الحديثة برامج التجسس التي تصيب ملايين الأجهزة حول العالم. هذه البرامج الخبيثة تصمم لاستخراج بيانات تسجيل الدخول، ملفات تعريف الارتباط، معلومات بطاقات الائتمان، بيانات المَحافظ الرقمية. تُظهر قراءات كاسبرسكي نمواً بنسبة 21% في عدد اكتشافات هجمات سرقة كلمات المرور على مستوى العالم بين عامي 2023 و2024.

حجم الجرائم والتهديدات: حقائق وأرقام صادمة

تكشف المؤشرات الرقمية عن حجم غير مسبوق لتهديدات الجرائم الإلكترونية، حيث تم رصد عرض أكثر من 76 مليون بطاقة ائتمان مسروقة للبيع في أسواق الإنترنت المظلم في 2025، إلى جانب تسريب ما يفوق 16 مليار بيانات دخول نتيجة برمجيات التجسس. وتعكس هذه الأرقام تصاعداً خطيراً في حجم الاختراقات، إذ تُقدّر الخسائر العالمية للجرائم الإلكترونية بنحو 10,5 تريليونات دولار بحلول عام 2025، بعد أن بلغت 9,5 تريليونات دولار في عام 2024 وحده. كما يتجلى تسارع وتيرة الهجمات في تسجيل هجوم ببرامج الفدية كل 11 ثانية، مع ارتفاع متوسط تكلفة اختراق البيانات إلى نحو 4,88 ملايين دولار، ما يبرز اتساع نطاق الخطر وتعاظم آثاره الاقتصادية عالميًا.

الحماية من عالم الإنترنت المظلم

تمثل الحماية من تهديدات الإنترنت المظلم تحديًا مزدوجًا يتطلب استراتيجيات متكاملة على الصعيدين المؤسسي والشخصي، حيث تختلف طبيعة المخاطر وسبل التصدي لها باختلاف المستوى المعني. فالمؤسسات تواجه تهديدات معقدة تستهدف بنيتها التحتية وبياناتها الحساسة، بينما الأفراد معرضون لمخاطر سرقة الهويات والاحتيال المالي.

الحماية على المستوى المؤسسي

تبدأ الحماية الفاعلة ببنية أمنية متينة تقوم على مبدأ الدفاع المتعدد الطبقات، مع تبني أطر عمل متقدمة مثل نموذج «انعدام الثقة» الذي يقتضي التحقق المستمر من هوية كل مستخدم أو جهاز يحاول الوصول إلى موارد المؤسسة، بغض النظر عن موقعه داخل الشبكة أو خارجها . ولا تقتصر هذه الإستراتيجية على الجوانب التقنية فحسب، بل تمتد لتشمل تطوير سياسات أمنية واضحة ومعايير صارمة لإدارة الوصول ومعالجة البيانات، مسترشدة بأطر عمل دولية معتمدة مثل NIST أو ISO/IEC 27001. كما أن تفعيل أنظمة المراقبة المستمرة للإنترنت المظلم بات يشكل ركيزة أساسية في الدفاع الاستباقي، حيث تمكّن هذه الأنظمة المؤسسات من رصد أي تسريبات محتملة لبياناتها أو مناقشات تستهدفها، مما يتيح لها التدخل المبكر قبل تفاقم الأضرار. إلى جانب ذلك، يجب إجراء تقييمات دورية للمخاطر ونمذجة مستمرة للتهديدات باستخدام أدوات تحليلية متطورة، مع إيلاء أهمية قصوى لتدريب الموظفين ورفع وعيهم لمخاطر التصيد والهندسة الاجتماعية، حيث يظل العنصر البشري الحلقة الأضعف التي تستهدفها الهجمات الإلكترونية.

على المستوى الشخصي

يقع عبء الحماية على وعي الفرد وسلوكياته الرقمية اليومية، والتي تشكل خط الدفاع الأول ضد مخاطر الإنترنت المظلم. يبدأ ذلك بتبني ممارسات الأمان الرقمية السليمة، وفي مقدمتها استخدام كلمات مرور قوية وفريدة لكل حساب، مع تفعيل خاصية المصادقة الثنائية (2FA) كلما أمكن ذلك، فهذه الخطوة البسيطة تحبط الغالبية العظمى من محاولات الاختراق الناشئة عن تسرب بيانات الاعتماد. كما أن توخي الحذر الشديد أثناء تصفح الإنترنت وعدم التعامل مع الروابط المشبوهة أو فتح المرفقات في رسائل البريد الإلكتروني غير الموثوقة يحمي الفرد من الوقوع ضحية لحملات التصيد التي تنطلق غالباً من أسواق الإنترنت المظلم.

ومن الضروري أيضاً الإشراف الواعي على الأبناء وتوعيتهم بمخاطر العالم الرقمي، وذلك من خلال إجراء محادثات مفتوحة حول أسباب استخدام البعض للإنترنت المظلم وكيف يمكن أن يشكل ذلك خطراً عليهم، مع الاستعانة بأدوات الرقابة الأبوية وبرامج مكافحة الفيروسات وجُدُر الحماية الشخصية لتعزيز أمان الأجهزة المستخدمة في المنزل.

وأخيراً، يبقى الوعي المستمر بآخر التهديدات وطرق الحماية، إلى جانب التحديث الدائم للبرامج والتطبيقات، درعاً واقياً يحمي الخصوصية الرقمية للفرد في مواجهة التطور المتسارع لتهديدات الإنترنت المظلم.

11 ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
26 مارس 2026م
متابعات
https://decembernews.com

مصر تؤكد دعمها لاستقرار السودان ووقف الحرب

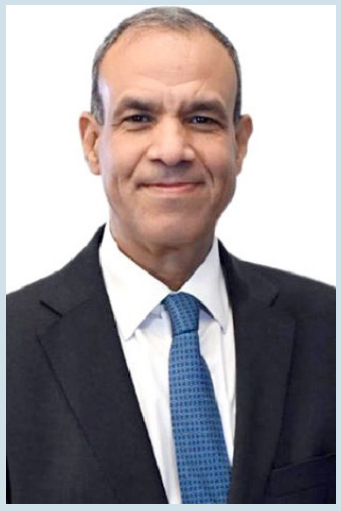
وزير الخارجية المصري

القاهرة: (ديسمبر)

أكد وزير الخارجية المصري بدرعبدالعاطي تواصل الجهود المصرية للتعامل مع الأزمات الإقليمية، وعلى رأسها الوضع في السودان وقطاع غزة، رغم انشغال المنطقة بتداعيات الحرب الإيرانية الأمريكية.

وقال عبدالعاطي، خلال حفل الإفطار السنوي لوزارة الخارجية يوم الثلاثاء 17 مارس، إن القاهرة تعمل بالتنسيق مع الرباعية الدولية التي تضم إلى جانب مصر الإمارات والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف صياغة رؤية لوقف إطلاق النار في السودان تبدأ بهدنة إنسانية قصيرة، يمكن البناء عليها للوصول إلى وقف شامل للحرب.

مشيراً إلى أن الجهود المصرية لا تقتصر على الجانب الإنساني فقط بل يشمل أيضًا حرص القاهرة على الدفع نحو إطلاق حوار وطني سوداني شامل، يهدف إلى إنهاء المرحلة الانتقالية، والتوصل إلى خريطة طريق سياسية تؤدي للسلام وتعيد الاستقرار للدولة السودانية.

المخرج خندقاوي مديراً فنياً لمهرجان السودان الدولي لأفلام (التحريك)

القاهرة: (ديسمبر)

أعلن المخرج السينمائي الشاب طارق الخندقاوي عن اختياره مديراً فنياً وناطقاً رسمياً لمهرجان السودان الدولي لأفلام التحريك (أبادماك) الذي يقام بالقاهرة في دورته الرابعة بالمعهد الفرنسي في الفترة من 28 إلى 30 أبريل 2026.

وقال خندقاوي إن المهرجان يمثل فرصة كبيرة للمساهمة في تطوير مجال أفلام التحريك ودعم منتجي وصناع هذا النوع من أنواع السينما في السودان والمنطقة العربية.

ويُعد مهرجان السودان الدولي لأفلام التحريك (أبادماك) حدثاً ثقافياً سنوياً يهدف لتعزيز صناعة فن «الأنميشن» في السودان وتوثيق التراث والقصص السودانية، وهو من الفعاليات السينمائية المتخصصة التي تهتم بفنون الرسوم المتحركة، كما يهدف إلى تعزيز حضور هذا الفن، وتشجيع المبدعين الشباب وتبادل الخبرات بين صناع الأفلام.

وأعلن منظمو المهرجان عن البوستر الرسمي للمهرجان الذي جاء يحمل وردة مهداة من السودان امتناناً لكل الشهداء العظماء الذين وهبوا أرواحهم لوطنهم، والمنطقة مثقلة بالدماء والحروب، ولكل إنسان أحب الأرض السودانية بصدق وحلم لها بالسلام والكرامة وعمل من أجله. وقالت لجنة التحكيم إن جوائز الدورة الرابعة تشمل جائزة أفضل فيلم، أفضل فيلم حقوق المرأة، أفضل فيلم حقوق الطفل، أفضل فيلم حقوق الإنسان والسلام، جائزة الجمهور، ونوهت إلى أن آخر موعد للتقديم 25 فبراير 2026.

ومن المقرر أن تشهد الدورة الرابعة للمهرجان مشاركة مجموعة من الأعمال والفعاليات المرتبطة بصناعة أفلام التحريك، إلى جانب برامج وورش تهدف إلى تطوير المهارات وتعزيز التعاون بين المبدعين من بلدان مختلفة في هذا المجال.

منتدى أبناء أم درمان يحتفي بالشاعر بشرى الفاضل

القاهرة: (ديسمبر)

نظم منتدى أبناء أم درمان بمقر جمعية صاي بالقاهرة يوم الاثنين 23 مارس أمسية ثقافية مميزة احتفاءً بزيارة الشاعر والقاص دكتور بشرى الفاضل، وتدشين عدد من إصداراته (حكاية البنت التي طارت عصافيرها، مختبر الواحة، فوق سماء بندر)، وأدار الحوار الكاتب عبد المنعم الكتيابي، بمشاركة المطرب عبدالمنعم النذير.

وحاز عدد من أعمال الشاعر والكاتب السوداني دكتور بشرى الفاضل على جوائز عالمية مثل جائزة الطيب صالح للإبداع الكتابي في العام 2011 عن قصته (فوق سماء بندر)، كما حصل على جائزة كين للكتابة الإفريقية سنة 2017 عن قصته (حكاية البنت التي طارت عصافيرها).

(بين بين) عمل غنائي لمركز علي الزين يدعو للسلام والمحبة

القاهرة: (ديسمبر)

بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، قدم مركز علي الزين الثقافي عملاً غنائياً جديداً ومميزاً يجمع بين الكلمة الراقية والأداء الموسيقي المتقن، حيث صاغ الشاعر بدوي إبراهيم صاحب أغنية (المترار) كلمات الأغنية، معبّراً عن حالة وجدانية خاصة بعنوان (بين بين)، بلغة سودانية أصيلة ومفردات عميقة.

ولحّن العمل وقدّمه بصوته الموسيقار علي الزين، الذي أضفى عليه أداءً متميزاً بحسه العالي، إلى جانب معالجة موسيقية عززت من جمال النص الشعري الذي يدعو للمحبة والسلام وقبول الآخر.

الممثلة فائزة عمسيب تطمئن جمهورها

القاهرة: (ديسمبر)

طمأنت الممثلة الدرامية والمسرحية فائزة عمسيب محبيها وجمهورها على صحتها وتماثلها للشفاء، مؤكدةً أنها تمضي في تحسّن ملحوظ بفضل المتابعة الطبية والرعاية المتواصلة التي تتلقاها بالقاهرة التي وصلت إليها في مطلع هذا العام.

وظهرت الفنانة القديرة فائزة عمسيب في فيديو مسجل خلال زيارة رئيس اتحاد الفنانين العرب عادل حربي لها بمناسبة عيد الفطر المبارك

وهي تطمئن جمهورها بعودتها قريباً للمشاركة في عدد من الأعمال المسرحية.

وتعتبر الممثلة فائزة عمسيب من رائدات المسرح في السودان واستطاعت أن تشق طريقها إلى النجومية عبر مشوار فني طويل توجته بعدد من الجوائز على مستوى الوطن العربي والعالمي، وشاركت في تمثيل الفيلم المصري الشهير (عرق البلح)، ومن المسلسلات الإذاعية والتلفزيونية التي شاركت فيها (الموت في الزمن الحي، حريرة بت رحال، ود كلتوم في الخرطوم، في انتظار آدم، الموت والحب، واللواء الأبيض).

وفاة رجل الأعمال الطيب سيد مكي

القاهرة: (ديسمبر)

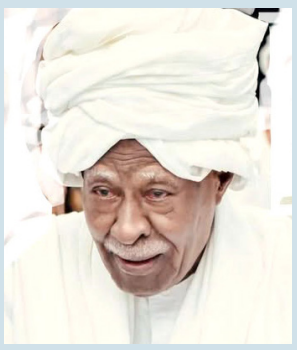

انتقل إلى جوار ربه فجر الأحد 22 مارس 2026م بالقاهرة، بعد حياة عامرة بالبذل والعطاء، والعمل الصادق، وخدمة المجتمع، رجل الأعمال الطيب سيد مكي أحد رموز مدينة أم درمان ومن أعلام حي ود نوباوي.

كان الفقيد أحد رجالات السودان الذين جسدوا القيم الأصيلة، وكان مثالاً للكرم والنبل وحسن الخلق، وقد عرف بقضاء حوائج الناس، كما ارتبط اسمه في وجدان السودانيين من خلال نشاطه التجاري وما قدمه من صناعة في مجال الحلويات في المناسبات الدينية، مثل مواسم المولد النبوي الشريف، فقد كانت بصماته حاضرة في كل بيت وفي كل مناسبة سعيدة.

له الرحمة والمغفرة، وندعو الله أن يلهم أهله وذويه وعارفي فضله وأن يسكنه فسيح جناته مع النبيين والشهداء.

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

وفاة مواطن سوداني بمطار القاهرة أثناء عملية ترحيله

القاهرة: (ديسمبر)

توفي المواطن راشد محمد عباس بمطار القاهرة صباح الاثنين 23 مارس أثناء استعداده للتفويج الجماعي ضمن رحلات العودة إلى مطار بورتسودان. ونعت لجنة العودة الطوعية، المواطن راشد محمد عباس، وقالت إن الوفاة حدثت أثناء وجوده في مطار القاهرة، بعد أن أُكملت إجراءات الحجز له على الطائرة المتجهة إلى مطار بورتسودان.

وتشرف لجنة العودة الطوعية بالتنسيق مع السفارة السودانية بالقاهرة على إعادة السودانيين الراغبين في العودة الطوعية، بما في ذلك الموقوفون في السجون المصرية على خلفية الحملات التي تنظمها السلطات المصرية لضبط تصاريح الإقامات.

طلاب سودانيون يشاركون بعروض فنية مميزة بجامعة حلوان

القاهرة: (ديسمبر)

افتتحت جامعة العاصمة (حلوان سابقاً) فعاليات المعرض الفني الأول للطلاب الوافدين بكلية الفنون الجميلة يوم الثلاثاء 17 مارس بهدف دعم الأنشطة الثقافية والفنية وتعزيز التبادل الحضاري بين الطلاب من مختلف البلدان.

وشهد المعرض مشاركة متميزة للطلاب السودانيين الذين قدموا مجموعة من الأعمال الفنية المتنوعة التي عكست جمال الطبيعة السودانية وتنوعها الثقافي والإنساني، إلى جانب إبراز ملامح الهوية والتراث السوداني من خلال الأعمال الفنية الإبداعية واللوحات التشكيلية المعروضة.

وافتتح المعرض كل من الدكتور ياسر السيد، عميد الكلية، الدكتورة أمنية أحمد يحيى، وكيل الكلية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، الدكتورة فاطمة عبد الرحمن إبراهيم، وكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب، واستمعوا إلى شرح من الطلاب المشاركين حول أعمالهم الفنية والأفكار التي تعبر عنها، وأشاد الحضور بالمستوى الفني المتميز للأعمال المعروضة، مؤكدين أهمية هذه المبادرات في دعم الطلاب الوافدين وإتاحة الفرصة أمامهم لإبراز مواهبهم الفنية، إلى جانب تعزيز التواصل الثقافي والحضاري بين طلاب الجامعة من مختلف الجنسيات.

ويهدف المعرض إلى إبراز الهوية الثقافية لكل دولة يمثلها الطلاب وتعزيز تجربة الطلاب الوافدين داخل الجامعة، وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الفنية والثقافية، بما يعكس رسالة الجامعة في دعم التنوع الثقافي وتشجيع الإبداع والابتكار الفني بين طلابها.

ديسمبر 12
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
26 مارس 2026م
متابعات
https://decembernews.com

‹الملم دارفور للسلام والتنمية› تنقل فرحة عيد الفطر للاجئين السودانيين في أوغندا

كمبالا: (ديسمبر)

في ظل الظروف الإنسانية الصعبة التي يعيشها اللاجئون السودانيون، تواصل المنظمات المجتمعية جهودها للتخفيف من معاناتهم وإدخال البهجة إلى حياتهم، خاصة في المناسبات الدينية. وفي هذا السياق، نظّمت منظمة (الملم دارفور للسلام والتنمية) فعالية إنسانية بمناسبة عيد الفطر المبارك داخل معسكر كريانذنقو في أوغندا، مستهدفة مئات اللاجئين السودانيين.

وتدرك المنظمة أهمية الأعياد في حياة الأفراد، لا سيما الصائمين والأطفال، الذين حُرموا من الاحتفال بهذه المناسبات لعدة سنوات بسبب النزوح واللجوء. فقد تعاقبت الأعياد لأكثر من ثلاث سنوات على ملايين السودانيين وهم يواجهون تحديات قاسية داخل السودان وخارجه، الأمر الذي يجعل من هذه المبادرات الإنسانية ضرورة ملحة لتعزيز روح الأمل والتكافل.

وفي اليوم الثاني من عيد الفطر، الموافق 21 مارس 2026، أقامت المنظمة برنامج (فرحة العيد) الذي استهدف أكثر من 900 لاجئ من الرجال والنساء والأطفال. وشهدت الفعالية أجواءً احتفالية مميزة، حيث اجتمع المشاركون في أجواء من الفرح والتضامن، بعيدًا عن ضغوط الحياة اليومية داخل المعسكر.

وتضمن البرنامج تقديم وجبة متكاملة للحضور، إلى جانب توزيع الخبز والحلويات، في محاولة لإحياء تقاليد العيد التي افتقدها الكثيرون. كما أولت الفعالية اهتمامًا خاصًا بالأطفال، حيث تم توزيع الهدايا عليهم، مما ساهم في رسم الابتسامة على وجوههم وإشعارهم بفرحة العيد.

وتأتي هذه المبادرة في إطار جهود المنظمة لتعزيز التماسك المجتمعي ودعم اللاجئين نفسيًا واجتماعيًا، مؤكدة أن العمل الإنساني لا يقتصر على توفير الاحتياجات الأساسية فحسب، بل يشمل أيضًا الاهتمام بالجوانب المعنوية التي تعيد للإنسان إحساسه بالكرامة والانتماء.

وتؤكد مثل هذه الأنشطة أهمية استمرار الدعم الإنساني للاجئين، خاصة في ظل الأزمات الممتدة، حيث تظل المبادرات المجتمعية عنصرًا أساسيًا في تخفيف المعاناة وبناء الأمل.

عيد الحارسات: يوم من الفرح والصمود

كمبالا: (ديسمبر)

في أجواء مفعمة بالفرح والطاقة والمحبة، شهدت (دار الحارسات) في العاصمة الأوغندية كمبالا احتفالاً مميزاً بمناسبة ثاني أيام العيد، حيث اجتمع أفراد من المجتمع السوداني في يوم استثنائي حمل طابعاً وطنياً وإنسانياً عميقاً، وامتزجت فيه مشاعر الفخر بالأمل.

تضمن الاحتفال مجموعة من الفعاليات المتنوعة، كان أبرزها إعلان نتائج مسابقة (أصوات السلام)، التي أظهرت مواهب مميزة وأسهمت في تعزيز روح الإبداع بين المشاركات. كما شهد اليوم لحظات مؤثرة خلال تكريم الأمهات المشاركات في مسابقة (حكايات العطاء)، حيث روت عدد من الأمهات قصصاً ملهمة عن الصمود في وجه التحديات، خاصة تجارب النزوح من الحرب في السودان، إضافة إلى قصص قوة وتحدٍّ لأمهات يرعين أطفالاً من ذوي الإعاقة، وذلك تزامناً مع الاحتفاء بعيد الأم.

ولم تقتصر الفعاليات على ذلك، إذ تم تكريم طالبة متفوقة حققت درجة مميزة جعلتها من أوليات الشهادة الابتدائية في كمبالا، وسط أجواء من الفخر والتصفيق، في لفتة تعكس أهمية دعم التعليم وتشجيع التفوق الأكاديمي.

كما أضفى كورال الحارسات أجواءً حماسية من خلال تقديم مجموعة من الأغاني التي لاقت تفاعلاً كبيراً من الحضور، بينما شهد ركن ألعاب الأطفال إقبالاً واسعاً، حيث امتلأ بالضحك والمرح، وتوزعت الهدايا على الأطفال الذين عاشوا لحظات من السعادة البريئة.

يوم الحارسات في كمبالا لم يكن مجرد احتفال عابر، بل كان مناسبة جسدت معاني التضامن والقوة والأمل، وأكدت على وحدة المجتمع السوداني وتنوعه، في مشهد يعكس روح الانتماء والتكاتف في مواجهة التحديات.

من قلب اللجوء.. مبادرات تصنع الأمل

حوار صحفي مع فاطمة محمد، مؤسس ومدير تنفيذي لمنظمة (نعم هي للسلام والتنمية)

كمبالا: (ديسمبر)

في عالم تتزايد فيه أعداد اللاجئين نتيجة النزاعات والصراعات، تبرز قصص إنسانية ملهمة يقودها أشخاص قرروا ألا يكونوا مجرد ضحايا للظروف، بل صانعي تغيير داخل مجتمعاتهم. من داخل معسكر كريانذنقو، بمنطقة بيالي في أوغندا، تقود فاطمة محمد تجربة فريدة من نوعها عبر منظمة (نعم هي للسلام والتنمية)، التي أسسها مجموعة من الشباب اللاجئين بهدف نشر ثقافة السلام وتعزيز الدعم النفسي والاجتماعي. في هذا الحوار، نتعرف على قصة التأسيس، وأبرز الأنشطة، والتحديات، والطموحات المستقبلية لهذه المبادرة التي تنبض بالأمل.

من فكرة إلى كيان: كيف بدأت الرحلة؟

تستهل فاطمة محمد حديثها بالتأكيد على أن المنظمة نشأت من رحم المعاناة، حيث تقول: تأسست منظمة (نعم هي للسلام والتنمية) بمبادرة من مجموعة من الشباب اللاجئين الذين شعروا بضرورة التحرك لخدمة مجتمعهم داخل المعسكرات. وتوضح أن الفكرة جاءت استجابة لحاجة حقيقية لتعزيز ثقافة السلام والتعايش، خاصة في بيئة تضم أشخاصًا من خلفيات متعددة وتجارب صعبة. وتضيف: رؤيتنا هي بناء مجتمع يسوده السلام والتماسك الاجتماعي، بينما تركز أهدافنا على تمكين اللاجئين وتعزيز الحوار، إلى جانب دعم الفئات الأكثر ضعفًا مثل النساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

العمل من الداخل: قوة التجربة المباشرة

تؤكد فاطمة أن العمل الإنساني من داخل المعسكر يختلف كثيرًا عن العمل من خارجه، حيث يمنح القائمين عليه فهمًا عميقًا للاحتياجات الحقيقية. وتقول: نحن جزء من هذا المجتمع، ونعيش نفس التحديات، لذلك كانت بدايتنا من مبادرات بسيطة تهدف إلى نشر الوعي وتعزيز التماسك.. ومع مرور الوقت، تطورت هذه المبادرات لتصبح أكثر تنظيمًا وتأثيرًا، إلى أن تم تأسيس المنظمة كإطار يجمع الجهود ويوجهها نحو تحقيق نتائج ملموسة.

الدعم النفسي وبناء السلام: حجر الأساس

توضح فاطمة أن معسكرات اللجوء ليست فقط أماكن للإقامة، بل هي بيئات معقدة تجمع بين أشخاص من ثقافات وتجارب مختلفة، ما يجعل الحاجة إلى برامج الدعم النفسي وبناء السلام أمرًا ضروريًا. وتقول: الدعم النفسي يساعد الأفراد على التعافي من الصدمات، بينما تسهم أنشطة التعايش السلمي في بناء الثقة وتقليل النزاعات داخل المجتمع. وتشير إلى أن هذه البرامج ساعدت العديد من اللاجئين على استعادة شعورهم بالأمان والانتماء.

أنشطة متنوعة.. وتأثير متزايد

نفذت المنظمة أكثر من 17 نشاطًا داخل المعسكر، تنوعت بين جلسات دعم نفسي واجتماعي، وورش توعية حول السلام، وأنشطة شبابية تهدف إلى تعزيز الحوار بين مختلف المجموعات.

وتوضح فاطمة أن هذه الأنشطة لم تكن مجرد فعاليات عابرة، بل ساهمت في خلق مساحات آمنة للحوار والتفاهم. وتضيف: نلاحظ تغيرًا تدريجيًا في سلوك الأفراد، حيث أصبح هناك تقبل أكبر للآخر، وتعاون واضح بين مكونات المجتمع.. كما ساعدت هذه الأنشطة في كسر الحواجز النفسية بين اللاجئين، خاصة أولئك الذين عانوا من تجارب قاسية، مما عزز من قدرتهم على التفاعل الإيجابي مع الآخرين.

تمكين المرأة وذوي الإعاقة: نحو مجتمع شامل

تولي المنظمة اهتمامًا كبيرًا بالفئات الأكثر ضعفًا، وعلى رأسها النساء وذوو الاحتياجات الخاصة. وتؤكد فاطمة أن هذه الفئات تحتاج إلى دعم خاص لضمان مشاركتها الفاعلة في المجتمع.

وتقول: نقوم بتنظيم جلسات توعية وتمكين للنساء، ونشجعهن على الانخراط في الأنشطة المجتمعية، كما نعمل على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وتسليط الضوء على احتياجاتهم.. وتضيف أن تمكين هذه الفئات لا ينعكس فقط على حياتهم الشخصية، بل يسهم في تعزيز تماسك المجتمع ككل.

سبل كسب العيش: استعادة الكرامة

في بيئة تفتقر إلى الموارد، تصبح برامج سبل كسب العيش ضرورة ملحة. وتشير فاطمة إلى أن هذه البرامج تساعد اللاجئين على اكتساب مهارات بسيطة تمكنهم من تحسين أوضاعهم المعيشية.

وتوضح: هذه البرامج تمنح اللاجئين فرصة للاعتماد على أنفسهم، ولو بشكل جزئي، وهو ما يعزز شعورهم بالكرامة والاستقلالية.. كما تسهم في تقليل الاعتماد الكامل على المساعدات الإنسانية.

الحماية ومناهضة العنف: مسؤولية جماعية

تعمل المنظمة أيضًا في مجال الحماية، خاصة فيما يتعلق بمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتؤكد فاطمة أن التوعية هي الخطوة الأولى في مواجهة هذه الظاهرة.

وتقول: نركز على رفع الوعي من خلال جلسات ونقاشات مجتمعية، ونشجع على احترام حقوق النساء والفتيات، كما يتم توجيه الحالات التي تحتاج إلى دعم إلى الجهات المختصة داخل المعسكر.. وتشير إلى أن هذه الجهود ساهمت في زيادة وعي المجتمع بخطورة هذه القضايا، وأهمية التعامل معها بجدية.

«رؤيتنا هي بناء مجتمع يسوده السلام والتماسك الاجتماعي، بينما تركز أهدافنا على تمكين اللاجئين وتعزيز الحوار، إلى جانب دعم الفئات الأكثر ضعفًا مثل النساء وذوي الاحتياجات الخاصة»

شباب يصنعون التغيير

يتكون فريق المنظمة من شباب لاجئين يؤمنون بقدرتهم على إحداث تغيير إيجابي. وتوضح فاطمة أن الدافع الأساسي لهم هو إيمانهم بأن التغيير يبدأ من الداخل. وتقول: نحن لاجئون مثل غيرنا، وندرك حجم التحديات، لذلك نسعى لأن نكون جزءًا من الحل من خلال العمل المجتمعي ونشر ثقافة السلام. هذا الإيمان، بحسب فاطمة، هو ما يمنح الفريق القوة للاستمرار رغم الصعوبات.

مكتب صغير.. أثر كبير

أنشأت المنظمة مكتبًا صغيرًا داخل مركز الاستقبال في المعسكر، وهو ما يمثل خطوة مهمة في تطوير عملها. وتوضح فاطمة أن هذا المكتب يسهم في تنظيم الأنشطة وتسهيل التواصل مع المجتمع. وتقول: المكتب أصبح نقطة التقاء بيننا وبين اللاجئين، حيث يمكنهم التعرف على برامجنا والمشاركة فيها بسهولة.

تحديات لا تغيب عن المشهد

رغم النجاحات، تواجه المنظمة تحديات كبيرة، أبرزها محدودية الموارد مقارنة بحجم الاحتياجات. وتؤكد فاطمة أن هذا التحدي يؤثر على قدرة المنظمة على توسيع أنشطتها. كما تشير إلى الحاجة الملحة إلى شراكات مع منظمات محلية ودولية، لدعم الجهود المبذولة وتعزيز أثرها.

خطط مستقبلية طموحة

تسعى المنظمة إلى توسيع برامجها في مجالات تمكين الشباب والنساء، وتعزيز سبل كسب العيش، إضافة إلى التوسع في ريادة الأعمال وبناء السلام. وتوضح فاطمة أن من أولويات المرحلة القادمة بناء شراكات إستراتيجية مع جهات مختلفة، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة داخل المعسكر.

رسالة إلى المجتمع الدولي

في ختام الحوار، توجه فاطمة رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي، تؤكد فيها أن اللاجئين ليسوا مجرد متلقين للمساعدات، بل يمتلكون قدرات يمكن أن تسهم في بناء مجتمعاتهم. وتقول: نأمل أن يتم دعم المبادرات التي يقودها اللاجئون أنفسهم، لأنها الأكثر فهمًا لاحتياجات المجتمع، والأقدر على إحداث تغيير حقيقي.

تقدم تجربة منظمة (نعم هي للسلام والتنمية) نموذجًا ملهمًا لكيف يمكن للإرادة الإنسانية أن تتغلب على الظروف الصعبة. فمن داخل معسكر لجوء، استطاع شباب أن يحولوا التحديات إلى فرص، وأن يزرعوا بذور السلام في بيئة تحتاج إليه بشدة. إنها قصة تؤكد أن الأمل لا يولد من الخارج، بل يصنعه أولئك الذين يؤمنون بقدرتهم على التغيير.

ديسمبر
حرية.. سلام .. وعدالة

الخميس
26 مارس 2026م

https://decembernews.com

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

الأخيرة

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

تقترب التواريخ التي تم تحديدها لامتحانات الشهادة السودانية من قبل حكومة الدكتور كامل إدريس، وحكومة السلام التي يقودها في نيالا السيد محمد حسن التعايشي. أكتب هذا بغض النظر عن أي رأي في أيٍّ من الحكومتين ومسمياتهما.

واقع الحال يقول إن الجيش يسيطر بصورة كاملة على تسع ولايات: ولايات الشرق الثلاث، وولايتي الشمال والخرطوم، ثم ولايات الإقليم الأوسط الثلاث: الجزيرة والنيل الأبيض وسنار. وتسيطر سلطة «تأسيس» على ست ولايات بصورة كاملة، هي ولايات دارفور الخمس وولاية غرب كردفان، وهناك ثلاث ولايات مجزأة السيطرة، هي شمال وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

ما يعنينا هنا في مسألة امتحانات الشهادة السودانية هو أن مجموعات كبيرة من طلاب الشهادة سيكونون ضحية لهذا التقسيم، ومن المحتمل أن تضيع عليهم سنوات دراسية متراكمة، بما يعني ضياع مستقبلهم.

الإحصائية التي قدمتها «المبادرة القومية لإنقاذ مستقبل طلاب الشهادة السودانية» تقول إن هناك حوالي 280 ألف طالب وطالبة مهددون بفقدان فرصهم في الامتحان والدخول إلى الجامعات، بسبب وجودهم في المناطق الواقعة تحت سلطة «تأسيس»، مما يزيد من تعقيد الأوضاع المتأزمة أصلًا في بلادنا. وقد تأسست هذه المبادرة بجهد حثيث من مجموعة من أبناء الوطن المهتمين بمصير هؤلاء الطلاب، وهدفها البحث عن

حول امتحانات الشهادة

حل ينقذ مستقبلهم من ناحية، ويقاوم في الوقت نفسه محاولات ترسيخ مفهوم تقسيم السودان، ليس فقط على أساس النفوذ العسكري، بل حتى على المستوى المادي والإنساني والعاطفي.

واحد من أهم أسباب الحروب المتتالية التي دخلت فيها بلادنا هو إحساس مناطق ومجموعات سودانية بأنها خارج اهتمام الدولة والنخب السياسية والمجتمع، وأنها تتعرض للتهميش على أصعدة متعددة، أهمها الخدمات التي تقدمها الدولة كالصحة والتعليم والبنى التحتية. إن إقامة الامتحانات في مناطق بعينها وحرمان طلاب المناطق الأخرى يرسخ هذا المفهوم، ويقنن ويشرعن واقع الانفصال عبر معاقبة الطلاب على ذنب لم يقترفوه.

تواصلت المبادرة مع كل الجهات المحلية والدولية، بما في ذلك اتصالات مع بورتسودان والخرطوم ونيالا لإيجاد حل لهذه المشكلة، حيث إن ما هو مطروح من ترحيل هؤلاء الطلاب من مناطق سيطرة «تأسيس» إلى مناطق أخرى يواجه صعوبات حقيقية، إلى جانب أنه يحرمهم من أداء الامتحان في بيئتهم الطبيعية وسط أهلهم، كما هو متاح للطلاب الآخرين.

المطلوب الآن هو الإعلان عن تأجيل الامتحانات، ثم دراسة تجارب إقليمية وعالمية كثيرة في هذا المجال، والتواصل مع منظمتي اليونيسف واليونسكو للمساعدة في إجراءات عقد الامتحان في كل أنحاء السودان.

مقترحات الحلول متوفرة وممكنة، لكنها تحتاج إلى إرادة سياسية تقدم مستقبل الطلاب على كل اعتبار آخر، كما تحتاج إلى ضغوط وعمل مثابر ومتواصل من منظمات المجتمع المدني والكتل الاجتماعية والمدنية المختلفة. ومن يدري، فقد يفتح هذا الأمر الباب لحوار سوداني واسع يقودنا إلى وقف الحرب والعمل على تحقيق السلام.

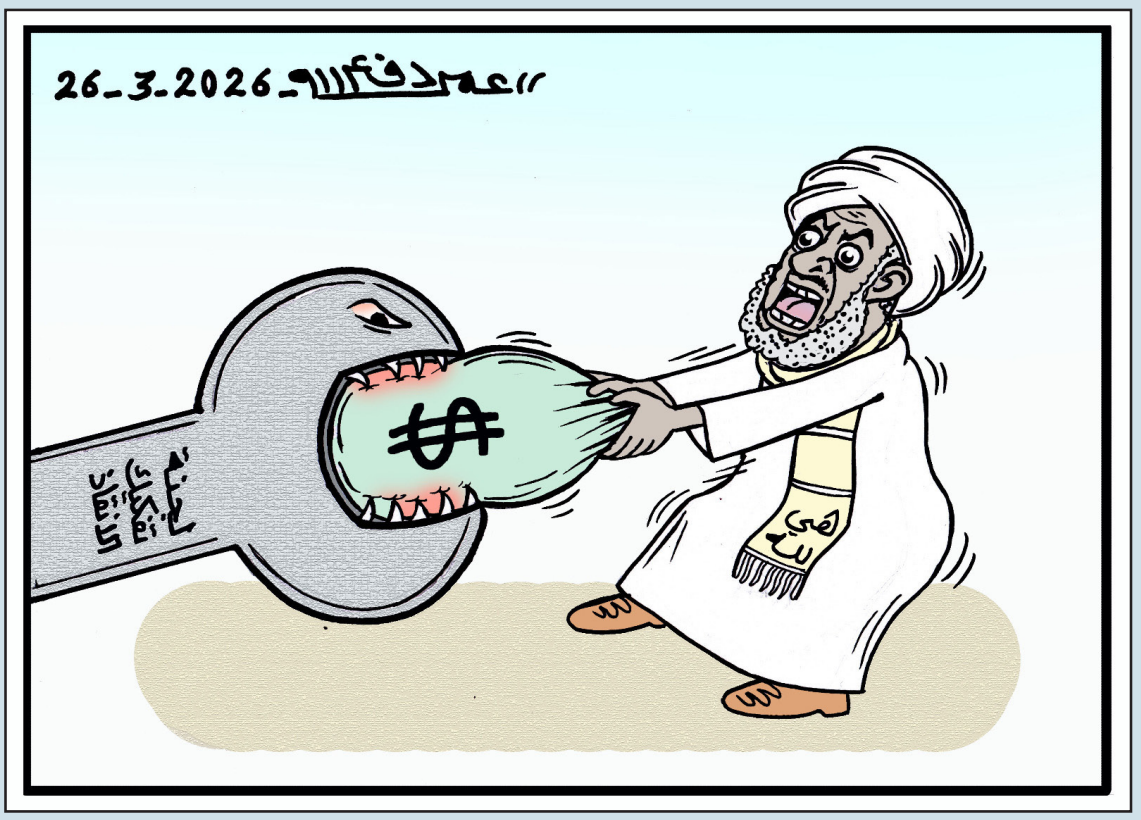

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

يخافون ولا يستحون..!

هؤلاء هم كيزان السودان، يؤكدون ما هو معلوم عنهم بالضرورة: «طغاة متعجرفون ولكنهم جبناء رعاديد لا يستحون»..ةفما قولك في جماعة تتنكّر فجأة لانتمائها إلى تنظيمها الأم؟! إذا لم تكونوا إخونجية وحركة إسلامية فما هي عقيدة شيخكم الترابي؟ هل كان ينتمي للبلاشفة؟ أم الماركسية اللينينية؟!.

ألم يعلن المخلوع البشير مزهواً بأن انقلابه هو انقلاب الحركة الإسلامية؟! وكذلك كان ديدن شيوخكم المرتشين وقادة كتائبكم المُجرمة في التباهي بهذا الانتماء؟! ألم يقر بذلك علناً قبل أيام ياسر العطا وهو يرتدي الزي الرسمي للقوات المسلحة السودانية، ولم يستشعر ما وقع فيه من خزي وعار؟!.

إنهم لا يخافونَ الله، ولكنهم يرتعدون أمام أمريكا! ما أن سمعوا بتصنيفها لهم كجماعة إرهابية حتى سارعوا بالتصريحات المرتجفة ونفوا أي علاقة تربطهم بالحركة الإسلامية.. وقالوا إن حزبهم لا علاقة له بالإخوان المسلمين.. بل قالوا إنه لا وجود لشيء اسمه الإخوان المسلمون..! ولا رابط بين الإنقاذ والحركة الإسلامية.. أو الإخوان المسلمين!.. وبينما أعلن بعضهم استقالته من حزب الحركة نفى بعضهم من الأساس وجود حركة إسلامية بالسودان!.

إذاً حزب (المؤتمر الوطني) لا علاقة له بالحركة الإسلامية.. والحركة ليست مسؤولة عن الحزب.. والإنقاذ لا علاقة لها بالإخوان المسلمين.. وكرتي ليس هو الأمين العام للحركة إنما هو تاجر إسمنت فاسد وسيخ مضروب، ويمكن أن يعترف بالاستيلاء في مدينة واحدة بغير حق على (99 قطعة أرض ناصية)!.. هذا التبرؤ الذي لم يحدث طوال 35 عاماً من العنجهية والغطرسة.. حدث فجأة بعد التصنيف الأمريكي!.

الشعب السوداني هو الذي حكم عليهم مبكراً بأنهم حركة إرهابية.. ولكنهم الآن يتذللون للأمريكان بإعلان انسلاخهم عن التنظيم الذي انتموا إليه.. ورضعوا الحرام والإجرام من أثدائه الملوّثة طوال العقود التي أعقبت نشأته (القبيحة السنيحة) في أرض السودان.. تلك النشأة السفاح التي دخلت على الوطن (بالساحق والماحق والبلاء المتلاحق).. وحكمت على أهله بالموت والفناء والإفقار والإقصاء!.

ألم يسبق لأبناء هذه الحركة الذين قاموا بانقلاب يونيو المشؤوم أن أعلنوا على القسم أمام المحكمة أية علاقة تربطهم بالانقلاب.. رغم تسجيلاتهم بالصوت والصورة كأعضاء في مجلسه العسكري.. وأحاديثهم في التسجيلات الموثقة عن أدوارهم في تنفيذه.. ورتوعهم في مناصب الدولة بهذه الصفة حتى أثروا وأتخموا وانتفخت أوداجهم وكروشهم من نهب الموارد وأكل السُحت؟!.

لا تعجب يا صديقي، هذه هي طبيعة هذه السلالة البشرية التي تسمي نفسها الحركة الإسلامية والإخوان المسلمين.. إنهم طغاة فاسدون.. ولكنهم رعاديد لا يستحون.

الله لا كسّبكم!.

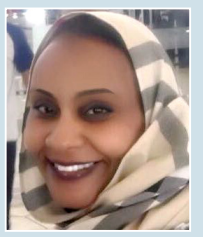

بروفيسور/
نعمات الزبير

الإنكار

الإنكار هي آلية دفاعية يقوم باستخدامها الشخص، وذلك حتى لا يعترف بالحقيقة، أو للهروب من تجارب أو حديث أدلى به غير صحيح، أو غير مصرَّح له بالحديث عنه.

ويحدث الإنكار للحماية من الشعور بالقلق، أو تجنب التعامل مع التوتر والمشاعر المؤلمة.. وذلك من خلال رفض الاعتراف بوجود خطأ أو خلل ما، ولذلك يخدم الإنكار أغراض المنكِر ومنها أنه غير مضطر للاعتراف بوجود مشكلة، أو ليسمح لنفسه بتقليل العواقب المحتملة الناتجة من التصرف، أو السلوك والهروب من المساءلة، أو لعدم استعداده لتحمل مسؤولية سلوكه مع إلقاء اللوم على الآخرين والتأكيد على البراءة وإقناع الآخرين وبذل المجهود في ذلك.

يلجأ البعض للإنكار بسبب تدني احترام الذات وأن الاعتراف بالحقيقة يسبب الشعور بالخزي والعار بسبب الوصمة التي قد تلحق بالشخص نتيجة تهوره أو كذبه أو توريطه لآخرين بقصدٍ أو بجهلٍ منه.

ومن أكثر الطرق شيوعاً في إنكار ما يحدث هي إقناع الفرد نفسه بأن الأشياء ليست بهذه بالخطورة، أو السوء الذي يعتقده البعض، وأن الآخرين هم من يشككون فيه في الحقيقة ويزايدون عليه بسبب الغيرة أو الحسد، أو استخدام أسلوب بأن هناك من يتآمرون عليه ويحاولون إيقاعه (توهم الأهمية أو نظرية المؤامرة) وتشتيت الانتباه.

الإنكار يمنع من الاعتراف أو مواجهة الحقيقة.

قد يحدث الإنكار نتيجة اضطرابات نفسية أو إدمان، أو من تضخيم الذات والحقيقة، أو كل ما ذكر أعلاه من أسباب.

هل تتشابه الأمهات؟

أماني أبو سليم

شلوخ أمي كانت رقيقة وخفيفة.

في طفولتي كنت أنظر إلى الشلوخ على وجوه النساء وأحسب مقدار ألمهن من تلك الجروح. أحمد الله أن ألمها كان خفيفاً بقدر خفة شلوخها.

كنت أطيل النظر في شلوخ ماما عشة في فقرتها في جنة الأطفال، وأقول لنفسي «كم تألّمتْ».

كنت أجد من الغريب التغزل في الغناء في تلك الجروح، بآثارها العميقة والباقية طول هذه السنوات، وأظن أن من تغنّى للخدود السادة أكثر إنسانية وشعوراً بالجمال.

مع الزمن والتعود على الشلوخ، ما عدت أحسب آلام الأمهات بمقدار طولها وعمقها. توقفت عن ذلك دون أسباب، ربما التعوّد، وربما ملاحظتي تصالحهن مع الأمر.

عند انتشار السوشيال ميديا زاد الاهتمام بصور الأمهات، بالذات في عيدهن. بت أراهُن يتشابهن، شيئٌ ما يجمع بين هذه الوجوه.

بعد رحيل أمي، بدأت تشدني الشلوخ، تثير الحنين، وأشعر بالود والألفة مع صاحباتها، حتى من لا أعرفهن.

ظننت أن الشلوخ سر الشبه. لكن مع مرور السنوات وتوالي الأجيال، قلّت نسبة صور صاحبات الشلوخ، ولا تزال عيني تلاحظ الشبه بين الأمهات.

أشك، ربما لا يتشابهن، وإنما هو السمت العام لنساء من ذات الجيل، فتشابهن كما يتشابه أبناء نفس الجيل.

أعِد النظر في صور الأمهات التي يشاركها الأبناء من الأجيال التالية والسابقة. الجبين، الابتسامة والخدود، بشلوخ وبدونها، كلها تتشابه. ذات الروح والإحساس يشع من مختلف وجوههن. إنها.. ملامح أمهات.

خدودهن تتشابه، بالشلوخ وبدونها، على امتلائها أو طولها أو دائريتها، كأن ما يجمعها أثر الأيدي الصغيرة التي مرّت عليها في أُولى أيام استكشافها للعالم الجديد.

وجدت نظراتهن تتشابه، عيون طيبة، صافية، يملؤها الرضا، صفاءٌ يبدو كأنه مرّ من قلوبهن أولاً، ثم استقر في العيون.

ذات الجبين المرتاح، حتى بتجاعيده، واسع،

كأنه ترك لكل ما مرّ به مكاناً ثم هدأ.

كلهن يرسمن ذات الابتسامة، ثغرٌ مفرود، كأنك تعرف ما ينوي أن يقول، ابتسامة تعرفها حتى لو رأيتها لأول مرة.

كلها صورٌ شاركها الأبناء، بأصابع تحمل الشوق والامتنان،

دافئة، كأنها تلمس وجوههن نفسها. حبٌ يسيل من عيون الأبناء، يستقر على الصور، يرسم الابتسامة نفسها، يمنح العيون ذلك الصفاء ويُحيّي في الوجوه جمالاً متجدداً.

كل عام وكل الأمهات بخير، بهذا الشبه الأخّاذ الذي يربط بين قلوبنا ووجوههن.